القسم الثانى

التدخـل الأوربـى وثـورات وادى النيـل

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الرابع

التدخل البريطانى

الفصل الحادى عشر

حملة الجوبا

إرتبط مشروع هذه الحملة بتوحيد بلاد الصومال مع مصر ، مثل إرتباطه بنشاط المصريين فى هضبة البحيرات . ولقد كان من بين النتائج الطبيعية لتطور الدولة المصرية فى إفريقية أن تصل إدارتها إلى إقليم هضبة البحيرات فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فعينت السير صامويل بيكر ، فى عام ١٨٦٩ حاكما عاما لمديرية خط الإستواء ، لمدة أربع سنوات ، بمرتب قدره ١٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، وأعطته سلطات واسعة لاخضاع وضم جميع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من غندو كرو ، والقضاء على تجارة الرقيق ، وإدخال نظام التجارة المشروعة هناك ، وتسهيل الملاحة فى البحيرات الاستوائية ، وإقامة سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية فى وسط إفريقية . وكان هذا البرنامج يدخل ضمن مشروع توحيد شمال شرق إفريقية فى كتلة واحدة ، ويحتم سيطرة الدولة على كل السواحل الافريقية للبحر الأحمر وخليج عدن وبلاد الصومال . ولكن منطقة السدود كانت تعوق المواصلات السهلة مع هضبة البحيرات ، ففكرت مصر فى الوصول إليها عن طريق سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى ، ثم قررت الحصول على منفذ شرق لإقليم خط الإستواء يسمح لها بالاتصال به بطريق أقصر وأكثر سهولة من طريق النيل . واستلزم هذا إمتداد حدود الإمبراطورية الافريقية إلى الجنوب من خط يصل بين بحيرة فيكتوريا وساحل إفريقية الشرقية .

(١) – المشروع المصرى :

إتخذ إسماعيل إجراءات سريعة لتنفيذ مشروعه : « فكان على الكولونيل بيردى Purdy الأمريكى أن ينزل فى ممبسة ويصل إلى بحيرة فيكتوريا ماراً بين جبلى كينيا وكليمانجارو . ولكى يموه الهدف الحقيقى لهذه البعثة فان الإشاعات قد سرت فى خريف عام ١٨٧١ معلنة أن كارثة قد وقعت للسير صامويل بيكر ، وأن حملة نجدة ستدخل إلى إفريقية من نقطة قريبة من زنجبار لانقاده[١] . وأوصى الخديو هذا الكولونيل بإقامة موقع عسكرى فى المناطق الجبلية فى كليما ، وبأن يعمل كما لو كان مكلفاً باقامة منشأة دائمة ، وأن يتبع سياسة حذرة مع تجار العاج وتجار الرقيق ، إذ أن الواجب كان يقضى بأن يفهم الأهالى أن حضور المصريين لا يتعلق بنشاط هؤلاء التجار ، وأن يفهم هؤلاء التجار أن المصريين لن يعملوا ضد مصلحتهم . وذكر بونولا بك « أن الضباط والجنود والسفن والإمدادات وكل شيء كان معدا ، ولكن هذاالمشروع لم ينفذ ، نتيجة لحوادث سياسية »[٢] .

ولكن إسماعيل لم يتخل نهائيا عن فكرته ، بل ونجد أن إحتلال هرر فى عام ١٨٧٥ قد شجعة على اتمام غزو ساحل الصومال وتنفيذ مشروعة القديم . هذا « ولم يكن هناك شيء أسهل من إقامة خط سفن بخارية على الساحل من مصوع إلى ممبسة ، علاوة على طرق القوافل ، فى داخل البلاد ، بين الموانى المصرية وأقاليم شوا والجالا والكافا وهرر وكل المناطق الواقعة بين الساحل ومنابع النيل »[٣] . وقد وقع مشروع إسماعيل هذا فى نفس الوقت الذى إقترح

---

(1) SABRY, M.: Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p.21.

(٢) أنظر F. BONOLA (Bey); L'Egypte et le Géographie. Le Caire, 1889. p.53.

SABRY, M.: L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-Française, Paris, 1933. p. 396.

(1) SABRY, M.: Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p.21.

فيه الكولونيل غردون إقتراحا مماثلا ، عندما تسلم سلطاته فى مديرية خط الاستواء كخليفة للسير صامويل بيكر .

وكانت مصر قد عينت الكولونيل غردون سنة ١٨٧٥ فى منصب الحاكم العام لمنطقة خط الاستواء ، ووصل إلى غندو كرو فى شهر إبريل من العام التالى . ولقد لاحظ غردون ، كما لاحظ بيكر من قبل ، أن أسرع وأقصر مواصلات مع منطقة منابع النيل هى عن طريق المحيط الهندى . وفكر فى أن يقيم خط مواصلات مع خليج ممبسة الذى لا يبعد إلا ٤٠٠ ميل عن أراضى متيسا ، ملك أوغندا ، وصديق مصر ، وأن ينشىء عدداً من النقط العسكرية على طول طريق ممهد ، لكى يتخلص مشاكل البواخر وصعوبة المواصلات مع الخرطوم . فاقترح على الخديو فى أوائل عام ١٨٧٥ إرسال قوة من ١٥٠ جنديا على ظهر إحدى السفن إلى خليج ممبسه ، التى تبعد ٢٥٠ ميلا عن زنجبار ، وذلك لكى ينشىء قاعدة حربية هناك ، ويسير فى الداخل صوب اراضى متيسا . وكان غردون يأمل فى أن يوافق اسماعيل هذه الخطة ، ورسم أمر إقامة قاعدته لمديرية خط الاستواء فى ممبسة ذاتها . وأوصى بأن يعهد الى الكابتن ماكيلوب بقيادة هذه الحملة البحرية ، وكانت الأميرالية البريطانية قد سمحت لهذا الضابط منذ سنة ١٨٦٩ بالعمل لدى الحكومة المصرية لتنظيم المدرسة البحرية الملحقة بالاسطول المصرى .

وصادفت فكرة غردون قبولا لدى الحكومة المصرية ، خاصة وأنها كانت قد فكرت فى تنفيذها فى عام ١٨٧١ . وكلفت غردون فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ بأن يمد الإدارة التى أقامها فى وسط القارة وهضبة البحيرات على كل الأراضى الممتدة حتى ساحل المحيط الهندى . وأفهمه الخديو أنه سيرسل بعض سريات الجنود بقيادة ماكليوب باشا لإحتلال مصب نهر الجوبا وإنتظاره هناك ، حيث يضع نفسه تحت قيادته بمجرد وصوله إلى الساحل .

وكان على غردون أن يحتل هذا الاقليم احتلالا دائما وينشىء فيه مستعمرات

عسكرية وبالرغم من خوف غردون من تدخل كيرك ، القنصل العام البريطانى لدى سلطان زنجبار ، فى المسألة ، فان حكومة مصر قد أبلغته أن الأراضى الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا هى بلاد صومالية ، وتتبع لمصر بالتالى ، وأن الدول الأوربية ستعترف بهذا الوضع بطبيعة الحال ، وذلك لأسباب تجارية ، ولأن القضاء على تجارة الرقيق لن يأتى إلا على أيدى حكومة منظمة تدبر شئون ذلك الإقليم .[1]

أما ماكيلوب فكان عليه أن يحتل مصب نهر الجوبا وينشىء القواعد العسكرية ، وإذا ما صادفته عقبات فى سبيل احتلال مصب هذا النهر ، فكان له أن يحارب فى نهاية الأمر . وأظهر له الخديو أنه يرغب فى المحافظة على علاقات الود مع سلطان زنجبار ، ولكنه لا يسمح لهذا السلطان بالاعتداء على حقوق مصر الإقليمية . وإذا ما حاول أى وكيل أو مندوب لبرغش ، سلطان زنجبار ، أو غيره الدخول فى محادثات مع ماكيلوب بهذا الخصوص ، فليس على القائد البحرى إلا أن يحيله على القاهرة . وكان عليه أخيراً أن يسلم القيادة العامة لغردون بمجرد وصوله إلى الساحل[2] .

ولما علمت حكومة مصر أن مصب نهر الجوبا لا يصلح لإقامة قاعدة عسكرية وتجارية هامة ، أصدرت أمرها إلى ماكيلوب ، فى ٢٩ من اكتوبر ، باحتلال خليج فورموزا أو ميناء درنفورد ، وكررت رغبتها فى العيش فى سلام مع سلطات زنجبار . وكان على المصريين ألا يعتدوا على أى سلطات قد توجد على الساحل ، بل يعاملوها وكأنها غير موجودة ، وأن يحتلوا ذلك الجزء من الميناء الذى لا تحتله أى سلطات محلية . وكان على ماكيلوب بعد ذلك أن يسافر

---

(١) اسماعيل الى غردون فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ : أنظر
Journal of the Rcyal African Society. 1935. pp. 269-282.

(٢) اسماعيل الى ماكيلوب فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ : انظر
Journal of the Royal African Sociey. 1935. pp. 269-282.

على طول الساحل الإفريقى من فورموزا إلى بربرة ، ويبلغ الحكومة عن الأماكن الصالحة لإنشاء الموانى وإقامة المنائر .[1]

ذلك هو المشروع الذى هدفت به مصر الى إقامة سلطة الدولة على جميع سواحل الصومال الممتدة من بوغاز باب المندب ، والمطلة على كل من خليج عدن والمحيط الهندى ، تمهيداً لتوحيد كل هذه المنطقة مع تلك الكتلة الافريقية المتحدة ، التى أنشأتها فى شمال شرق هذه القارة ، وأعطتها شخصيتها الواضحة المستقلة ، ودافعت عنها أمام تلاعب وتدخل الدول الأجنبية الاستعمارية . كما هدفت به مصر أيضا إلى إيجاد مخرج قصير وسهل لإقليم هضبة البحيرات الاستوائية ، على المحيط الهندى ، تخلصا من مشاكل النقل بالسفن البخارية على النيل ، وتفادياً لمنطقة السدود التى تعوق الملاحة فى أعالى النيل .

(٢) - الحملة المصريـة :

أقلعت الحملة المصرية فى يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من السويس وصحبها الكولونيل شاليه لونج ، رئيس أركان حرب القوات المصرية فى مديريه خط الإستواء ، لكى يقود سير القوة البرية التى ستتجه غرباً لمقابلة غردون عند مجيئه صوب الساحل .

ونظراً لأهمية هذه الحملة ، ألحقت مصر بها كل من عبد الرازق بك ، ناظر المدرسة البحرية ، ورضوان باشا ، وأوصتهم بحسن التفاهم معه . وخصصت الباخرة « الجعفرية » لتوصيل خطاباتهم وبرقياتهم من بربرة إلى مصوع . ووضعت تحت تصرف القيادة مبلغ ٢٠،٠٠٠ ريال وألف بندقية لتسليح من يرغب من أبناء الصومال .

---

(١) أنظر : دكتور جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق افريقية . القاهرة . المعرفة . ١٩٥٩ ص ص ١٠٦ - ١٠٩ .

وإجتمعت الحملة والقيادة فى ميناء بربرة ، التى إجتمع فى مياهها كل من السفن الحربية « الصاعقة » و « محمد على » و « لطيف » ثم حضرت « طنطا » تحمل عدداً من الجنود . وكان جنود جمالى باشا قد أقاموا على الساحل وانشئوا « طابية » يحيط بها خندق وتحرسها المدافع . وصدرت الاوامر للسفينة الحربية « الخرطوم » بترك تاجورة والحضور إلى بربرة . ثم وصلت السفينة « دسوق » كذلك .

وتزود هذا الاسطول المصرى بالمياه وإستعد للسفر ، بعد أن ترك « الصاعقة » فى بربرة . وكانت هناك أربع قطع بحرية تحمل ٥٥٠ جندياً . ثم إتجهت صوب رأس حافون فحضر مرسى محمد ، عم عثمان محمود ، شيخ الناحية ومعه بعض الأعيان لمقابلة ماكيلوت باشا . وأظهروا رغبتهم فى الاحتفاظ بالولاء لمصر والمصريين ، فأعطتهم السلطات المصرية أعلاما يرفعونها على بلادهم ، وعلى منطقة التقاء مياه خليج عدن بالمحيط الهندى .

وواصل الأهالى رفع العلم المصرى فى كل مكان تصل اليه الحملة ، التى وصلت الى براوة فى منتصف شهر نوفمبر ، أى فى نفس الوقت الذى وصلت فيه تعليمات الخديو إلى غردون فى خط الإستواء ، بالسير شرقا ومقابلة الحملة الآتية من المحيط الهندى .

قابل أمير براوة المصريين وقدم لهم المساعدات اللازمة لجلب المياه وغيرها . وقد حضر مشايخ براوة واعربوا شفاها عما حصل لهم من جور سلطان زنجبار ، وشرحوا أن براوة كانت فى الماضى تابعة لهم ، ولكن الزمن سمح لهذا السلطان باستخدام القوة والاستيلاء عليها ووضع جنوده فيها ، رغم أنه لم يتمكن من أن يمنع عنهم تعدى أهل البادية[1] .

---

(١) من رضوان باشا إلى مهر دار الخديو فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . وثيقة رقم ١٥٦ ص ٣٤٢ فى الوثائق التاريخية السياسة مصر فى البحر الأحمر .

لم تحاول مدينة براوة إذن المقاومة . فرفع العلم المصرى عليها وحيته مدفعية السفن الحربية . وسرعان ماشعر الأهالى أنهم ينتسبون للحكومة المصرية تحت سيادة السلطان ، خليفة المسلمين .

ترك الأسطول المصرى مائة جندى فى براوة ثم سافر جنوبا إلى قسمايو ، التى كان يحتلها عدد من رجال برغش . وصلت السفن ليلا ، فرفعت المصابيح الزيتية ، وأطلقت المدافع ، إذ أن اليوم التالى كان عيد الفطر . ونزلت الجنود المصرية على الساحل وتحصنوا لقضاء الليل وعند الفجر قاد شاليه لونج إحدى السريات والتف بها حول المدينة ، ثم هجم عليها وإحتلها بالجنود المصريين دون أن تقع أية خسائر فى الأرواح . وقد استولى الرعب على قلب الحاكم ورجاله عندما أطلقت السفن المصرية مدافعها بمناسبة العيد ، وفروا ليلا هم وأولادهم وأسرهم ، ودخل شاليه لونج المدينة فى الصباح لكى يجدها خالية وحضر التجار والمشايخ الى السفن المصرية وهنئوا بالعيد ، وأعلنوا خوفهم من بقائهم بغير حكومة ولا حامية . فأعلن شاليه لونج ضم مدينة قسمايو لمصر ، ورفع عليها العلم المصرى فى إحتفال رسمى ، وأنشأت القوات المصرية قاعدة حربية فيها ، وأصبحت وحدة إدارية جديدة تابعة لمصر ، وتحت رئاسة رضوان باشا ، المحافظ الجديد لها .

وتقع قسمايو بالقرب من مصب نهر الجوبا ، وكان ميناؤها صالحا لرسو السفن حتى فى أوقات اشتداد الرياح . ويصف رضوان باشا لنا هذه المدينة بأنها كانت تتألف من جملة مساكن من الخشب وأوراق جوز الهند المستوردة من لامو فى الجنوب ، أما المساكن الحجرية فكانت معدومة بها فى ذلك الوقت . وكانت قسمايو مركزا هاما من مراكز التجارة الشرقية ، فكان التجار يقصدونها من الهند وزنجبار ومسقط ، ويحضرون معهم الأرز والبصل وقصب السكر من الهند ، والتمر من مسقط ، والذرة من زنجبار ، كما كان يرد إليها السمن والصمغ وريش النعام والغنم من داخل القارة . وكانت قسمايو إلى عشر سنوات سابقة ، مستقلة بارادتها . ثم هجمت عليها بعض العصابات التى

- أتت من جهة رأس حافون ومن قبيلة السلطان عثمان محمد ، « فاخرجو السكان من ديارهم ونهبوا أموالهم وسكنوا هذا البندر ، وتوجه شيوخ منهم إلى ملك الزنجبار فأرسل لهم عساكر بمهماتهم وحاكما كى يمنع عنهم تعدى أهل البادية » .[1]

وأخذ المصريون فى استكشاف الساحل الافريقى ، وابلغوا الاهالى أن بلادهم قد أصبحت جزءا من مصر . وقام ماكيلوب باشا باستكشاف ساحل لامو وفرموزا . وبدأ الأهالى يطلبون بأنفسهم الدخول فى طاعة الحكومة . فقد حضرت جماعة من عربان جبال ماركا برئاسة شيخهم أبو بكر بن يوسف ، والأمير محمد بن عبد الله ، والأمير محمد بن عبد الرحمن من سلاطين جزر القمور – حضروا إلى قسمايو وطلبوا التوجه إلى مصر « لعرض ما هو لازم منهم ولعرض دخول جزائرهم تحت الحكومة الخديوية » . وحضروا يحملون خطابات من إخوانهم وأبناء أعمامهم شيوخ ورؤساء وسلاطين جزر القمور يطلبون فيها الإنضمام إلى مصر . وعملوا على إغراء المصريين على الاستيلاء على الساحل الشرق لإفريقية حتى ممبسة ذاكرين ، لهم أنه يوجد فى غربها مناجم للفحم والنحاس . وعلى أى حال فقد كان طلب حكام جزر القمور الانضمام إلى مصر فى غاية الأهمية ، إذ أن بلادهم تحتل مركزا استراتيجيا هاما فى المحيط الهندى ، وتتحكم فى الملاحة فى هذه الجهات .

ولكن الظروف لم تمهل مصر طويلا لتنفيذ وحدتها مع كل هذه الاقاليم ، ولم تكتب لأهالى هذه البلاد توحيد صفوفهم فى وجه الدول الغربية الاستعمارية .

(٣) – تدخل انجلترا :

سرت أنباء وصول المصريين من ميناء إلى آخر ، ووصلت إلى أسماع كل من رجال السلك القنصلى والبحرية والتبشير الانجليزى . وكانوا قد تكاتفو

(١) الوثيقة السابقة – ص ٣٤٣ .

سويا ، منذ سنوات على زيادة نفوذهم فى المحيط الهندى وفى بلاد سلطان زنزبار ، هادفين من وراء ذلك إلى التوغل نحو داخل القارة ، والسيطرة على موارد المنطقة المرتفعة واقليم هضبة البحيرات الاستوائية . فشعروا بعد مجيء المصريين بأن كل شيء قد أصبح ممكنا ، وأن سياستهم وخططهم قد أصبحت مهددة فى كل هذه المناطق .

وأسرع كيرك ، القنصل الانجليزى فى زنزبار بالسفر على الباخرة الحربية البريطانية ثيتيس Thetis لزيارة ميدان العمليات ، ووصل إلى براوة فى أواخر شهر نوفمبر ، ووجد أن الحال قد تغير ، وأن هناك سلطة على تلك السواحل لأول مرة . فعندما أراد قائد الباخرة الحربية البريطانية النزول إلى الشاطىء فى صحبة القنصل الإنجليزى ، أوقفهم الجنود المصريون ، وطلبوا منهم التعرف على شخصيتهم وسبب حضورهم . ثم أوقفوهم ثانية واستجوبوهم عند مدخل المدينة . وإدعى كيرك رغبته فى زيارة التجار الهنود فى المدينة ، بصفتهم من الرعايا البريطانيين . ولكن الجنود طلبوا منه إنتظار القائد المصرى ومقابلته ، ورفض هذا القائد الإعتراف بالصفة القنصلية لكيرك ، الذى كان يتمتع بامتيازاته القنصلية لدى سلطان زنجبار فحسب ، لافى الأراضى المصرية ، وبخاصة فى فترة كانت تعتبر فترة طوارىء .

فاضطر كيرك الى أن يعود مع القائد البحرى الى الباخرة ، ولكنه حاول خلق « حادثة » تسمح لدولته بالتدخل . فحاول إرسال بعض البحارة والضباط الانجليز من الباخرة الى الساحل ، بدعوة التنزه . ولكن الجنود المصريين رفضوا السماح لهم بالنزول إلى البر ، واضطروهم للعودة الى سفينتهم .

وإبتعدت السفينة الحربية البريطانية قليلا عن الساحل ، حتى تكون المدينة فى مرمى مدفعيتها ، وارسل قبطانها احتجاجا الى قائد الحامية المصرية يصر فيه على « حقوق الضباط البريطانيين فى أملاك سلطان زنجبار » ويطلب تعهدا من

المصريين بعدم التدخل فى الحريات على الساحل . ولكن القائد المصرى للموقع رد عليه بأن الحكومة المصرية قد استولت على هذه البلاد ، وأقامت فيها حاميات من الجنود ، تحت ادارة ممثليها ومندوبها ماكيلوب باشا ، والقواد الآخرين ، وأنه ليس من حق أى كائن ما كان النزول إلى الشاطىء دون تصريح من الحاكم العام للاقليم ، وأنه إذا استخدم الانجليز القوة فسترد الحامية المصرية عليهم بالمثل .

وجد الانجليز أن سلطتهم على الساحل الافريقى قد إنتهت بمجىء المصريين ، فحاولوا خلق حادثة جديدة بعد أن فشلت الأولى . وأرادوا أن يظهروا المصريين وكأنهم قد ارتكبوا خطأ فأرسلوا انذاراً من السفينة الحربية بأنها ستفتح نيران مدفعيتها على المدينة فى الساعة الثانية من بعد الظهر اذا لم يسمح للقنصل الانجليزى بزيارة الرعايا البريطانيين (الهنود) الموجودين فى المدينة . وفوت المصريون على الانجليز الفرصة ، فلم يمانعوا فى هذه الزيارة ، وفرضوا لها شروطا خاصة ، نظراً لوجود حالة الطوارىء . فنزل كيرك بدون أى حرس من مشاة الأسطول ، وصحبه قائد القطعة الحربية البريطانية بدون سلاح . وعادوا الى سفينتهم بعد زيارتهم لبعض التجار ، ثم أقلعوا الى زنجبار ، اذ لم يكن فى استطاعتهم القيام بأى عمل آخر[1] .

وأسرع كيرك بالابراق إلى وزارة الخارجية البريطانية . وأرسل تقاريراً مطولة شرح فيها أن التدخل المصرى يهدد نفوذ سلطان زنجبار ، ذلك الستار الذى أراد الانجليز الاختفاء وراءه لتنفيذ أطماعهم فى هذا الإقليم . وشرح أن نتيجة ذلك التدخل ستكون تفكيك أوصال هذه السلطنة ، وخضوع جزء كبير من مدنها للدولة المصرية . وإدعى كيرك أن المصريين قد أعلنوا رجوع تجارة الرقيق ، وذكر أن معنى بقائهم على الساحل هو هدم السياسة

---

(١) أنظر برقيات كيرك الى درى فى ٢٩ من نوفمبر و ٢ و ٨ من ديسمبر سنة ١٨٧٥ .
K, P.; Vol. Vb. Nos. 297, 301, 308.

البريطانية . كما ذكر أن المصريين يحرضون الأهالى على الثورة ، ويذكرون لهم أن فى إستطاعتهم مقاومة الدول الاستعمارية ، ماداموا يلتفون حول علم سلطان تركيا ، خليفة المسلمين ؛ وإدعى أن مصالح الرعايا الهنود قد أصبحت مهددة على طول الساحل . وكتب كل تقاريره بحرارة ، وطالب بابعاد « الخطر المصرى » عن هذه السواحل بأى شكل كان .

ولم يقتصر كيرك على الكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بل دفع برغش ، سلطان زنجبار ، إلى الكتابة إلى الخديو إسماعيل يطلب منه إجلاء القوات المصرية ؛ ودفعه إلى الكتابة إلى دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، يشكو من « الإنقلاب » المصرى ، خصوصا وأن قائد الحملة كان انجليزيا . وكتب برغش بنفس المعنى إلى المقيم السياسى البريطانى فى عدن . وجاءت خطابات برغش تحمل نفس المعانى ، بل وتكاد تحمل نفس ألفاظ برقيات كيرك . وكتب بادجر المستشرق ، مقالة إفتتاحية فى جريدة التايمز (أول ديسمبر سنة ١٨٧٥) يطالب فيها الدول الأوربية بالتدخل لوقف تفوق المصريين فى هذه المناطق . كما أن المقيم السياسى فى عدن طلب إلى السلطات البريطانية فى الهند إرسال سفينة حربية لضمان بقاء النفوذ البريطانى فى زنجبار وشرق إفريقية .

ولكن نائب الملكة فى الهند رفض أرسال الباخرة ، وترك المسألة لكى تحل سياسيا عن طريق وزارة الخارجية . وأسرعت هذه الوزارة بطلب معلومات من زنجبار ومن عدن ومن القاهرة ، وأشارت على سلطانها فى زنجبار بتحاشى أى إصطدام مسلح مع المصريين . ولقد ادعى كيرك أنه قد منع السلطان من الاستيلاء على الباخرة المصرية التى ذهبت الى زنجبار طالبة التزود بالوقود ، ولكنه عاد وذكر أن السلطان قد كتب خطابا رقيقا لقبطانها ، بعد أن زود سفينته بالفحم ، وأرسل له هدية من الخضر والفواكه .

ولقد نجح القنصل الانجليزى دون صعوبة فى العمل متضافراً مع دى جاسبيرى ، القنصل الفرنسى فى زنجبار ، الذى إدعى أن المصريين قبضوا على بحار تابع لإحدى السفن التى ترفع العلم الفرنسى ؛ وطلب إرسال سفينة حربية فرنسية إلى زنجبار وشرق إفريقية ، لحماية المصالح الفرنسية .

وابلغ كيرك من ناحية أخرى حكومته أن السلطات المصرية قد صادرت مدفعين وبرميل بارود كانت على سفينة تابعة لأحد الهنود ، وأجبروا صاحبها على دفع ٣٠ ريالا قيمة الرسوم الجمركية فى براوة .

وإتفق كل من كيرك ودى جاسبيرى على عدم قبول فرض سلطة دولة « إسلامية » على علم دولة « مسيحية » فى احدى الموانى التى تدعى هذه الدولة « مصر » ملكيتها ؛ وأبلغ القنصل الانجليزى دولته أن وجود أربع سفن بريطانية فى ميناء زنجبار يعطيها القوة الكافية للعمل ضد المصريين . ولكنه كان مضطرا الى انتظار وصول تعليمات محددة من دولته . ولم يمنعه ذلك الانتظار من العمل محليا ، فأرسل أحد نوابه إلى لامو ، الواقعة الى الشمال من ميناء درنفورد ، حتى يمنع مجيء المصريين جنوبا ، وإدعى أنه يقوم باختصاصات وظيفته وسلطاتها فى بلاد سلطان زنجبار . وكلف نائب القنصل هذا برعاية « المصالح الفرنسية » فى تلك المنطقة .

(٤) – انسحاب المصريين :

أصبح ماكيلوب باشا فى موقف دقيق نتيجة لمعارضة انجلترا للمشروع المصرى من ناحية ، ولعدم إستلامه أية أخبار من غردون من ناحية أخرى . ولقد حاول ماكيلوب الاتصال بغردون ، ولكن خطابه وقع فى أيدى السلطات البريطانية فى شرق إفريقية ، وكانت سفنه تحتاج إلى التزود بالفحم والمياه ، ولم تكن لديه أية وسائل للمواصلات تساعده على السير فى داخل القارة صوب غردون . كانت قواته الموجودة عند مصب نهر الجوبا قوامها

٤٠٠ جندى بعد أن ترك الباقى فى براوة . ولم يكن فى إستطاعته إرسال السفن لاحضار جمال للحملة ، وإضطر إلى إرسال إحدى سفنه إلى زنجبار لإحضار بعض الفحم والتموين اللازم لرحلتها حتى بربرة ، حيث تتصل بالقاهرة عن طريق مصوع . وكان ماكيلوب يعتقد أن أحسن خط للسير إلى الداخل هو من جنوب خط الاستواء ببضعة أميال صوب جبل كينيا ثم فى إتجاه الغرب بجنوب . ولكنه إستلم تعليمات جديدة من القاهرة توجهه إلى احتلال خليج فورموزا . ولقد وجد بعد ذهابه الى هذا الخليج أنه مفتوح لايسمح بحماية السفن ، وتنقصه المياه الصالحة للشرب . فذهب إلى لامو ، ولكنه لم يحتلها . ثم أمرته القاهرة بالعودة إلى السويس بعد تدخل إنجلترا فى المسألة .

كانت القوات المصرية فى براوة قد أنشأت محطة محصنة خارج المدينة فى أوائل شهر يناير سنة ١٨٧٦ ولكنها إضطرت إلى إخلائها وإخلاء قسمايو بعد أيام ، وبمجرد تسلمها تعليمات الخديو الخاصة بذلك .

أمر الخديو ماكيلوب باشا باعادة وإرجاع الاعلام المصرية التى رفعها على كل من قسمايو وبراوة ، وسحب الجنود الذين يقيمون فيها ، وعدم التعرض لهذه الأقاليم . ولما كانت عودة الحملة تتوقف على الفحم اللازم للبواخر ، فان الخديو أصدر أمره بضرورة الإسراع فى إرسال الفحم على باخرتين إلى الحملة الموجودة فى المحيط الهندى . وكان على المصريين ألا يتركوا شيئا وراءهم « عدا البيرق الذى تكونون وضعتوه فى (رأس حافون) هذا تبقونه على ماهو عليه » . وأصبح على أهالى هذه الجهة أن يقوموا بحماية هذا العلم الأخير والدفاع عنه . أما الحملة ، فكان عليها أن تترك رضوان باشا فى بربرة ، وتأخذ بدله جمالى باشا ، القائد السابق لهذا الموقع ، وتحضر رأسا الى السويس .

وأقلع كيرك ، القنصل الانجليزى ، على ظهر إحدى السفن الحربية البريطانية لزيارة موانى شرق إفريقية ، مزودا بخطابات من برغش تبلغ حكام هذه المدن أنهم قد أصبحو تحت إمرته (كيرك) . وهكذا عمل الانجليز على

الجمع بين أسم سلطان زنجبار وسلطاتهم البحرية والقنصلية لإبعاد المصريين عن مياه المحيط الهندى . ولكن القنصل الانجليزى وجد أن المصريين قد أتموا إخلاء قسمايو وبراوة فى يوم ٢٠ من يناير . وبعد عودته من رحلته رأى خطاب ماكيلوب لغردون وعلم باشتراكه فى تنفيذ المشروع المصرى . وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد علمت بهذا الأمر من قنصليتها العامة فى القاهرة ، ولفتت نظر كيرك إلى ضرورة معاملته عند وصوله إلى الساحل بطريقة تختلف عن معاملته لماكيلوب ، وأمرته بأن يطلب إلى السلطان إعطاءه كل المساعدات اللازمة له بعد رحلته الطويلة من وسط القارة ، ومعاملته على أنه صديق وليس بصفته قائداً لحملة معادية ، وأبلغته أنها ستأسف كثيراً إذا ماوقع له أى سوء على أيدى سلطات زنجبار .[1]

ولكن غردون لم يترك مديرية خط الاستواء . وكتب إلى لندن ذاكراً أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر ، مدعيا فى خطابه أن الخديو لم يستمع لنصيحته ، وأنه قد أرسل ماكيلوب لكى ينتظره لا فى خليج فورموزا ولكن عند مصب نهر الجوبا ، وأن المواصلات كانت فى منتهى الصعوبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات . وذكر أن ماكيلوب سوف ينتظر طويلا ، إذ أنه (غردون) لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة « بالجنود البائسة وغير المنظمة »[2] الموضوعة تحت إمرته .

أهمل غردون إذن تلك التعليمات الصادرة اليه ، والتى استلمها فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، والقاضية بضرورة التعاون مع كيلوب ، رغم أن ذلك كان جزء هاما من الخطة . وجاءت السنة التالية وغردون يواصل الاشراف على نقل أجزاء البواخر من منطقة شلالات فولا إلى بحيرة البرت . وكان بقاء

---

(١) انظر : دكتور جلال يحيى . التنافس الدولى فى شرق افريقية – ١٩٥٩ – ص ١١٥ – ١١٦ .

(1) SABRY, M.; L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-Française. Paris, 1933. pp. 488-489.

غردون فى مديرية خط الاستواء وعدم تنفيذه الأوامر الصادرة اليه بالسير صوب الساحل سببا هاما من أسباب فشل هذا المشروع المصرى .

وحينما علم غردون بما حدث لماكيلوب باشا فى شرق إفريقية ، كتب إلى اللورد درى ، وزير الخارجية البريطانية ، فى يوم ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٦ معتذراً عن إشتراكه فى هذا المشروع ، وذكر أن هذه الحملة لم تكن حملة للغزو ، بل لمجرد إقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندى ، ولفتح طريق سهل للمواصلات بين هضبة البحيرات والعالم الخارجى ، بشكل يسمح بازدهار التجارة المشروعة ، ويساعد على القضاء على تجارة الرقيق . وذلك بعد أن كتب فى ٢٠ منه إلى نفس الوزير ، شارحا أن الصعوبة هى جهل حدود أملاك سلطان زنجبار ، وأن فى إستطاعته الخديو أن يحتل الأراضى الواقعة إلى الشمال منها ، إذا ماقام برغش بتحديد أقصى نقطة تخضع لنفوذه فى الشمال .

وتسبب غردون بهذا التصرف فى المساهمة فى إفشال المشروع المصرى ، وكان انجلترا فى خدمة الحكومة المصرية ، ولكن موانى الصومال الجنوبية على المحيط الهندى كانت تهم انجلترا ، التى أخذت ترسم خطة لزيادة نفوذها فى هذه المناطق ، متجهة منها صوب إقليم هضبة البحيرات ، إقليم مديرية خط الاستواء التى وحدتها مصر مع بقية هذه الامبراطورية التى كونتها فى شمال شرق القارة . وظهر أن غردون يرعى المصالح الانجليزية .

ولقد ازداد قلقه عندما وجد استجابة من أهالى وحكام إقليم هضبة البحيرات الاستوائية للاتحاد مع أبناء وادى النيل فى الشمال . ذلك أن متيسا الأول ، ملك أوغندا ، كان قد قبل فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ التوقيع على معاهدة مع شاليه لونج بك ، اعترف فيها بحماية مصر عليه . وكلف غردون ، الضابط السودانى نوير أغا بالذهاب إلى أوغندا وإقامة محطتين ، إحداهما على الحدود الشمالية لأوغندا والثانية فى كوستيزا Costiza على بحيرة فيكتوريا . ولم

يعارض متيسا أية معارضة فى المشروع ، ورحب بممثل الخديو ، وبالقوات المصرية لاعلى الحدود فقط ، ولكن فى ، وباجا Rubaga نفسها ، وهى العاصمة . فما أن علم غردون بهذا الموقف حتى ازداد قلقه وحمل متيسا مسئولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحامية المصرية فى عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب فى أن يحتفظ متيسا باستقلاله ، أما وقد قبل هذا الملك وجود حامية فى العاصمة ، فان عدداً بسيطا من بين رجالها يستطيع المحافظة على تلك المواقع ، خصوصا وأن غردون كان يفكر فى إلقاء القبض على متيسا إذا قام بأى نشاط بعد أن خسر استقلاله الفعلى[1] وقرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندا بدعوى أن الجنود المصريين كانوا فى مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة[2] . فأخليت البلاد فى يوم ٩ من سبتمبر . ولما كانت مهمة غردون فى مديرية خط الاستواء قد قاربت على الانتهاء فانه عاد إلى مصر ومنها إلى لندن ، تاركا الحرية التامة للانجليز لكى يعملوا من شرق افريقية متجهين صوب هضبة البحيرات .

وهكذا تكاتفت السياسة والمصالح البريطانية ، مع تلك الحفنة من الانجليز الذين خدموا فى الادارة الخديوية ، على تحطيم ذلك المشروع المصرى ، فى ذلك الجزء الذى يتعلق بحملة الجوبا ، وإيجاد مخرج شرق لاقليم هضبة البحيرات ، ومديرية خط الاستواء .

---

(١) أنظر خطاب غردون من ماجونجو فى ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ . فى
HILL, G.B.; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.
(1) SABRY.; Le Sondan Egytien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p. 43.

الإتفاقية المصرية – الإنجليزية سنة ١٨٧٧

لم تكن فى قدرة الخديو إسماعيل أن يتصادم مع انجلترا بشأن زنجبار وسواحل المحيط الهندى ، خصوصا وأن حالته المالية كانت فى منتهى السوء ، وكان قد باع نصيبه فى أسهم قناة السويس لانجلترا ، فحاول أن يحصل بالسياسة على مافشل فى الحصول عليه بارسال الحملة المصرية الصغيرة . واضطر أمام ضغط السياسة البريطانية إلى أن يعتذر للقنصل العام البريطانى فى القاهرة عن سلوك القائد المصرى تجاه كيرك فى براوة . ولكن ضغط الظروف جعل مصر تطالب بقسمايو .

(١) – مصر تطالب بقسمايو :

كانت مصر قد أنفقت أكثر من مليون من الجنيهات فى فتح أقاليم خط الاستواء ومحاربة تجارة الرقيق ، وهى السياسة التى كانت إنجلترا تفرضها عليها . وكان من حقها أن تحظى بتأييد إنجلترا فى الحصول على منفذ بحرى لتلك المنطقة ، يسمح لها بسهولة الاتصال بها ، وبتخفيض مصروفاتها ، خصوصا وأن مجهوداتها فى إقليم هضبة البحيرات لن تعطى نتيجة فعالة مالم تحصل على هذا الميناء .

ولم يكن من السهل على مصر الموافقة على توصيات إنجلترا الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق مالم تغير إنجلترا موقفها غير الودى أمام التطورات الطبيعية للمجهود المصرى فى خط الإستواء . ولم يكن إعطاء أى ميناء لمصر يعنى إقفاله فى وجه التجارة الانجليزية ، بل كان هذا الأمر مما يضمن للتجارة الانجليزية أن تتوغل فى وسط القارة عن طريق هذا الميناء . ولذلك فان إسماعيل قد طالب

بأن تحصل مصر على قسمايو نظير دفع تعويض مالى لبرغش[1] .

ولكن إنجلترا طلبت رأى كيرك فى الموضوع قبل أن تبدأ مفاوضاتها مع مصر بخصوص قسمايو . ولقد هاجم هذا القنصل وجود السلطات المصرية فى إقليم خط الإستواء ، ونادى بحق انجلترا فى الاستيلاء على تلك المناطق نتيجة اشتراك الانجليز فى استكشافها . وادعى أن مصر كانت ترغب فى الاستيلاء والسيطرة على تجارة إقليم هضبة البحيرات ، بعد أن كانت فى أيدى تجار زنجبار بشكل عام ، والرعايا الهنود للحكومة البريطانية بشكل خاص . وإدعى أن السلطات المصرية فى خط الاستواء قد حاولت اغراء ملك اوغندا على طرد التجار الهنود . ثم ذكر أن برغش لن يوافق بسهولة على اعطاء قسمايو لمصر ، إذ أنها ستكون خسارة مادية فادحة بالنسبة له . وأشار كيرك إلى أن انجلترا قد عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار ، وأصبح لها فى بلاده مصالح تجارية كبيرة ، وعلاقات سياسية مدعمة ، ونفوذ وقوة لا تستطيع أن تحلم يوما بفرضها على الحكومة المصرية . وذكر أنه يجب على انجلترا – بدلا من اعطاء قسمايو لمصر – أن تقوم هى نفسها باختيار ميناء على المحيط الهندى ، وتضعه تحت حمايتها ، وتحتله بجنودها ، حتى تحصل على نفس المزايا التى قد تتركها لمصر[2] .

ووضح أن المسألة هى مجرد تنافس بين إتجاهين مختلفين ، اتخذا وسائل تكاد تظهر وكأنها متشابهة ، ولكن اختلفت أهدافهما كل الإختلاف ، إتجاه مصرى يعمل على توحيد الأقاليم الافريقية فى كتلة واحدة ، ومنح أبناء هذه الإمبراطورية الإفريقية نفس الحقوق ، ومكلفا اياهم نفس الواجبات والالتزامات ، واتجاه بريطانى يعمل على السيطرة بنفوذه ورؤوس أمواله ورجال

---

(١) أنظر استانتون إلى درمى فى ٩ يناير و١٢ ، ١٨ فبراير و٢٩ مارس سنة ١٨٧٦ .
K.P. vol. Vb. Nos 298-369-388.

(٢) أنظر : دكتور جلال يحيى . التنافس الدولى فى شرق افريقية – ١٩٥٩ ص ١١٨ .

التبشير على سواحل شرق افريقية ، ومتوغلا صوب الداخل لكى يفرض تحكمه على منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، ويخضع أهلها ، ويستغل الامكانيات الاقتصادية والبشرية فى الاقليم .

أما الحكومة البريطانية فانها لم تر المسألة على أنها تنافس بين مصر وزنجبار ، أو بين غردون وكيرك ، بل على أنها تتعلق بمدى النفوذ الذى تستطيع أن تفرضه على الحاكم الذى سيسيطر على اقليم هضبة البحيرات . ووجدت أن برغش قد أصبح أكثر طواعية فى أيديها من اسماعيل فى القاهرة . ولذلك فانها فضلت الاستماع الى آراء قنصلها فى زنجبار ، ولم ترد على مصر بشأن قسمايو . ولكن الحكومة الانجليزية أبلغت الحكومة المصرية فى ٧ من ابريل سنة ١٨٧٦ أنها مستعدة ، فى حالة الاحتفاظ بحرية التجارة فى صالح عدن ، والغاء تصدير الرقيق من الموانى ، لأن تعترف بحكم مصر على ساحل الصومال الشمالى حتى رأس جاردافوى . وكان ذلك بداية للمفاوضات المصرية – الانجليزية الخاصة بعقد إتفاقية ٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ – تلك الاتفاقية التى إعترفت بالسلطة المصرية حتى رأس حافون الواقع على بعد ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من رأس جاردافوى .

وبذلك نجحت انجلترا فى ابعاد المصريين عن المحيط الهندى ، وأخذت تنتظر نضوج الثمرة لاقتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها وتواصل نشاطها فى تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى ، حتى لا تسبقها أى منها فى تثبيت أقدامها فى شرق إفريقية ، وسواحل الصومال الجنوبية .

(٢) – الاتفاقية ونصوصها :

إشترطت انجلترا على مصر – قبل الإعتراف دوليا بسلطتها على كل سواحل شرق إفريقية وبلاد الصومال – عقد إتفاقية خاصة معها « للتعاون على منع الاتجار بالرقيق » . ولم تعارض السلطات المصرية فى عقد مثل هذه الاتفاقية –

خصوصا وأنها كانت تعمل فعلا على محاربة تجارة الرقيق ، وكانت الدولة العثمانية قد أعلنت منع تجارة الرقيق بها ، ثم عادت وأصدرت دستور مدحت باشا سنة ١٨٧٦ وينص على حرية جميع رعايا الدولة ، ومساواتهم فى الحقوق والواجبات .

وتم عقد هذه الاتفاقية الانجليزية – المصرية فى ٤ من أغسطس سنة ١٨٧٧ بالاسكندرية ، وأعرب فيها كل من الطرفين المتعاقدين عن رغبته فى العمل على إبطال تجارة الرقيق وتعاونه مع الآخر فى سبيل ذلك . وتعهدت الحكومة المصرية بمنع إدخال الرقيق فى أراضيها ، وبفرض أشد العقوبات على المخالفين ، الذين يعتبرون من المجرمين ، ويجب تقديمهم للمحاكمة أمام المجالس العسكرية ومحاكم مخصوصة . كما تعهدت مصر بالضرب على أيدى صائدى العبيد ومعاملتهم معاملة المجرمين . وأصبح على الحكومة المصرية أن تصدر أمراً ينص على منع الاتجار بالرقيق فى كل الأقاليم الملحقة بها ، يعين له تاريخ للتنفيذ ، ويوضح عقوبة المخالفين . وجاء البند السادس من هذه الاتفاقية يسمح للسفن الحربية البريطانية بالقيام بتفتيش المراكب فى البحر الأحمر للتأكد من عدم إشتغالها بتجارة الرقيق . وكانت هذه المادة الأخيرة أفتئاتا على حقوق مصر وحقوق السيادة الإقليمية ، إذ أنها أباحت للانجليز حق الرقابة على السفن التى تحمل الراية المصرية ، وتفتيشها وضبطها ، بدعوى إشتغالها بتجارة الرقيق .

ستكون هذه الاتفاقية تمهيدا للاتفاقية الثانية المعقودة بين مصر وبريطانيا فى يوم ٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتى اعترفت بسلطة مصر على سواحل افريقية الشرقية حتى رأس حافون ، ولكنها كانت بداية لتدخل الإنجليز فى الشئون المصرية والسودانية ، وشئون الصومال .

وعقدت الاتفاقية الجديدة فى الاسكندرية ، ووقع عليها كل من شريف باشا ناظر الخارجية وفيفيان ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، لاعتراف انجلترا بسيطرة الحكومة المصرية ، تحت السيادة العثمانية ، على كل سواحل بلاد

الصومال حتى رأس حافون .

وافقت الحكومة الخديوية على بقاء ميناءى بربرة وبلهار فى وضع خاص ممتاز ، وألا تمنح أى احتكار أو التزام لأى أحد فيهما ، وألا ترخص باجراء أى شيء يعطل حركة التجارة معهما . كما وافقت على عدم فرض رسوم جمارك على البضائع الواردة الى هذين الميناءين تزيد على ٥٪ من قيمتها ، وعلى البضائع الصادرة إلى ميناءى زيلع وتاجورة وسائر موانى بلاد الصومال بنسبة تزيد عن قيمة الرسوم المفروضة على البضائع فى بربرة وبلهار . كما وافقت الحكومة الخديوية على معاملة رعايا بريطانيا وتجارتها وسفنها معاملة « الدولة الممتازة » فى جميع تلك المناطق التى دخلت تحت سيطرتها . وهكذا نجحت بريطانيا فى الحصول على ضمان لاستمرار حصولها على مواد التموين اللازمةلقاعدتها فى عدن من موانى الصومال ، دون أن تدفع عن ذلك رسوم جمركية ذات قيمة .

وتعهد الخديو عن نفسه وخلفائه بعدم التنازل عن أى جزء من هذه البلاد لأية دولة أجنبية .

وحصلت انجلترا على حق تعيين « نواب قنصليين » لها فى جميع الموانى والجهات الموجودة على ساحل الصومال ، وعلى أن يتمتعوا بالامتيازات والمزايا التى تمنح لرجال السلك القنصلى لأكثر الدول امتيازاً .

وعادت هذه الاتفاقية مرة جديدة الى مسألة منع تجارة الرقيق ، وأفردت لها المادة الرابعة منها ، إذ تعهدت الحكومة الخديوية فيها بمنع تصدير الرقيق ومنع الاتجار فيه . ولكى تظهر الحكومة الخديوية حسن نيتها فى العمل الفعال على القضاء على تجارة الرقيق ، فانها وافقت على حق السفن الحربية البريطانية فى زيارة وتفتيش وحجز كل سفينة مصرية تجد أنها تعمل فى هذه التجارة ، أو كل سفينة مصرية تشك فى أنها تعمل فى هذه التجارة ، أو التى تكون قد عملت فيها فى أثناء الرحلة التى قابلها الانجليز فيها ، وذلك لكى تسلمها بعد ذلك

لأقرب سلطة مصرية أو أكثرها اختصاصا لمحاكمتها وقبلت مصر أن تقوم انجلترا باستخدام هذا الحق للزيارة والتفتيش والحجز فى البحر الأحمر وخليج عدن والسواحل الشرقية لافريقية وفى داخل المياه الاقليمية لمصر وملحقاتها .

وأخيرا فان شروط هذه الاتفاقية كانت كل منها متممة للاخرى ، واشترطت انجلترا لتنفيذها أن يتعهد سلطان الدولة العثمانية رسميا لها بألا يعطى أو يتنازل لأية دولة أجنبية عن أى مكان من سواحل بلاد الصومال ، أو من البلاد التى دخلت فى حوزة الحكومة المصرية ، وصارت أجزاءا من أراضى الدول العثمانية تحت الادارة المصرية ، أو الأراضى المصرية نفسها .

وكانت المادة الرابعة المتعلقة بالتعاون للقضاء على تجارة الرقيق تعتبر تعديا على سلطة الدولة ، وفتحا لباب التدخل فى شئونها ، وإعطاء القوات البحرية البريطانية سلطة فى المياه الاقليمية المصرية .

وجاءت المادة الخامسة تحد من سيادة الدولة العثمانية على هذه الأراضى ، وتحد من ملكيتها لها . ولاغرو فان الدولة العثمانية قد رفضت تقديم مثل هذا التعهد ، لانجلترا أو لغير انجلترا ، مادام هذا التعهد نفسه سينقص من القيمة الدولية لاعتراف انجلترا بها . ولكن انجلترا ستستند ، فيما بعد ، الى هذا الرفض العثمانى لكى تدعى أن تركيا قد تنصلت من استيفاء هذا الشرط ، مما يسقط اعتراف انجلترا بالسيادة العثمانية على هذه الأراضى ، وكانت هذه حقبة مفرغة دارت فيها الدبلوماسية البريطانية لمدة بضعة سنوات ، تمهيداً لإخراج المصريين من هذه المناطق وإحتلال أماكنهم ، بعد أن مهدوا لها الطريق ، وساروا على الاشواك ، وأنشئوا لها الموانى ومشروعات الرى ، وستجىء انجلترا لاستلام الأقاليم ، وهى معدة للاستغلال .

(٣) - نتائج الاتفاقية :

كانت رحلات المستكشفين الجغرافيين فى إفريقية وكتاباتهم بعد عودتهم إلى بلادهم ، قد عملت على إظهار منطقة شرق إفريقية وكأنها المصدر الأول لتجارة الرقيق ، وكأن هذه التجارة هى أهم صادراتها . ولقد أكد هؤلاء المستكشفون ازدهار هذه التجارة فى تلك المناطق ، ونموها على مر الأيام ، رغم كساد أسواق تجارة الرقيق وإقفالها فى مناطق كثيرة من العالم ، خصوصاً فى أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية والهند . وملأوا كتاباتهم بوصف القرى المخربة ، وشرحوا المعاملة السيئة التى لقيها أهالى إفريقية على أيدى تجار الرقيق . ثم ذكروا أن معنى وصول عبد واحد إلى الساحل هو صيد عشرة فى داخل القارة ، يموت تسعة منهم فى أثناء السير ، ومن سوء المعاملة والجوع . وأكدوا أن هذا الإقليم أو ذاك كان مزدهراً فى أثناء رحلتهم السابقة ، ثم عادوا ووجدوه خرباً ، نتيجة لعمليات صيد الرقيق .

ولا يمكن للمؤرخ المدقق أمام هذه الروايات أن يهمل اهتمام هؤلاء الرحالة بكتابة أشياء غريبة تلفت النظر وتسترعى الانتباه ، عن أهالى هذه المناطق ، وتهيء الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه ، إذ كان من الطبيعى أن تأخذ حركة تجارة الرقيق فى الكساد نتيجة لإلغاء كثير من أسواقها .

وصرف هؤلاء الكتاب كثيرا من وقتهم ومن صفحات كتبهم فى وصف القسوة والوحشية التى تستخدم فى صيد الرقيق ، ولم يلتفت أى منهم لشرح علاقة السيد بعبده بعد شرائه له ، والمعاملة الطيبة التى أوصى بها القرآن المسلمين فى معاملتهم لمن ملكته أيديهم ، وحضهم على إعتاقهم ، وتطبيق المسلمين لهذه القواعد فى حياتهم مع مايملكون من رقيق .

ولنا أن نعلم أن كتابات هؤلاء المستكشفين الجغرافيين قد مهدت لتهيئة الرأى العام فى أوربا للتدخل فى شئون مناطق معينة من القارة الإفريقية

والسيطرة عليها بالتالى ، باسم الانسانية ، رغم عدم خفاء العوامل الاقتصادية التى دفعت الدول الاوربية للقيام بهذا العمل ، فى تلك الفترة من التاريخ بالذات .

وعلينا أن نعلم أيضا أن كتابات القناصل الأوربيين فى البلاد الشرقية قد إدعت إزدهار تجارة الرقيق ونموها من فترة لأخرى ، دون سبب واضح إلا أن بلادهم قد قررت فرض سلطتها على هذه البلاد الشرقية ، متذرعة بتجارة الرقيق ، أو قررت على الأقل البدء فى التدخل فى شئونها وتهيئة الجو المناسب لخلق مناطق النفوذ ثم المستعمرات ، والقيام بالتالى باستغلال موارد هذه الاقاليم .

ولا يعنى هذا أبداً أن تجارة الرقيق لم تكن موجودة فى البلاد الشرقية . كانت موجودة ، ولكنها لم تتخذ الصورة التى أعطاها لها الكتاب الأوربيون . ولم تزدهر تلقائيا دون سبب ظاهر ، بل اتخذت الدول الاوربية ذلك سببا ومدعاة للتدخل فى الاقطار العربية والإسلامية ، متمسحة فى الانسانية ، ومرتدية ثياب القديسين الأوائل .

اعترف الاسلام بالرق ، ووجد رقيقا لدى المسلمين فى البلاد الشرقية . ولم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق ، نظرا لارتباطها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية ، إذ أن هذه التجارة كانت مورد رزق للسلطات ولتجار القوافل العرب ، ورجال المال أيضا .

أعطت انجلترا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق فى العالم ، واستخدمت هذا السلاح لكى تقضى به على أسس الاقتصاد فى البلاد التى عقدت النية على احتلالها ، ومن بينها بلاد شرق إفريقية .

وبدأت انجلترا تنفذ تلك السياسة التى نادى بها رجال الاستكشافات

الجغرافية ، وهى ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاء تاما ، وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوربية وضع يدها على تلك المناطق .

اعتمدت انجلترا على أسطولها وقطعه السريعة الحركة . وكانت هذه السفن تقف فى أماكن محددة ، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل . وتمكنت انجلترا من عقد معاهدات مع السلاطين المحليين ، تسمح لها بالتدخل فى الملاحة الوطنية ، بدعوى محاربة الرقيق ، مثل هذه المعاهدات التى عقدتها مع سلطان زنجبار[1] . فأصبح لسفن الأسطول البريطانى الحق فى زيارة وتفتيش ومصادرة وإتلاف السفن العربية التى تعمل فى تجارة الرقيق . وكان من حق قباطنة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة أمام محاكم الأميرالية ، فى القواعد الحربية البريطانية ، فى عدن أو فى رأس الرجاء الصالح . وحتى إذا ماكان مركز هذه المجالس البحرية فى زنجبار أو فى مصوع ، فان ذلك كان يعطى انجلترا نفوذاً كبيراً بين ملاحى شرق إفريقية .

ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية فى أعالى البحار ، فان القطع البحرية البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون ، وتنفيذ الحكم عليها ، أى تتلفها وهى فى أعالى البحار ، وتعود ببحارتها لمحاكمتهم ، وتأسر كل من يسافر عليها ، وترسل بهم إلى مؤسسات خاصة فى الهند ، أو تسلمهم لرجال التبشير ، وتهيئهم للخدمة عند الأوربيين .

ولا يخفى مافى هذا الإجراء من إعطاء سلطات واسعة لرجال البحرية البريطانية ، تسمح لهم بالتصرف فى كل سفينة يعلنون أنها تعمل فى تجارة الرقيق ، مما يتسبب فى القضاء على كل سفن العرب ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من تجارتهم البحرية ، بدعوى وجودها على سفن تعمل فى تجارة غير مشروعة . وسيترتب على ذلك بطبيعة الحال إنهاك التجار العرب إقتصاديا . ولم

---

(١) أنظر : دكتور جلال يحيى : النافس الدولى فى شرق افريقية - ١٩٥٩ ص ٦٨ - ٦٩ .

يكن للعرب أى حق لاستئناف الأحكام التى تصدر ضدهم إن ساعدهم الحظ على العودة أحياء الى الساحل وتقديمهم للمحاكمة . وإذا ما وجد البريطانيون بعض العبيد على السفن ، فأنهم كانوا صيدا حلالا لهم ، يدربونهم على العمل لفترة من الزمن ، ويعلنون تحريرهم ، ويستغلونهم فى الزراعة ، دون دفع أى ثمن لهم بطبيعة الحال ، إذ أنهم قد أصبحوا أحراراً !!!

أما بالنسبة لأصحاب الرقيق فانهم كانوا قد استغلوا جزءا هاما من رأسمالهم فى شراء « الأيدى العاملة » التى تساعدهم فى الزراعة والرعى والتجارة ، ورتبوا أمرهم على إطعامها فيما بعد . وكان معنى تحرير الرقيق هو القضاء على هذا الجزء الهام من رأسمالهم ، وإضعافهم أمام المستعمر أو المستوطن الأوربى – رغم أن هذا العتق لن يغير كثيرا من الحالة المادية لهؤلاء الرقيق . وهكذا سيخسر الملاك العرب ، ولن يتغير حال الإفريقيين ، أما الأوربيون فيمكنهم استخدام الافريقيين نظير أجور يومية زهيدة ، بدلا من تخصيص جزء كبير من رأسمالهم فى « شراء » الأيدى العاملة ، فيسمح لهم ذلك بالتفوق على الافريقيين دون كبير عناء ، ودون حاجة الى النزول إلى ميدان الاستعمار والاستيطان برأسمال كبير ، خصوصا وأن أساليبهم فى الانتاج والاستغلال كانت متفوقة على أساليب الإفريقيين ووسائلهم .

ذلك هو الجانب الاقتصادى الذى استخدمته الدول الاستعمارية ، وخصوصا انجلترا ، لتحطيم الاقتصاد الافريقى ، تمهيدا لنزولها فى الميدان الاستعمارى والاستغلالى ، دون أن تلقى مقاومة تذكر ، سواء من سفن الافريقيين أو من قوافلهم فى الداخل ، أو حتى من منافستهم الاقتصادية . وستردف الدول الأوربية ذلك بقرار حظر تصدير الأسلحة النارية والذخائر إلى إفريقية ، تجريداً للقوى الوطنية من كل سلاح للمقاومة .

وستقوم الدول الاستعمارية بتطبيق هذه الخطة باسم الانسانية والمدنية ، وهى مرتدية مسوح القديسين . ولم تكن هذه المعاهدات التى عقدتها شرقا

وغربا ، وحتى مع مصر بشأن إلغاء تجارة الرقيق ، وتفتيش السفن فى البحر الأحمر وخليج عدن ، إلا جزءاً مقررا من هذه الخطة الاستعمارية .

وستظهر البوادر الأولى لهذه الخطة فى عهد إدارة غردون لتلك الأقاليم المتسعة من الامبراطورية المصرية الإفريقية ، وتساعد على هدم أسس الاقتصاد الوطنى ، وتمهد الطريق للثورة ، وللتدخل الأجنبى الاستعمارى .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث عشر

إدارة غـردون

عينت الحكومة الخديوية الكولونيل غردون فى منصب الحاكم العام للأقاليم السودانية فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٧٧ ، ومنحته لقب باشا بعد أن أوصى بذلك فيفيان القنصل العام البريطانى فى القاهرة . وكانت هذه هى أول مرة يشغل فيها أحد الأوربيين هذا المنصب الهام ، فكان عليه أن يشرف من الخرطوم على أراضى تمتد شمالا لمسافة ألف ميل ، وجنوبا لمسافة ١٥٠٠ ميل وشرقا لمسافة ٤٠٠ ميل حتى سواحل البحر الأحمر ، وغربا لمسافة ٧٥٠ ميل إلى آخر حدود دارفور[1] . وأظهر غردون أنه يخدم المصالح البريطانية أكثر من خدمته مصالح مصر .

(١) – غردون والمصالح البريطانية :

إستلم غردون إدارة السودان فى الفترة التى رتبت فيها إحدى جماعات رجال الأعمال البريطانيين ، برئاسة ماكينون مشروعا لإستغلال شرق افريقية من زنجبار إلى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، بعد إقصاء المصريين عن موانى الصومال الجنوبية ، المطلة على المحيط الهندى . والواقع أن إمتداد الإدارة المصرية فى مديرية خط الاستواء وأوغندا كانت مثيرة لقلق رجال الامبراطورية البريطانية ، فكتبوا مطالبين حكومتهم بمنع الخديو من مد نفوذه إلى منطقة وسط إفريقية والمناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت . ولما سأل فيفيان ، القنصل العام فى القاهرة غردون رأيه فى الموضوع أجاب هذا الأخير

THEOBALD, A. B.; The Mahdiya. London, 1951. p. 21.

أنه مرتبط بتعليمات الخديو ، التى وجهته إلى التقدم فى هذا الاتجاه وإلى وضع إحدى البواخر للعمل على بحيرة فكتوريا . ولكنه إقترح حلا وسطا وهو أن تعلن مصر – بعد تنفيذها لمشروعها – حياد البحيرة ، وتعترف باستقلال متيسا بشروط خاصة محددة[1] .

ولقد اقترح غردون التسوية التالية حتى لا يعمل ضد مصلحة بلاده فى هذه المنطقة : أن تتنازل مصر عن بحيرة فيكتوريا ، ولكنها تستطيع أن تحتفظ بأوسوجا Usoga ، وهى مملكة صغيرة تطل على البحيرة ، وبالانيورو وبحيرة البرت ، أى أنه اقترح أن تمهد مصر الطريق لحضور الانجليز وتسهل لهم أمور النقل فى هذه المنطقة ، ولا تحتفظ إلا بمخرج صغير على بحيرة فيكتوريا التى ستصبح بحيرة بريطانية .

ولكن هذه التسوية ظلت تخالف مصالح المديرين المقبلين لشركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية . فكانوا يصرون على ضرورة منع وصول مصر إلى منطقة البحيرات الاستوائية ، حتى ولو كان ذلك عن طريق مملكة أوسوجا الصغيرة فقط .

ونتيجة لذلك فقد عمل غردون على حل المشكلة لصالح بلاده فى سنة ١٨٧٨ بأن أمر بإرجاع الحدود المصرية إلى ماقبل بحيرة البرت نيانزا ، وأمر أمين بك الذى كان قد خلفه فى مديرية خط الاستواء باخلاء المحطات الجنوبية المركزة حول مازندى (عاصمة الأونيورو) حتى تكون دوفيليه ، الواقعة على بعد مائة ميل من ماجنجو ، وبحيرة البرت ، هى آخر حدود الأراضى المصرية .

ولقد حاول أمين عدم تنفيذ هذا الأمر ، فصمم غردون على معاقبته ، وعينه محافظاً لميناء سواكن على البحر الأحمر . وكلف الايطالى رومولو جيسى ، الذى

---

(١) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية . فى ٩ من أبريل سنة ١٨٧٧ . F.O. 84/1472

كان فى بحر الغزال ، بالذهاب الى مديرية خط الاستواء لتنفيذ الاخلاء .

كانت هذه هى بشائر حكم هذا الانجليزى الذى خدم الحكومة الخديوية ، وعمل من خلال ذلك لصالح بلاده قبل كل شيء ، وسوف نرى أن تصرفاته فى مسألة تجارة الرقيق كانت من الأسباب الرئيسية التى أدت الى قيام الثورة المهدية فى السودان أما بلاد الصومال فانها لم تسلم كذلك من اعتداءات هذا الحاكم الأجنبى .

حقيقة أنه ماأن ترك غردون خدمة هذه الدولة الافريقية فى عام ١٨٧٩ حتى قام خلفه ، وهو محمد رؤوف باشا ، بالغاء أمر نقل أمين بك الى سواكن ، وأبقاه فى مديرية خط الاستواء ، مما ساعد على إعادة احتلال جميع النقط العسكرية التى كان قد تم اخلاؤها[1] ولكن الداء كان قد استفحل ، ومس أطرافا كثيرة من جسد هذه الدولة الافريقية المتحدة .

(٢) - غردون وتجارة الرقيق :

كان رجوع غردون للسودان فى عام ١٨٧٧ ، وتعينه فى منصب الحاكم العام قد سبق توقيع اتفاقية ٤ أغسطس بين مصر وبريطانيا ببضعة أشهر . وكان غردون واثقا من أن تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٧٧ يتعارض مع مصالح مصر . وكانت له سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ، ولكنه لم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق فى بضعة أيام ، أو بمجرد سن القوانين واصدار المراسيم . ولم يكن غردون يرى كيف تستطيع حتى الحكومة البريطانية نفسها ، إذا كانت هى سيدة البلاد السودانية « أن تقضى على تجارة الرقيق مالم تمد الحدود إلى هذه الشعوب السوداء وتنشيء هناك خطا من النقط العسكرية » .[2] وكان

---

(١) أنظر SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. pp. 45-46.

(1) HILL, G.B.: Colonel Gordon in central Africa. p. 237.

يعتقد « أن الحكومة الانجليزية لن تكون من الحماقة بحيث تعرض نفسها لمثل هذه الخسارة الواضحة » .[1]

ولكن الانجليز اتخذوا من هذه المسألة وسيلة للتدخل فى الشئون الخاصة بهذه الدولة الافريقية الموحدة ، وأخذت « جمعية محاربة تجارة الرقيق » فى إصدار البيانات وتقديم النداءات مطالبة حكومة لندن بالتدخل فيها ، باسم المدنية .

وكتب غردون فى ٢٩ سبتمبر إلى أخته معلنا عن رغبته فى أن يحضر بعض أعضاء هذه الجمعية ، الذين يستطيعون فهم هذه المسألة ، إلى السودان ، حتى يجدوا له مخرجا منها وحلا عمليا لها . ولم يكن هناك أى حل للمسألة سوى تحرير كل العبيد تحريراً تاما وعاما . سواء أكان ذلك باستخدام القوة أو بدفع تعويضات لأصحابهم . ولم يكن فى إستطاعته إستخدام أى من هذه الوسائل . وكان غردون يؤمن بأن أنجح وسيلة هى الترخيص بنقل الرقيق ومراقبة الحكومة له فى نفس الوقت .[2] ولكنه كان يعرف أن هذه الفكرة ستدهش بطبيعة الحال بعض المهتمين بالمسألة ، إذ أنها ستحرم إنجلترا من التدخل فى شئون هذه الدولة الافريقية .

وإختارت الأميرالية البريطانية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧ الكابتن مالكولم لمراقبة تنفيذ الاتفاقية التى وقعتها إنجلترا مع مصر ، وأصدر الخديو أمراً فى أول يناير سنة ١٨٧٨ بتعيينه مديراً عاما لإدارة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر ، وأعطاه سلطات مدنية وقضائية ، وإختار له مصوع مركزاً لإدارته .

وما أن إستلم مالكولم مهام منصبه حتى طلب اقالة محافظ زيلع ، أبو بكر

---

(١) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(3) GORDON, C.G.: Letters...to his sister. London, 1888. p. 119.

باشا ، من منصبه ، بدعوى أنه كان يشجع تجارة الرقيق . وكان أبو بكر باشا من أهالى منطقة الصومال وله نفوذ كبير ، وكانت أسرته من الدناقل ، كما أنه أعلن ولاءه للسلطات المصرية . هذا فضلا عما كان له من نفوذ فعلى على كل قبائل العيسى ، وإنتشار أبنائه فى كل المنطقة المحيطة ، وإستغلال ذكاءهم وتفوقهم على بقية السكان فى تأكيد نفوذ والدهم[1] ، فكانوا فى واقع الأمر هم الأدوات الفعالة التى يسيطر بها على المنطقة ، والعامل الرئيسى الذى ساعد على امتداد نفوذ هذه الأسرة[2] . وعلاوة على ذلك فان اتهامات مالكولم لم تستند على أسس قاطعة . فأسرع غردون بمعارضة طلب مالكولم باسم الصالح العام وكان هذا سببا فى أن أظهر هذا الضابط البحرى رغبته فى الاستقالة من منصبه منذ شهر مارس سنة ١٨٧٨ .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لترضى عن استقالة مندوبها فى البحر الأحمر ، فأعلنت أنها تأسف حقيقة لإضطرار الكابتن مالكولم إلى الاستقالة من منصبه ، ووصفته بأنه « موظف نشط ومصمم على القضاء على تجارة الرقيق »[3] وذكرت أن انجلترا كانت تأمل القضاء على يديه على هذه التجارة ، خصوصا فى بلاد تتعامى فيها السلطات عن مراقبتها .[4]

ولكن غردون لم يكن يرغب فى نشاط مالكولم ، وكان يخشى من أن تؤدى هذه المحاولة التى يهتم بها الجميع ، والتى يرغبون فى تنفيذها بكثير من النشاط ، إلى عرقلة مجهوداته الصعبة فى الاقاليم السودانية ، تلك المجهودات التى كان ينذها رغم قلة وسائله ، ومستخدما الحكمة أمام الأهالى ، وهو يحسب حساب العامل الدينى عندهم . ولقد إعتقد غردون أن إنجلترا قد فرضت

---

(1) BORELLI, Jules.; L'Ethiopie méridionale. Paris, 1890, p.8.

(٢) المرجع السابق - ص ٩

(٣) وزارة الخارجية البريطانية الى فيفيان فى ٢ أبريل سنة ١٨٧٨ . F.O. 84/1511

(٤) الوثيقة السابقة .

المعاهدة على الخديو ، ثم عادت وفرضت عليه هو الكابتن مالكولم ، كأحد الجواسيس ، وأنهم « قد أثقلوا عبء ميزانية السودان بمصروفات هذا الموظف ، رغم أنه لم يكن محتاجا إلى خدماته إطلاقا » .[1]

واضطر مالكولم إلى أن يتساهل بعد معارضة غردون الصارمة ، ولكن غردون كان قد أغضب وزارة الخارجية البريطانية ، وأصبحت لندن لاتثق فيه . فكتب وزير الخارجية البريطانية الى قنصلة العام فى القاهرة : « أن غردون يتساهل مع تجار الرقيق لأنه لا يشعر أن له من القوة مايسمح له بمعاملتهم على أنهم من الأعداء »[2] وكتب القنصل العام البريطانى فى القاهرة يقول : « يجب على الخديو وعلى الكولونيل غردون أن يتحملا مسؤولية إتخاذ الإجراءات الناجعة للقضاء على تجارة الرقيق التى لاتزال منتشرة فى موانى سواكن وزيلع وتاجورة » .

ومنذ هذا الوقت أخذ غردون يعمل على تحسين علاقته بوزارة الخارجية البريطانية ، فشنها حربا عوانا على تجار الرقيق ، وأقام فى البلاد حكما هو أقرب إلى « حكم الارهاب »[4]، فصفقت له وزارة الخارجية البريطانية لهذا الاتجاه الجديد ، وكلفت القائم بأعمال قنصليتها العامة فى القاهرة ، فى يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٧٨ « بأن يعرب للخديو عن الرضاء الذى قابلت به حكومة صاحبة الجلالة معرفتها بأعمال غردون النشطة ضد تجارة الرقيق » .[5]

---

(١) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٢) وزارة الخارجية البريطانية إلى فيفيان فى ٣١ من مايو سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٣) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٩ من يونيو سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٤) خطاب غردون فى ٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ - أنظر HILL, G.B.; Colonel Gordon in Central Africa. p. 319.

(2) F.O. 84/1511.

(٣) - غـردون والصـومال :

كان تعيين غردون وهو مسيحى وأجنبى ، فى منصب الحاكم العام للاقاليم الافريقية المتحدة مع مصر ، خطأ من الاخطاء الجسيمة التى ارتكبتها الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت .

ذلك أن الأهالى كانوا يعتزون باسلامهم ، ولايعترفون إلغير المسلم بتولى إدارة شئونهم ، وبخاصة إذا كان هذا المسيحى أجنبى ، ولا يتكلم لغة البلاد ، ولا يحس بمشاعر الأهالى ، ويعرف حياتهم ومطالبهم .

عينت الحكومة الخديوية غردون بمرتب سنوى قدره ٦,٠٠٠ جنيه إسترلينى وجعلته مطلق التصرف فى الشئون السودانية . ثم عادت بعد عشرة أيام وألحقت بهذه الادارة العامة جهات بربرة وزيلع وتاجورة والحكومة العامة فى هـرر . وأبقت الحكومة الخديوية على محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هرر ، وأبى بكر باشا محافظا على زيلع ، ورضوان باشا قائدا لبربرة . ولكنها وضعتهم جميعا تحت إدارة غردون فى الخرطوم . وأصبح عليهم أن يخابروه فى كل الأمور التى تتعلق بهذه الجهات .

وزاد عدم الرضاء بين الافريقيين حينما أخذ غردون يتصرف وكأنه الحاكم المطلق ، غير معترف بمركز الخديو ، بل وكأنه نائب للتاج البريطانى فى هذه الأقاليم . وكان غردون لا يحترم المصريين ولا يثق بهم ، وكثيراً ما أظهر إحتقاره لهم . وكان على العكس من ذلك يعلن إعجابه بالافريقيين ، رغم أنهم كانوا لا يعترفون بولايته عليهم من الناحية الشرعية .

وأخذ غردون فى التخلص من المصريين وإحلال السودانيين محلهم فى الوظائف ، دون تقدير لدرجة تطورهم وكفاءتهم للقيام باعمال الادارة ، ثم عمل على عزلهم مرة أخرى وعين المصريين بدلا عنهم ، خلقا للتنافس بين أبناء

الاقاليم المختلفة لهذه الامبراطورية ، وتفكيكا لأوصالها ، وإدخالا للمصالح الشخصية فى أروقة الادارة .

وكان هذا التغيير السياسى يعود قبل كل شىء إلى طبيعة غردون وأخلاقه التى تظهر بوضوح من أوامره التى كان يصدرها متتابعة متضاربة مع بعضها البعض .

وطبق غردون هذه السياسة على بلاد الصومال . فرغم نجاح رؤوف باشا فى هذه المناطق نجد أن غردون يفكر فى وضع أحد الأوربيين فى مكانه ، وربما كان ذلك لاعطاء ضمانات لوزارة الخارجية البريطانية وجمعية محاربة تجارة الرقيق ، فاقترح هذا المنصب على السير صامويل بيكر ، وحينما رفضه قام بعرضه على المستكشف برتون Burton الذى كان قنصلا لإنجلترا فى تريستا فى هذا الوقت . ثم نجد أن غردون يقرر فى شهر أبريل سنة ١٨٧٨ ذهابه إلى شرق إفريقية ، وأبلغ رؤوف باشا أمر فصله من إدارة ذلك الاقليم قبل أن يصل إلى هناك . وكتب الى قصر عابدين ذاكراً أنه قد إستتب رفت رؤوف باشا من هرر ، وأنه قد عين رضوان باشا مديرا عاما على هرر والسواحل ، وعين أحمد رامى وكيلا له فى هرر ، كما عين « يوسف بن الأمير أحمد » مديرا على مديرية هرر .

وكان رؤوف يشغل وظيفة الحاكم العام «حكمدار » فى هرر ، وهى نفس الوظيفة التى شغلها غردون بالنسبة للأقاليم السودانية . فعمل غردون على تغيير إسم هذه الوظيفة المتعلقة ببلاد الصومال الى مدير عام ، تسهيلا للادماج ، وإظهارا لسلطته المركزية من الخرطوم . ولكن هذه السياسة « المركزية » فى الحكم ، كانت تخفى وراءها شيئا آخر ، وهو العلاقات بين غردون رؤوف . وكان غردون قد إمتدح رؤوف باشا ونوه بكفاءته فى الوقت الذى خدما فيه سويا فى مديرية خط الاستواء ، ولكنه لم يرض عن زيادة نفوذ ذلك الحاكم المصرى ، ولا عن حب الأهالى له .

ولقد إضطربت أمور هرر بعد فصل رؤوف باشا عنها ، فاعلنت بعض القبائل عصيانها . وحينما طلبت سلطات هرر بعض الامدادات ، أجاب غردون بأن الجنود الموجودين هناك يزيدون عن ثلاثة آلاف نفر ، وأنه لا يرى ضرورة إرسال جنود آخرين . بل لقد رأى غردون فى ذلك الوقت تغيير الضباط والقيادة المصرية فى هرر ، بضباط وأركان حرب من الأمريكيين فقال : « إن الأوفق تعيين (جرافس بك) الأمريكانى ومعه كام ضابط من الأمريكان ليكون مديراً لهرر ، وهو يسير أشغالها وضبطها بالعساكر الموجودين »[1] . ولكن وزارة الحربية المصرية كانت قد إستغنت فى ذلك الوقت عن خدمات جميع الضباط الأمريكيين ، ولم يبق منهم إلا الجنرال استون ، رئيس أركان الحرب العامة ، وعجزت عن تحقيق رغبة غردون . ولكنها إضطرت إلى إرسال إحدى سفنها الحربية إلى بلاد الصومال للتحقيق فيما وقع ، « وسيجرى إخبار المأمورين فى ذاك الطرف إستنساب سعادتكم عدم لزوم إرسال عساكر زيادة على الموجود هناك كما أوضحتم ، بحيث إذا كان يحصل هناك شىء فالمسؤولية بالضرورة لاتكون عائدة على هذا الطرف »[2] . وهكذا حملت حكومة القاهرة غردون مسؤولية إصراره على تغيير الادارة ، وإصراره فى نفس الوقت على رفض إرسال الإمداد إلى هذه المناطق التى أضطربت نتيجة لإتصاله بها .

ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى طالب غردون مصر بفصل رضوان باشا وأبو بكر باشا ، ومنعهم من البقاء فى بربرة وزيلع ، بدعوى أهمية ذلك ، وأشار بابعاد الأول إلى مصر ، والثانى الى الحديدة[3] .

---

(١) وثيقة ١٤٨ ص ٣٢٤ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

(٢) الوثيقة السابقة الرد على غردون .

(٣) برقية غردون فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ - أنظر رقم ١٤٩ ص ٣٢٦ من الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

وكان غردون يرى أن بربرة لا تبشر بمستقبل زاهر ، طالما بقيت عدن تحتل ذلك المركز الممتاز عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر . وإستكثر أن تقوم الدولة المصرية بصرف مبلغ ٦٠ ألف جنيه على المنشآت العمرانية فيها . وأخذ يشكو من مصاريف صيانة الباخرتين فيها ، ومصاريف الحامية التى إقتصر عددها على ستة سريات فقط . فأوصى بانقاص هذه الحامية الى ٢٥٠ رجلا وإبدال السفينتين الحربيتين بباخرة صغيرة .

ولكنه إضطر الى الاعتراف بأهمية زيلع ، رغم أنه قد أوصى كذلك بانقاص السرية الموجودة فيها الى النصف وكانت إيرادات زيلع تزيد على ٤,٢٠٠ جنيه سنويا ولا تبلغ مصروفاتها إلا ٣,٦٠٠ جنيه .

وإضطر غردون كذلك إلى الاعتراف بأهمية إقليم هرر ، وذكر أنه سيصبح من أهم الأقاليم السودانية ، خصوصا إذا مهد الطريق الموصل إليها من زيلع . ووجد أن حاميتها التى تقرب من ثلاثة آلاف جندى تكفى للمحافظة على الأمن والنظام فيها . وكانت إيرادات هذا الاقليم تبلغ ١٧,٥٠٠ جنيه ومصروفاته ١٣,٠٠٠ جنيه ، بزيادة قدرها ٤,٥٠٠ جنيه للخزانة العامة .[١]

حقيقة أن غردون قد لاحظ إستغلال السلطات البريطانية فى عدن لموارد الصومال الإقتصادية منذ بداية إدارته فى سنة ١٨٧٧ . فكتب إلى القاهرة شارحا أن صادرات بربرة إلى عدن تبلغ من الأغنام والمواشى ٦٠,٠٠٠ من الضأن و ١٠,٠٠٠ بقرة سنويا . فاذا وافقت السلطات البريطانية على تحصيل ثلاثة قروش على كل رأس ضأن و ٢٥ قرشاً على كل بقرة ، لتحصل على ٤,٣٠٠ جنيه ضريبة سنوية ، وبخاصة أن دخل ميناء بربرة فى ذلك الوقت لم يزد على ٢٠٠ جنيه سنويا ورأى غردون ألا فائدة تعود من الاحتفاظ ببلهار كميناء ثان للتصدير ، مادامت المسألة ليست إلا خدمة للأجانب . وكان تجار

---

(١) تقرير غردون يوليو ١٨٧٧ وثيقة رقم ١٤٥ ص ٣١٨ فى المرجع السابق .

عدن نفسها لا يمانعون فى إقفال ميناء بلهار ما دامت بربرة مفتوحة أمامهم . ولكن الفرصة لم تكن سانحة للقيام بهذا التغيير ، إذ أن مصر كانت تستعد لمفاوضاتها مع انجلترا بشأن الإعتراف بوحدة الأقاليم الصومالية معها .

وأعاد غردون الكرة من جديد فى عام ١٨٧٨ وشرح أن الحكومة لا تستفيد شيئا من بربرة ، ما دامت معظم حركة التصدير منها فى أيدى رعايا الدولة البريطانية ، وما دامت الحكومة المصرية لا تفرض على هذه البضائع أية رسوم . وطالب باتخاذ قرار ينص على فرض رسوم جمركية على المواشى والبضائع فى هذا الميناء ، وأعرب عن إعتقاده بان القنصل الانجليزى سيوافق على فرض الرسوم إذا ما فوتح فى هذا الامر . ولكن الحكومة المصرية كانت قد إرتبطت بمعاهدة سبتمبر سنة ١٨٧٧ مع انجلترا ، وقبلت فيها عدم أخذ رسوم جمركية على البضائع فى بربرة . فلم تر سببا كافيا لنقض هذه الاتفاقية ، ولا لمفاتحة انجلترا فى تعديلها ، خصوصا وأن الدولة العثمانية كانت مترددة فى التصديق عليها ، وكانت إنجلترا متشبثة بشروطها ، وبتنفيذ مصر لالتزاماتها فيها . ولكن الحكومة المصرية تركت لغردون حرية التباحث مع القنصل البريطانى فى هذا الشأن بصفته الشخصية ، لا بصفته ممثلا لحكومة القاهرة ، أملا فى الحصول على موافقته لفرض الرسوم المذكورة . ولم تصل هذه المحاولة بطبيعة الحال الى نتيجة إيجابية فى صالح مصر ، إذ أن انجلترا كانت قد رسمت ، بصفتها دولة توسعية وإستعمارية ، أمر إستخدامها مصر مخلبا للقط ، وممهداً للطريق لكى تحصل على مستعمرات جديدة فى إفريقية ، دون أن تدفع لذلك أى ثمن .

(٤) — غردون وادارة السودان :

اتصلت ادارة غردون بالصومال ، عن طريق إدارته للأقاليم السودانية ، تلك الأقاليم التى تحملت العبء الأكبر من نتائج خضوعها لمثل هذه الشخصية المتقلبة غير المستقرة . ووصلت هذه النتائج إلى الصومال بعد أن إستفحل الداء

فى سودان وادى النيل نفسه .

ولم تكن محاولة غردون تعيين أحد الأوربيين على رأس إدارة بلاد الصومال إلا إكمالا لما بدأه فى الاقاليم السودانية ، فنجد فى عهدة الألمانى ادوارد شنتزر Edward Schnitzer المعروف باسم أمين بك فى مديرية خط الاستواء ، والإيطالى روموللو جيسى فى بحر الغزال ، وإيطالى آخر هو مساداليا فى دار فور ، والألمانى جيجلر Giegler فى الخرطوم كمفتش عام للتلغراف ، والنمساوى سلاتين Rudolph Slatin يصل إلى منصب حاكم دار فور وله من العمر ٢٥ عاما ، وفرانك لبتون Frank Lupton الضباط فى البحرية التجارية البريطانية فى حكومة بحر الغزال بعد ذلك . ولم يخف غردون نيته فى تعيين الأوربيين فى مناصب وكلاء المديريات ، بدعوى العمل على منع مرور قوافل العبيد .بيد أن تعيين الأوربيين فى تلك المناصب كان من بين الأسباب التى أسخطت الشعب ، والتى إنتهت بالأزمة والثورة . فكثيراً ما كانوا يصدرون الأوامر التى تتضارب مع العرف والتقاليد ، مما كان سببا رئيسيا فى إثارة الأهالى .

ولقد أدت إدارة غردون إلى وقوع كارثة فى غرب السودان وأقاليم بحر الغزال نتيجة لتلك السياسة التى إتخذها ضد سليمان الزبير ، والحرب العوان التى شنها على أهل ذلك الاقليم ، بدعوى العمل على إطاعة أوامر الحكومة ، وضروريات أمن الدولة والمحافظة على سلامتها وكان الزبير قد ترك عند سفره إلى القاهرة إبنه سليمان لكى يحل محله ويصبح مسؤولا عن بحر الغزال وشكا ، أما حكومة دارفور فكانت مسندة الى حسن باشا حلمى . ولكن السلطان هارون بدأ فى خلق المشكلات فى تلك المديرية الأخيرة ، وإلتجأ على رأس عصاباته المسلحة إلى منطقة جبال مرة ، وهى منطقة جبلية وعرة . فاضطر حسن باشا حلمى إلى أن يرسل حملتين عسكريتين ، الواحدة تلو الأخرى ، ضد هذا الثائر . ورغم هذا الموقف فان غردون قد أصدر أمره بانقاص عدد رجال حامية دارفور ، وطلب سرعة إرسال عدد من المشاة والفرسان منها إلى

كردفان والخرطوم . وحين رفض حسن باشا تنفيذ هذا الأمر ، وصفه غردون بالجنون ، وذهب بنفسه إلى دارفور للاشراف على تنفيذ هذا الأمر ، وأصر عليه ، بدعوى الاقتصاد فى النفقات والمصاريف . ثم حاول غردون منذ شهر أبريل سنة ١٨٧٩ أن يضع مساداليا الايطالى ، الذى كان مأموراً على دارا ، فى جنوب دارفور ، فى مكان حسن باشا حلمى . ولكن ما أن أقام هذا الإيطالى بمهام منصبه حتى طلب القيام بأجازته السنوية . ورغما عن أن سلاتين قد نصحه بعدم القيام بهذه الرحلة للخارج ، خاصة وأن هارون لم يكن قد خضع للحكومة بعد ، فان مساداليا قد أكد أنه ليس هناك أى خطر ، وأن جنود الحامية كانوا كافيين تماما للقضاء على كل المصاعب الصغيرة المحلية .

أما فى بحر الغزال فقد تنافست قبيلتان كبيرتان على السلطة منذ سفر الزبير رحمت ، وهما الجعليون ، قبيلة الزبير وتحت رئاسة إبنه سليمان ، والدنقلاوية تحت رئاسة إدريس أبتر ، أحد ساعدى الزبير القدماء . وكان سليمان قد انسحب على رأس قواته ؛ وبعد سفر والدة ، الى شكا ، بين بحر الغزال ودار فور . فخشيت الأوساط الحكومية من أن تتحالف قوات سليمان الزبير مع قوات السلطان هارون ضدها ، خاصة وأن إدريس أبتر كان قد نجح فى أن يوغل صدر غردون على سليمان بن الزبير ، وأن يوشى به كرئيس عصابات له نيات إستقلالية . فعهد غردون الى ابراهيم فوزى بتأكيد سلطة الحكومة على هذه المنطقة ، ورفع كل سلطة لسليمان عن إقليم بحر الغزال . وأرسل سليمان ، وهو لا يزال فى شكا على رأس أربعة آلاف من رجالة ، يطلب العفو والأمان من غردون الذى لم يستمع اليه ، وعين سعيد بك حسن مديراً على شكا ، وأصدر أمره إلى سليمان بالرجوع الى دياره الأصلية . وكان هذا إمعان فى الاحتقار لإبن سيد البلاد الذى كان مؤيدا بقبيلته ورجاله المسلحين . وعلى أى حال فان سليمان قد نفذ الأمر ، مما جعل غردون يعود ويعينه فى منصب مدير بحر الغزال ، ويطلب منحه لقب بك .

وفى ديم الزبير ، عاصمة بحر الغزال ، وجد سليمان عدوه وخصمه إدريس

أبتر ، ووجد إبراهيم فوزى قائد الحامية . فطلب من إدريس أبتر تقديم حسابات الخزانة ، وأبلغ إبراهيم فوزى من ناحيته أن إدريس أبتر رجل شرير خطر ، ودساس شهير . ورغم ذلك فان غردون قد طلب إلى إبراهيم فوزى أن يسمح لإدريس بالعودة الى بلاده ، وذلك بعد أن تشفع له فردريك بروست Frederick Prosset القنصل الألمانى . وفضل إبراهيم فوزى أن يطلب من غردون أن يعفيه من الخدمة فى هذه المديرية ، فعينه غردون فى مديرية خط الاستواء ، وعاد إلى وضع إدريس على رأس مديرية بحر الغزال . كان هذا العزل الجديد لسليمان دون أى سبب ، هو الدافع الرئيسى لكى يعلن أنه لن يخضع لتنفيذ هذا الأمر ، إلا إذا أجبرته القوة على ذلك . وكان والده قد كتب له من مصر موجها إياه إلى طرد إدريس أبتر ورجاله ، ومواصلة العلاقات الطيبة مع الحكومة ، والعمل على تنفيذ أوامرها . ولكن غردون فسر ذلك على أنه عصيان ، وجمع مجلسا عسكريا ، وحكم بالاعدام على الزبير ، وعلى ابن الزبير ، بدعوى الخيانة العظمى . كما أنه سجن أقرباء الزبير المقيمين فى الخرطوم وصادر أملاكهم وأموالهم وتجارتهم .

ثم بحث غردون عن رجل نشيط لقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد سليمان ، فأوصاه المستكشف الألمانى جونكر Junker باختيار جيسى الايطالى . ونرى أن تعيين هذا الايطالى لقيادة حملة بحر الغزال قد تقرر فى نفس الوقت الذى عين فيه غردون الألمانى أمين بك حاكما على مديرية خط الاستواء . ولم يكن جيسى الذى يمتاز بكثرة نشاطه فى حقيقة الأمر إلا مغامرا من المغامرين الأوربيين فى إفريقية ، فترك الخرطوم مع يوسف الشلالى ، ونظم قوة من سبعة آلاف جندى ، ثم إحتل « ديم الزبير » فى أول مايو سنة ١٨٧٩ ، مما إضطر سليمان إلى الفرار إلى دارا . وأخيرا تمكن جيسى من أسر سليمان ، ثم إعدامه فى يوم ١٥ من يوليو ، أما بقية أعوانه فانه قد أحضرهم إلى دارفور ، حيث قام مساداليا بشنقهم فى مكان السوق ، دون أى محاكمة ،[1] هذا عدا رابح الذى هاجر غربا ، وتمكن من أن ينشىء امبراطورية

---

(١) أنظر SABRY, M.; Le Soudan Egyptien 1821-1898. pp. 59-65.

الباجرمى فى منطقة تشاد .

وكانت حكومة الخرطوم قد حرمت فى أثناء العمليات الحربية ضد سليمان كل تجارة فى الأسلحة النارية والذخائر فى المنطقة الواقعة الى الجنوب من طريق القوافل المار من الأبيض إلى دارا . وكان هذا سببا فى زيادة تهريب الأسلحة عن طريق « الجلابة » أو التجار المحليين . فأصدر غردون أمره الى شيوخ القبائل بالقاء القبض على كل الجلابة الموجودين فى أراضيهم . ولقد إنتقد سلاتين هذا الاجراء قائلا : « إن طرد الجلابة بشكل تعسفى وقاسى هو موضوع نقد ... كان الجلابة المطرودين من مراكز الجنوب ينتسبون إلى أهالى كردفان ووادى النيل .. وسيؤثر هذا الامر على إحترام الأهالى لغردون باشا ، خصوصا بين سكان وادى النيل . »[1]

ولقد خسرت الحكومة فى أثناء هذه الحملة خسارة كبيرة من الرجال والأسلحة والذخائر ، وعلى العكس من ذلك نجد أن قبائل الجنوب التى كانت قبل وبعد إستسلام سليمان قد حصلت على غنائم كبيرة من البازنجر ومن الأسلحة . قد زادت ثروتها وأصبحت بعد ذلك فى مركز يساعد على استمرار إزدياد قوتها ، وعلى تهديد سلطة الحكومة .

* * *

وسحبت الحكومة الخديوية غردون من السودان فى شهر يونيو سنة ١٨٧٩ ، ولكن الوقت كان متأخرا . وكان غردون قد وجد البلاد فى أمن ورفاهية وتركها وهى على أبواب الثورة . « لقد قلب نشاطه البلاد رأسا على عقب ، وكان قد حاول إستئصال جذور تجارة الرقيق وهاجم نظام الرق ، ولكن الرق كان نظاما ثابتا فى البلاد ، ولم يفعل غردون سوى قلقلة أسس

(1) SLATIN Pacha; Fer et feu au Soudan. Le Caire 1898. pp. 29-30

النظام الاجتماعى . »[1]

وقسمت الحكومة الخديوية الأقاليم الافريقية المتحدة معها إلى ثلاث وحدات وأنشأت فى كل منها حكومة قائمة بذاتها تحت إدارة حاكم عام . الأولى فى السودان وعاصمتها الخرطوم ، وعهدت بتصريف أمورها الى محمد رؤوف باشا ، والثانية تشمل سواحل البحر الأحمر ومحافظتى سواكن ومصوع ، أى الأراضى الواقعة إلى الشمال من بوغاز باب المندب ، وعاصمتها مصوع ، والثالثة فى هرر ، وتشتمل على محافظات بربرة وزيلع وتاجورة ، وعهدت بإدارتها إلى محمد نادى باشا ، الذى أصبح حاكما عاما فى مدينة هرر .

وتدخلت وزارة الخارجية البريطانية ، وقام السير إدوارد مالت ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة وطلب من الخديو أن يصدر « أوامر مشددة وصارمة بشأن تجارة الرقيق قبل تعيين أيا كان لمنصب الحاكم العام » .[2]

وتوالت فى هذه الفترة محاولات الدول الأجنبية للتدخل فى شئون هذه الدولة الإفريقية . فوقعت أول مناقشة بين الحكومة العامة لسواحل البحر الأحمر وإيطاليا بشأن عصب . وكانت شركة روباتينو قد اشترت أراضى عصب من بعض شيوخ العرب فى عام ١٨٦٩ ونجحت فى إقناع الحكومة الايطالية بشراء هذه الاراضى منها . فأرسلت الحكومة الايطالية القبودان كارلو دى أمازيجا Carlo de Amazega فى سنة ١٨٧٩ مع سابيتو لاستكمال شراء تلك الأراضى ولاقامة محطة تجارية . وأبرم الايطاليون العقود مع الشيوخ المحليين ، وبدأوا فى العمل . وكانت مصر قد رفضت التنازل عن حقوقها الاقليمية الشرعية ، فبدأت مناقشة صماء وغير مجدية بين روما والقاهرة ، زادت من حدتها بعض الحوادث المحلية مثل مقتل بعثة جيوليتى ، ووضع رهيطة

---

(1) CHURCHILL, W.S.; The River War. 3 & Ed. London, 1949. p.17

(٢) السير ادوارد مالت إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٠ .

تحت الحماية الايطالية . ونجد أن انجلترا قد أمتنعت بحذر فى خلال ذلك عن أن تعترف إلا بالسيادة العثمانية على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر ، وواصلت هذا الموقف الى عام ١٨٨٢ حتى قامت هى نفسها باحتلال مصر .

ولم تكن ايطاليا هى الدولة الوحيدة التى طمعت فى التوسع على حساب هذه الاقاليم المصرية الافريقية ، اذ أن الاحباش والانجليز والفرنسيين كانوا يرغبون كذلك فى الحصول على أى أجزاء منها .

فنجد أن البارون فون دن بر يكن القائم بأعمال السفارة الألمانية فى لندن يسأل اللورد سالسبرى فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٩ عن « أمانى » الأحباش وذكر له أن منليك ملك شوا ، ويوحنا الرابع ملك الامهرا ، كانا يطالبان بأقرب الموانى الى الاراضى الحبشية ، حتى يكون لبلادهما مخارج بحرية وتجارية على البحر الأحمر وخليج عدن ، فكان الأول يطالب بزيلع أو تاجورة والثانى يطالب بمصوع أو زولا ولكن انجلترا كانت مصممة على إبعاد الدول المنافسة عن هذه المناطق ، وأظهرت احترامها للمعاهدات القائمة . فرفض اللورد سالسبرى أى تدخل فى الأراضى المصرية ، وأعلن أن مناطق الساحل خاضعة للسيادة العثمانية ، ثم أخذتها الادارة المصرية نظير تضحيات كبيرة ، وتعتبر أقساما وأجزاء لاتنفصل عن بقية اجزائها ، ويعترف الباب العالى بهذا الوضع ، كما أن مصر قد أقامت بها سلطة فعلية .[1]

ولقد حاول بعض الانجليز أن ينصحوا مصر باخلاء شرق السودان وهرر وبلاد الصومال ، مستندين فى ذلك إلى أن عداء الاحباش كان متواصلا ، وأن هذا العداء يكلف مصر الكثير . وفى ذلك الوقت كانت المراقبة المالية الثنائية (الانجليزية - الفرنسية) هى المتصرفة فى كل شئون الميزانية المصرية ، وكان السير أو كلاند كلفن ، المراقب العام الانجليزى ، هو صاحب الفكرة الخاصة

---

(١) أنظر : SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, Le Caire. 1947 p.116

- بنصيحة مصر بالتخلى عن جزء من مديرياتها البعيدة عنها ، والمجاورة للحبشة ، علاوة على هرر وموانى البحر الاحمر .

ولكن أطماع الدول الأجنبية فى الاراضى المصرية ، وإهتمام انجلترا بتموين عدن من بلاد الصومال ، أجبرت هذه الدولة الأخيرة على رفض مشروع مراقبها المالى فى مصر . فرغم تقدير حكومة لندن لقلق كلفن من « المصروفات التى تبتلع الموارد المصرية » فانها كانت تشك فى أن إنسحاب السلطات المصرية من هرر ، ومن بعض الأقسام الواقعة إلى الجنوب من مصوع ، ستكون علاجا له قيمته ، خصوصا وقد كان من المتوقع أن يتقدم الأحباش كلما إنسحب المصريون ، بشكل يجعل الدولتين متجاورتين دائما[1] . أما القسم الثانى من إقتراح كلفن الخاص « بامكانية تخلى مصر عن زيلع وتاجورة وبربرة وبلهار » ، فانه لم يلق قبولا لدى القنصل العام البريطانى فى مصر . فذكر أن هذه الفكرة تتعارض مع مصلحة حكومة جلالة الملكة ، إذ أنه لم يكن من المتوقع أن يقوم الاحباش أو رجال القبائل الوطنية بحكمها حكما لائقا ، إذا ماوقعت فى أيديهم . أما إذا قام الايطاليون أو الفرنسيون بالاستيلاء عليها ، وهو ماكان أكثر توقعا ، فان عدن سوف تفقد مركزها الممتاز فى هذه المنطقة[2] .

ووجدت وزارة الخارجية البريطانية – من ناحيتها – أن اقتراحات كلفن تتعارض تعارضاً تاماً مع نصوص اتفاقية سواحل الصومال ، والتى كانت تعلق عليها أكبر الأهمية . وأضطر وزير الخارجية البريطانية الى أن يشرح سياسة دولته فى هذه المسألة قائلا : « إن مصالح هذه البلاد مرتبطة الى درجة كبيرة بالمحافظة على سلطة مصر فى كل مكان هى موجودة فيه ، ومعترف بها فى هذه الاتفاقية وفى فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٧٣ ، هذا بالاضافة إلى أن حكومة

---

(١) السير ادوارد مالت إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٠ F.O.78/3193

(٢) الوثيقة السابقة .

صاحبة الجلالة تعتقد أن إخلاء هذه المناطق سيسبب لمصر تعقيدات تكلفها أكثر بكثير من تلك المصروفات التى يشكو منها السير كلفن[1] » .

ولقد ازداد هذا الموقف الانجليزى ، الذى يتلخص فى عدم الاعتراف الا بالسلطة المصرية فى البحر الاحمر وبلاد الصومال ، قوة على مر الزمن . فنجد أن انجلترا تعين الميجر هنتر فى أول مارس سنة ١٨٨١ وكيلا قنصليا لساحل الصومال ، من تاجورة حتى رأس حافون . وفى شهر نوفمبر من نفس السنة قام الكابتن سيلى Sealy ، المقيم البريطانى المساعد فى عدن ، بزيارة زيلع وساحل الصومال ، ثم كتب الى حكومته تقارير عن أهمية هذه المنطقة ، من الدولة الافريقية . كما أن الكابتن مالكولم ، الذى كان مكلفا بالاشراف على منع تجارة الرقيق فى البحر الاحمر ، واصل من ناحيته ، وبعد اعتزاله هذا المنصب ، كتابة التقارير لحكومة لندن عن هذه المسألة . وكان يخشى من أن تقوم فرنسا بانشاء امبراطورية إفريقية ، خصوصا بعد استيلائها على تونس ؛ فطالب حكومته بأن تبذل قصارى جهدها لكى تمنع فرنسا من التوسع فى مصر ، أو فى ملحقاتها ، وبخاصة أن السودان كان « بعيداً كل البعد عن أن يكون مخلصا فى ولائه ، ولم يكن ينقصه إلا القليل لكى يهتز ويقوم بثورة عامة » . ومن ناحية أخرى فان الحبشة كانت معادية . ولذلك فان مالكولم قد نصح حكومته بالتخفيف من الاجراءات المتخذة للقضاء على تجارة الرقيق ، حتى تمنع كل سبب للاثارة وللاضطراب ، وحتى تحرم فرنسا من كل ذريعة للتدخل . حقيقة أنه كان من الواجب القضاء على تجارة الرقيق ، لكن على أساس ألا تنسى انجلترا أنها مسألة عويصة ، وأن على انجلترا أن توفر على مصر إتخاذ تدابير جافة ، خصوصا مع الحالة العامة الموجودة لدى الأهالى ، ونصح مالكولم حكومته بأن تكتفى بمجهوداتها الوقائية فى البحر ، وأن تحاول – عن طريق قنصلياتها وقنصليات الدول الصديقة – أن تقوى المركز الأدبى والتجارى

---

(١) وزارة الخارجية البريطانية الى السير ادوارد مالت فى ٢٠ من ديسمبر ١٨٨٠ F.78/3192.

- لمصر ، وأن تبذل ما فى وسعها لكى تصل إلى مصالحة مع الحبشة[1] .

ولكن انجلترا لم تستمع لهذه النصائح ، إلا فى الفترة الواقعة قبل إحتلالها لمصر .

(١) أنظر تقرير الكابتن مالكولم إلى اللورد نورثبروك فى ٨ من نوفمبر سنة ١٨٨١ سرى .
SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, 1821-1890. Le Caire. 1947. pp. 117-118.

obeikandl.com

الباب الخامس

النشاط الإيطالى حول عصب

الفصل الرابع عشر

الايطاليون وعصب ١٨٧٩ - ١٨٨٠

فى الوقت الذى سعت فيه مصر الى توكيد سلطانها على سواحل البحر الأحمر ، وتكوين كتلة موحدة فى شمال شرق افريقية ، حاول منليك ، ملك شوا ، الدخول فى علاقات مع إيطاليا وأرسل أبا ميخائيل فى عام ١٨٧٢ الى روما . وإنتهزت الحكومة الايطالية هذه الفرصة ، وردت عليها بارسال بعثة أخرى نظمتها الجمعية الجغرافية فى عام ١٨٧٦ ووضعتها تحت رئاسة الماركيز أورازيو انتينورى Arazeo Antinori(1) الذى كان قد إرتحل فى نحاء شرق افريقية القريبة من البحر الأحمر . وكان هذا يدل على اهتمام إيطاليا بشرق إفريقية ، وبسواحل شرق إفريقية .

(١) بعثة كارلودى اميزاجا :

رغم سكوت الحكومة الايطالية لفترة من الزمن عن الجدال مع حكومة مصر ، نتيجة لإحتجاجات القاهرة الشديدة ، وإصرار الحكومة الخديوية على تبعية كل سواحل البحر الأحمر الممتدة حتى رأس حافون لها ، فان ايطاليا لم تنس مشروعاتها فى البحر الأحمر وفى عصب ، وخشى سابيتو من النتائج التى ستترتب على عقد الاتفاقية المصرية الانجليزية سنة ١٨٧٧ وهى التى إعترفت

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa ... p. 360.

بسلطة مصر تحت السيادة العثمانية على كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ، فنشر كتاباً عن عصب Assab e i suoi aitici يشرح فيه الدور الذى لعبه فى هذه المسألة ، ويؤكد المزايا التى ستعود على إيطاليا من إحياء هذا المشروع . أما إنجلترا فانها كانت قد عقدت هذه الاتفاقية مع مصر منعا لأى دولة أجنبية من الإقامة على سواحل البحر الأحمر ، ومعارضة سلطة عدن بالتالى ، إذا ماتأزم الأمر . وكانت انجلترا تخشى من أن تقوم فرنسا أو إيطاليا أو غيرها بانشاء محطات بحرية فى طريق الملاحة الجديد بين الشرق والغرب بعد إفتتاح قناة السويس . ولقد عبر اللورد سالسبرى عن ذلك بصراحة فى شهر يناير سنة ١٨٧٩ حين قال أن إنجلترا لن تمانع فى إقامة مؤسسة تجارية ، ولكن على شرط ألا يكون لها أى لون سياسى ، إذ أن البحر الأحمر هو شريان الامبراطورية البريطانية الحيوى[1] .

وإستندت شركة روباتيتو إلى رجال الأعمال الايطاليين الذين لم يقبلوا وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ، ورفضوا الاعتراف بحقوق مصر ، ولفتت نظر وزارة الخارجية الايطالية فى ٣ و ١٠ مارس سنة ١٨٧٩[2] إلى أهمية إنشاء محطة بحرية فى عصب بالنسبة للتجارة الايطالية . وطالبت الشركة الحكومة الإيطالية بأن تتبنى الفكرة كمشروع قومى . ووافق وزير الخارجية الإيطالية وكلف كارلودى أميزاجا Carlo de Amezaga قبودان الباخرة الحربية رابيدو Rapido بزيارة عصب وموانى البحر الأحمر الأخرى ، وكتابة تقرير تفصيلى عن إمكانياتها .

ولقد شرح دى أميزاجا أهمية ثروة شرق إفريقية بشكل عام ، والحبشة بشكل خاص ، وذكر أن عدن تسيطر على كل تجارة السواحل الجنوبية للبحر

---

(1) SABRY, M.; Le Soudan Egyptien. p. 133.

(2) A.I. 1/1. fasc. 2. (predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab- Spedizione 'de Amezaga' 1879) .

الأحمر وخليج عدن ، رغم وقوعها على ساحل آسيا ، وأن تاجورة وزيلع وبربرة كانت تعمل على تصدير المواد الخام الآتية من داخل القارة ، وعلى إستيراد الأدوات والمصنوعات البريطانية إلى شرق إفريقية ، وإلى سواحل هرر ومنها إلى الداخل . لم يخف دى إميزاجا حقده على مركز إنجلترا فى عدن ، ومركز المصريين فى البحر الأحمر وهرر ، وإعتقد أن المصالح المشتركة لمصر والحبشة وايطاليا ستعمل على وصول الايطاليين إلى الأراضى الافريقية – فى يوم من الأيام – وليكن ذلك فى طرابلس مثلا ، منعا لتوسع الفرنسيين من تونس شرقا ، وتمهيداً لتوغل ايطاليا جنوبا ثم شرقا صوب البحر الأحمر والحبشة .

وأصر دى أميزاجا على أن عصب هى أحسن ميناء يمكنه أن يصبح مركزاً للنفوذ الايطالى ، والاشراف التجارى ، ويحقق الأمانى الايطالية . وذكر أن إقليمها القريب من كل من بوغاز باب المندب وعدن وتاجورة وزيلع وبربرة يتمتع بمركز متفوق على كل هذه الموانى ، ويمكنه أن يثبت هذا التفوق إذا ماعملت الحكومة الايطالية على إعداده جيدا للدور الذى ترغب فى أن تعهد اليه بالقيام به .

وإقترح دى أميزاجا برنامجا لاحتلال عصب رسميا ، يتلخص أولا فى ترك سفينتين من سفن المدفعية الايطالية فيها باسم قاعدة البحر الأحمر البحرية ، وثانيا فى تعيين حاكم لعصب ، يقود المحطة البحرية ، مع إعطائه سلطات قنصلية على الساحل الافريقى ، وثالثا فى إقامة بطارية مدافع ميدان ، وبناء أحد القشلاقات ، وبيت للحاكم ، علاوة على ثلاثة أو أربعة بيوت أخرى للمستعمرين الايطاليين الأوائل ، الذين سيضطرون للاقامة فى عصب والاشتغال بالتجارة ، ورابعا فى إرسال حامية تتألف من خمسين من مشاة الأسطول إلى عصب علاوة على بحارة القطعتين الحربيتين ، ويمكن تكوين كل منهما مناصفة من الايطاليين والقوات التى يمكن تجنيدها من عدن ، وخامسا فى إنشاء مرشح للمياه ، يمكنه تنقية أربعة أو خمسة آلاف متر مربع من المياه يوميا .

وأوصى دى أميزاجا بأن تقلع إحدى الباخرتين مرة كل شهر من عصب ، وتمر على تاجورة وزيلع وبربرة وعدن ، وتحمل البريد والايطاليين الذين يقيمون فى عصب مجانا فى هذه الرحلات . واختتم تقريره السرى قائلا أن : « دليل الملاحة فى المحيط الهندى » Sailing Directory of the Indian Ocean قد ذكر العبارة التالية بشأن أوبوك : « اشترى الفرنسيون هذا المكان من سلطان رهيطة المحلى ، ولكنهم لم يفعلوا أى شيء أكثر من إقامة كومتين من الأحجار بارتفاع عشرة أقدام عند رأس أوبوك ونهاية الوادى » . ولذلك فان دى أميزاجا كان يشفق من إهانة الكرامة القومية الايطالية بشأن عصب فى طبعة جديدة من نفس « الدليل »[1] .

وما أن عاد دى أميزاجا إلى إيطاليا حتى أيدت مجهوداته وإتصالاته مجهودات واتصالات سابيتو وروباتينو ، وحصلوا جميعا على موافقة وزير البحرية ، الذى أوصى الحكومة باتمام عقد ١٦ مارس سنة ١٨٧٠ مع برهان رهيطة ، وضمان شراء جزيرة الدرمكية وقبل هذا الوزير أن يدفع مبلغ ٧٠٠ ريال (٣,٥٠٠ أو ٤,٠٠٠ ليرة إيطالية) للايجار السنوى ، علاوة على ٢,٠٠٠ روبية (٥,٠٠٠ ليرة إيطالية) لإتمام هذه الصفقة . وكان يرغب فى أن يقوم القنصل الايطالى فى عدن بدفع هذه المصروفات وإقترح على مجلس الوزراء – من ناحية أخرى – رصد مبلغ ١٠٤,١٠٠,٩٠ ليرة إيطالية لمشروعات الأشغال العامة فى عصب ، والتى ستشارك فيها أكثر من وزارة[2] . وقبلت الحكومة الايطالية هذا الاقتراح سعيا وراء إنشاء قاعدة بحرية لها فى البحر الأحمر ، وكلفت سابيتو ،

---

(١) القبودان كارلو دى اميزاجا الى وزير الخارجية الايطالية تقرير سرى مكتوب على ظهر Rapido فى ١٩ يونيو سنة ١٨٧٩ .

A.I. 1/1. Fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab- "Spedizione de Amezaga." 1879).

(٢) أنظر وزير البحرية الى وزير الخارجية فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ A. I. 1/1. Fasc. 2.

المبشر المسيحى ، بالحصول على الأراضى اللازمة للمستعمرة الايطالية الأولى فى شرق أفريقية .

وسافر سابيتو على الباخرة الحربية الإيطالية Esploratore ، بقيادة كارلو دى أميزاجا ، مع جياكومو دوريا Giacomo Doria المشتغل بعلوم الأحياء ، وأدورادو بكارى Odorado Baccari ، ووصل الى عصب قبل انتهاء فترة العشر سنوات ببضعة أيام[1] . ووقع برهان على عقد جديد فى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ إعترف فيه بأنه إستلم من سابيتو ، ممثل شركة روباتينو ، مبلغ ألف ريال كايجار جزر أم البقر ورأس الرمل والدرمكية لمدة عشر سنوات ، علاوة على مبلغ ألفى روبية ثمنا لبيعه هذه الجزر بصفة نهائية[2] . وأعلن برهان فى هذا العقد — الذى أعده الإيطاليون مقدما — بأنه يتنازل بعد إستلامه هذا المبلغ ، عن كل حقوق « ملكيته » و « سيادته » على جزر أم البقر ورأس الرمل ومجموعة الدرمكية ، وأن من حق سابيتو أن يرفع عليها « العلم الايطالى » . وكان هذا هو أول عقد بين الايطاليين وبعض الأهالى يذكر لفظى « السيادة » و « العلم » .

وسافر سابيتو فى أول يناير سنة ١٨٨٠ إلى عدن على نفس الباخرة الحربية التى حضر عليها من ايطاليا ، وعاونه بنفيلد رولف Biennenfield Rolph قنصل إيطاليا فى هذا الميناء ، على دعوة بعض التجار ورجال الحرف إلى الذهاب إلى عصب ، وإعطائهم شهادات تسمح لهم بفتح ساجر فيها . وعلم المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن الايطاليين يحاولون إرسال بعض المواد الحربية الى عصب بدعوى الدفاع عنها ، فطلب الجنرال فرانسيس لوك إلى كارلو دى أميزاجا الامتناع عن إتخاذ أى إجراء فى هذا الصدد ، إلى أن تصل

(2) A. I. 1/1. fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazione militare di Assab- spedizione de Amezaga 1879.)

(٢) انظر العقد – مرفق ٣ بمشروع القانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ A. I. 1/4 fasc. 25.

تعليمات لندن . وحاول المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن يحافظ على حقوق مصر ، فكتب إلى قائد السفينة الايطالية : « قد تكون لا تعلم أن ممتلكات الحكومة المصرية تمتد على طول الساحل الافريقى للبحر الأحمر ، وأنها تحت إدارة غردون باشا المباشرة ، وهو معتمد لدى هذه الاقامة . ولذلك فانى لاأستطيع أن أعترف بأى سلطة سواء على هذه المناطق الخاضعة للحكومة المصرية » .(١) ولم يقبل المقيم السياسى أن يقوم القائد الايطالى بنشاطه إبتداء من عدن ، وأن يستخدم هذه القاعدة باسم الحكومة الايطالية - فى القيام بأعمال تضر بمصالح دولة متحالفة وديا مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية(٢) .

ولكن القائد الايطالى إحتمى وراء العرف والتقاليد البحرية ، ورفض إستلام المذكرة الإنجليزية ، مدعياً بضرورة إبلاغها إياه عن طريق القنصل الإيطالى فى عدن . ولكنه ذكر أنه غير ملزم بتحليل آراء السلطات البريطانية ، عما قام به سابيتو أو ماقد يقوم به فى عدن ، بصفته ممثلا لشركة روباتينو ، وبخصوص أعماله التجارية(٣) .

وتقابل المقيم السياسى فى عدن مع القبودان كارلو دى أميزاجا فى يوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ولكن كل منهما إحتفظ بموقفه . وطالب المقيم السياسى القبودان بتحاشى القيام فى عدن بأى نشاط يتعلق باقامة مستعمرة فى عصب التى يعتبرها ميناء مصريا ، وأعلن عن رغبته فى إتخاذ موقف محايد ، وإن كان هذا الحياد صعبا ، خصوصاً وأن سابيتو كان مندوبا حكوميا يسافر على السفينة Esploratore ويحظى بحماية قبودانها . وزادت شكوك المقيم السياسى

---

(١) اللواء فرانسيس لوك الى كارلو دى أميزاجا فى ٣ يناير سنة ١٨٨٠ . A. I. 1/2. fasc. 3.
(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) دى أميزاجا الى المقيم السياسى فى عدن ٤ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3.

بعد أن رفض كل من القبودان والقنصل الايطالى إعطاء تأكيد رسمى بأن حكومة روما لاتسعى إلى « الاستيلاء على عصب سياسياً » .[1] ورفض القبودان نفى أو توكيد شكوك المقيم البريطانى ، وإكتفى بأن أعلن أن سابيتو هو أحد معارفه القدماء ، وأنه قد سمح له بالسفر على سفينته من عصب الى عدن ، وأنه لايهتم بما قام به سابيتو أو ما سيقوم به لصالح روبايتنو وباسمها[2] .

ولكن الحكومة الايطالية شعرت أنها لن تنجح فى وضع الأسس الأولى لمستعمرتها فى شرق افريقية إذا ما إصطدمت منذ البداية بالسلطات البريطانية فى عدن ، فاضطرت إلى أن تظهر نوعا من اللين ، وإلى أن تستخدم ألفاظا مطاطة ، تسمح لها بتنفيذ جزء من مآربها ، وتترك للظروف المقبلة مهمة إتمام ما بدأت . فنجد أن بنفليد رولف ، القنصل الالمانى لايطاليا فى عدن وقبودان السفينة الايطالية يعطيان للمقيم السياسى البريطانى فى هذه القاعدة التوكيدات والضمانات التى طلبها : فاذا كانت حكومة عدن تعارض فى شحن المهمات والرجال المتعلقين بسابيتو ، والذاهبين لعصب – حيث كلفته شركة روباتينو باقامة منشأة تجارية – بناء على الشك فى أن سابيتو هو مندوب للحكومة الايطالية ، ومكلف بأن يحتل أراضى عصب تحت إشراف قبودان السفينة Esplaratore فان هذا الشك « يتعارض تماما مع الحقيقة » ، وأكدا للمقيم السياسى أن سابيتو لم يكن له تجاه القبودان أى صفة من تلك الصفات التى تشك فيها حكومة عدن ، وأن الحكومة الايطالية قد « كلفت دى أميزاجا بحماية إقامة المنشأة التجارية لشركة روباتينو فى عصب ، ولكنها لم تكلفه أبدا باحتلال هذه الناحية عسكريا » ، وطلبا نتيجة لذلك من حكومة عدن ألا تعرقل أكثر من ذلك « العمل التجارى البحت الذى يقوم به أحد الرعايا الايطاليين فى أراضى بريطانية »[3] وقبل المقيم السياسى البريطانى هذا الضمان

---

(١) المقيم السياسى الى دى أميزاجا – عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3.

(٢) دى اميزاجا إلى المقيم السياسى – عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2 fasc. 3.

(٣) دى أميزاجا إلى المقيم السياسى . عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3.

والتأكيد ، وسحب معارضته ، وأعلن موافقته على التعاون .[1]

لم تترك الحكومة الإيطالية عملاءها بدون نقود فى أثناء نشاطهم على سواحل البحر الأحمر . فسمحت للقبودان كارلو دى أميزاجا ببرقية فى ٩ مارس سنة ١٨٨٠ أن يستلم ماقيمته ٣٠,٠٠٠ فرنك « توضع تحت تصرفه » علاوة على ثلاثة آلاف ريال . وإستلم دى أميزاجا من القنصل الإيطالى فى عدن يوم ١٣ مارس مبلغ ٣٠,٠٠٠ ليرة ذهبا ، من حساب وزارة البحرية ، ومبلغ ١٣,٤٧٠ ليرة من حساب وزارة الخارجية الايطالية .[2] وكان من السهل على البعثة الإيطالية أن توالى نشاطها فى البحر الأحمر بعد استلامها لهذه المبالغ .

وما أن عاد سابيتو إلى رهيطة حتى أعد عقدا جديداً تمهيدا لشراء حقوق من ملاك غير شرعيين . وأعطى لبرهان فى هذا العقد ألقابا جديدة هى « برهان بن محمد سلطان رهيطة والسيد المطلق والمالك للأراضى الممتدة حول بلاد عصب – التابعة لإيطاليا – بقوة الحق التقليدى غير المنازع . »[3] وباع برهان بهذا العقد الموقع عليه فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ إلى سابيتو بصفته ممثلا لشركة روباتينو فى جنوا كل الجزر الواقعة فى خليج عصب بين رأس سنتيار ورأس لومة ، والتى تعتبر جزر فاطمة وفرمابه ومكوه وحليم ودلكور وأروكيه من أهمها ؛ وذلك علاوة على الساحل الممتد بين هذين الرأسين (سنتيار ولومة) ولمسافة ميلين صوب الداخل ، حتى الشيخ دوران ، ولمسافة أربعة أميال من هذه النقطة حتى رأس سنتيار .

---

(١) المقيم السياسى الى دى اميزاجا . عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3.

(٢) دى أميزاجا الى وزير الخارجية – عدن فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٠

A. I. 1/2. fasc. 3. fol. 3705.

(1) Sultan de Robeita, soverain patron absolu et propriétaire du terretoire s'étendant autour du pays d'Assab, propriété italienne, par la force d'un droit traditionnel et incontesté.

أنظر العقد رقم ٤ المرفق بالمشروع بقانون فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ الخاص بعصب A. I. 1/4. fasc. 25.

وبلغت قيمة هذه الأراضى ١٣,٠٠٠ ريال ، إستلم برهان ٤,٠٠٠ منها عند التوقيع على العقد ، وأصبح له أن يستلم ٣,٠٠٠ بعد ثلاثة أشهر ، والستة آلاف الباقية بعد عام . وإضطر برهان أن يذكر فى العقد أنه يتنازل هو وورثته عن كل حقوق « للملكية » و « للسيادة » على هذه الجزر وهذه الأراضى . ثم قام سابيتو فى يوم ٢٣ ابريل بتقديم مبلغ ٢٠٠ ريال إلى حسن وابراهيم وراجى أولاد أحمد[١] . وفى يوم ١٥ مايو قبل هؤلاء الإخوة الثلاث أن يبعوا إياه ولحساب شركة روباتينو ، جزر سنابور مع المنطقة الساحلية الواقعة بين رأس درمة ورأس لومه ، وعلى إمتداد ستة أميال من الساحل . وكانت جزيرة سنابور تتحكم من الشمال فى مدخل ميناء عصب ، مما دفع الايطاليين إلى الحصول عليها . وكان هذا البيع نظير مبلغ ١٥,٠٠٠ ريال ، منها مائتين قدمها سابيتو كعربون ، ثم دفع لهما ٣٠٠ عند التوقيع على العقد ، ووعدهما بدفع الألف الباقية بعد عام .[٢] ولم ينس سابيتو بطبيعة الحال أن يطلب إلى هؤلاء العربان أن يتعهدوا بالتنازل عن كل حقوق « ملكيتهم » و « سيادتهم » على هذه الجزر وهذه الأراضى .

وبالإختصار فان الأراضى التى اشتراها سابيتو كانت عبارة عن شريط ساحلى طوله ٣٦ ميلا ويتراوح عرضه بين ميلين وعشرة أميال ، أى مساحة ٦٣١ كيلو متر مربع و ٧٥ هكتار ، وقدر عدد الأهالى المتنقلين فيها بحوالى مائة نفس ، معظمهم من الدناقل .

---

(١) تقرير كارلو دى أميزاجا الى وزير الخارجية فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٠ .
A. I. 1/1. fasc, 3. Spedizione de Amezaga per la sistemazione di Assab; Nuovi acquisti del prof. Sapeto. 1880.

(٢) انظر عقد ٤ مرفق بالمشروع بقانون فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ الخاص بعصب
A.I. 1/4. fasc. 25.

(٢) - دفاع مصر عن حقوقها :

علمت الحكومة المصرية فى بداية عام سنة ١٨٨٠ من سلطاتها فى مصوع ، ومن إحدى السفن التى تعمل فى المرور على السواحل فى البحر الأحمر ، أن إحدى السفن التجارية الايطالية قد حضرت الى عصب ، ورفعت العلم الايطالى على الساحل ، وأن السفينة الحربية الايطالية Esploratore قد حضرت كذلك إلى نفس الجهة ، وتركت فيها بعض بحارتها[1] . فأعلنت الحكومة المصرية إندهاشها من أن تأخذ الحكومة الايطالية مكان شركة روباتينو ، وجددت إحتجاجاتها ، وأكدت حقوقها ، وذكرت الحكومة الإيطالية بتصريحاتها السابقة التى تتعارض كل المعارضة مع هذا الإفتئات على حقوق مصر الاقليمية .

وإضطرت الحكومة الانجليزية أن تأخذ جانب الحكومة المصرية ، منعا من الإعتراف بمبدأ سيترتب عليه مضايقة انجلترا فى طريق مواصلاتها مع الشرق الاقصى ، إذا ماتعددت القواعد البحرية الأجنبية على هذا الطريق . فذكر اللورد سالسبرى أن عصب تقع ضمن الأراضى المصرية ، وكتب الى السير إ . باجيت سفيرة فى روما : « أصدر الباب العالى لخديو مصر فرمانا جديداً فى عام ١٨٦٦ أدخل به قائمقامية مصوع ضمن ملحقات الخديو ، ولم يناقش أحد فى أن خليج عصب يدخل فى نطاق هذه القائمقامية . وكان هذا التنازل عن السلطة لخديو مصر ، مع حقوق مصر على زيلع وبربرة وبلهار ، هى سبب تعيين ممتاز باشا حاكما مصريا على كل الساحل من السويس حتى رأس جاردافوى . فمهما تكن الإجراءات الى إتخذت حتى الآن أو ستتخذ فى المستقبل بشأنها ، ومهما تكن الادعاءات المقدمة ، فان حكومة صاحبة الجلالة

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو قنصل ايطاليا العام فى مصر فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ مرفق بتقرير كوكسون الى اللورد جرانفيل فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨١ أنظر ملحق رقم ٢ برقم ٦٥ ص ٤٥ - ٤٦ F.O.141/144. N-201. S,P, Vol, LXXXII, 1882, (c. 3300)

[الملكة] لا تستطيع أن تتخذ أى موقف يخالف ذلك الذى يتضمن الاستمرار فى إحترام من تعتبره صاحب السيادة الشرعية على الساحل – تلك السيادة التى تعتقد أنها تخص بلا جدال خديو مصر ، بصفته حاكما بمقتضى فرمانات سلطان تركيا ، إذ أن الاصرار على أنه فى إستطاعة أحد المشايخ المحليين أن يخرق أو يكسر هذه السيادة المؤكدة والمباشرة رسميا ، هو مبدأ خطير إذا ماطبقناه بشكل عام ، ولا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن توافق عليه » .[1]

ولكن الحكومة الايطالية كانت مصممة على عدم التراجع فيما أقدمت عليه . وأجاب كايرولى Cairoli رئيس الوزارة الايطالية على استجواب فى مجلس النواب فى يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ قائلا : « إن بيع بعض الشيوخ الوطنيين المعتبرين على أنهم كانوا دائما مستقلين خليج عصب الى شركة روباتينو قد حول حق السيادة ، طبقا لقواعد القانون الدولى ، للحكومة الايطالية » ،[2] وأضاف أن الشركة قد تناست هذا المشروع فترة من الوقت ، ولكنها عادت وإلتفتت اليه نظرا لأهمية المصالح التى يمثلها انشاء محطة فى عصب ، وخصوصا بعد انشائها لخط ملاحة فى البحر الاحمر . وشرح مزايا خليج عصب ، والأمل فى أن تتخذ التجارة الأوربية هذا الميناء كقاعدة للوصول إلى هضبة الحبشة . ولما كانت عصب ناحية شبه خالية ، يحيط بها أهالى رحل بدائيون ، فقد أصبح على الحكومة الايطالية أن تحمى هذه المحطة الناشئة ، وأصدرت أوامرها إلى السفينة Esploratore والسفن الاخرى لقياس أعماق المياه ، ودراسة السواحل فى هذه المنطقة من البحر الاحمر . وأنهى كابرولى خطابه بأن أكد أن خليج عصب « لن تكون له فى أى يوم من الايام أهمية حربية ، وأنه لن تكون له أى أهمية بالنسبة لايطاليا إلا من وجهة النظر

---

(١) اللورد سالسبرى الى السير ا. باجيت فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٠ – F.O. 78/3365 وأنظر S.P. Vol. LXXXII, 1882. (c. 3300.). app. p. 195.

(٢) مختصر خطاب كايرولى فى مجلس النواب الايطالى فى ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ – ترجمة مرفق ٣ بتقرير باجيت الى سالسبرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O. 170/287 N-168

التجارية ، وربما من الناحية العلمية »[1] .

ورأت حكومة لندن أن إيطاليا تواصل سياستها التوسعية فى البحر الأحمر ، رغم تصريحاتها السياسية . فأصدرت الأميرالية أوامرها الى السفينة الحربية Philomel باستطلاع تحركات وأعمال السفن الحربية الايطالية فى خليج عصب . وجاء تقرير القبودان برنرز Berners يشهد بأن الايطاليين قد إستولوا على كل الجزر الرئيسية التى قد تكون لها أى أهمية ، علاوة على إستيلائهم على الساحل ، مما سيسمح لهم بانشاء مستودعات للفحم يمكنهم فى المستقبل أن يدافعوا عنها بسهولة[2] . ولم تتأخر وزارة الخارجية البريطانية كثيرا فى إصدار مرسوم ٢٧ مارس سنة ١٨٨٠ الذى مد سلطة القنصل الانجليزى فى جدة على عصب وأخذت الوزارة الايطالية تتمعن فى الأمر[3] ، إذ أن هذا القنصل كان معتمدا لدى السلطات العثمانية ، ويقوم بتمثيل دولته فى الأراضى التركية . وكان هذا الاجراء من جانب الوزارة البريطانية يعتبر توكيدا لتبعية سواحل البحر الأحمر للدولة العثمانية ، ويمنع حكومة إيطاليا من تغيير وضعية هذه الأراضى ومن ضمها رسميا ، أو إعلان حمايتها عليها .

وخشيت الحكومة الايطالية من موقف انجلترا ، وإضطر رئيس الحكومة الايطالية أن يكتب الى السفير الانجليزى فى روما ، ملخصا آراء حكومته بشأن عصب ، ومستندا إلى بضع فقرات جاءت فى الكتاب الأزرق الانجليزى Abyssinia 1846-1868 والذى كانت وزارة الخارجية البريطانية قد نشرته بعد حملة الجنرال نابيير على الحبشة . استند كايرولى الى هذه الآراء لكى يثبت أن « سلطان » رهيطة – برهان – الذى تفاوض مع مندوبى شركة روباتينو

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) تقرير برنرز من عدن فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٠ – محول من الاميرالية إلى الخارجية فى ٢١ مايو سنة ١٨٨١ S. P. Vol. LXXXII, 1882. (C. 3300). No 4. pp. 12-13.

(٣) منابريا السفير الايطالى فى لندن إلى مانشينى وزير الخارجية الايطالية فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨١ . A. I. 1/1. Fasc. 3. fol. 61.

كانت له حقوق سيادة لا شك فيها على هذه الأراضى ، علاوة على ملكيته لها . وجدد كايرولى فى نفس الوقت تأكيداته وتصريحاته التى أدلى بها فى مجلس النواب فى يوم ١٦ مارس ، والتى تصر على الطابع التجارى والعلمى لهذه المنشآت الجديدة ، وأكد « أن خليج عصب لن يكون أبدا منشأة حكومية لها طابع عسكرى ... وأنه لن توضع أى حاميات أو قوات على الساحل أو على الجزر ، ولن تقام عليها أى تحصينات » . وطلب من السفير الانجليزى أن يعتبر هذه التأكيدات قاطعة وملزمة لايطاليا[1] . أما حكومة القاهرة فانها قد أصدرت مرسوما فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٠ بتعيين على باشا رضا حاكما عاما على كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وأكدت أن ممتلكاتها تمتد حتى رأس جاردافوى[2] . وفى يوم ٢٥ أبريل استدعى مصطفى فهمى باشا ، ناظر الخارجية المصرى ، دى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى القاهرة ، وأبلغه أن مصر تدافع عن حقوق سيادتها التامة والمطلقة على خليج عصب ، وأنه إذا كانت شركة روباتينو ترغب فى إنشاء محطة تجارية فى عصب ، أو مخزنا للفحم اللازم للسفن ، فلم يكن ولن يكون هناك أسهل من أن تقدم طلبا بهذا الشأن إلى الحكومة الخديوية .. التى أظهرت دائما إستعدادها للالتفات لكل ما يخدم تنمية الملاحة والتجارة »[3] .

والتجأت الحكومة الايطالية الى وزارة الخارجية البريطانية طالبة « أن يستخدم اللورد جرانفيل نفوذه الواضح فى مصر لكى يمنع الخديو من القيام بمحاولات جديدة ، لايمكنها إلا أن تؤثر على العلاقات الجيدة التى ترغب

---

(١) كايرولى إلى باجيت فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O. 170/299.
وباجيت إلى سالسبرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O. 170/287. No 168.

(٢) أنظر فى ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ Le Moniteur Egyptien, and Standard
وانظر منابريا الى مانشينى فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ A.I. 1/3. fasc. 3. fol. 26.

(٣) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ - مرفق ١ بخطاب كوكسون (القنصل الانجليزى فى مصر) الى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ أنظر ايضا F.O. 141/144. No 201. S. P. Vol. LXXXII. 1882. (C. 3300). annexe I à No 65. pp. 45-46.

إيطاليا فى الاحتفاظ بها مع كل الدول »[1] . وفى نفس الوقت نلاحظ أن الرد الايطالى على المذكرة المصرية الصادرة فى ٢٥ أبريل كان أقل ودا ، ولا يحمل أى محاولة للتفاهم فى المسألة . إذ أن هذا الرد قد أكد ، وأصر على أن كل من الباب العالى ومصر لم يباشرا منذ قرون عديدة أى حق من حقوق الملكية أو السيادة على هذه الأراضى ، وأضاف أن فرمان سنة ١٨٦٦ لا يتعلق بالمسألة القائمة ، اذ أن إيطاليا لا ترفض الاعتراف بأن الخديو قد حصل على ادارة قائممقامية مصوع ، بل ترفض إمتداد حدود هذه المحافظة بشكل يجعلها تشتمل على عصب[2] . تلاعب بالآراء وبحقوق الغير . وطلب كايرولى الاحتفاظ بالوضع القائم الى أن تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب . وكانت هذه هى أول مذكرة رسمية تذكر الجزر الواقعة فى الخليج ، إذ أن المراسلات الايطالية السابقة لم تكن تتحدث حتى الآن الا عن أراضى إشترتها شركة روباتينو على الساحل .

وإحتفظت مصر بموقفها ، ورفضت الإعتراف بأى منشأة أجنبية على سواحل البحر الأحمر . وأكد مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية لكوكسون القنصل البريطانى فى القاهرة فى يوم ٣ أكتوبر « أن الحكومة المصرية ليست لديها أى نية لادخال أى تغيير على الموقف الذى إتخذته بالنسبة لادعاءات ايطاليا »[3] .

ولكن الايطاليون لم يعيروا حقوق مصر كبير إلتفاف ، وإستمروا فى أعمالهم على سواحل البحر الأحمر ، وإستمروا فى تحصين الساحل وفى إرسال

---

(١) مذكرة الجنرال منابريا السفير الايطالى فى لندن الى اللورد جرانفيل فى ١٣ مايو سنة ١٨٨٠ .
S.P. Vol LXXXII. 1882. (C, 3300). No 2. pp. 7-9.

(٢) كايرولى إلى دى مارتينو فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ - مرفق بتقرير ماليت إلى جرانفيل فى أول يونيو سنة ١٨٨٠ F.O. 141/134. No 222.

(٣) كوكسون الى جرانفيل فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ F.O. 141/134. No 311.

المواد الحربية والجنود ويروى لنا قائد السفينة الحربية البريطانية فى ٢٨ يونيو ، وبعد زيارة جديدة قام بها لسواحل البحر الأحمر ، أن منشأة عصب كانت فى تقدم مستمر ، فقد بنى الايطاليون فيها منازل عديدة ، وبعض الورش وإحدى « السقالات » فى الميناء . وبالرغم من ذلك فلم يكن هناك أى إيطاليين مقيمين فى هذه الجهة سوى سابيتو ، الذى جمع بعض الأعراب للعمل تحت إشراف بحارة السفينتين الحربيتين الايطاليتين[1] .

وقام سابيتو بجانب هذه الأعمال الانشائية بأعمال أخرى لها صبغة سياسية واضحة : ذلك أن برهان بن أحمد قد شعر بأنه قد أصبح مهدداً فى مركزه تجاه الحكومة المصرية ، إذ أنه لم يكن من المعقول أن تبقى أخبار العقود التى وقع عليها ، والمبالغ التى استلمها من الايطاليين سراً لمدة طويلة . وكان قد إستلم بعض المبالغ ، وكان يسعى الى استلام غيرها. وفهم سابيتو أن أى اجراء تتخذه الحكومة المصرية ضد برهان - وهو أحد رعاياها وموظف لديها - يمكنه أن يهدد جميع العقود المبصوم عليها من هذا الشيخ ، وبالتالى يهدد « القواعد » التى أراد أن يبنى عليها « ملفات الممتلكات الايطالية فى البحر الأحمر » . وكان هذا هو السبب الذى دعا كل من سابيتو وبرهان إلى التفكير فى تغيير جنسية هذا الاخير .

وقابل سابيتو برهان يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عند رأس دميرة ، ووقعها على عقد جديد وصف برهان بأنه « سلطان رهيطة المعترف به من كل العدايل والدناقل تبعا لنظام الوراثة ، والمالك لكل البلاد والسواحل فى خليج أنسلى وخليج تاجورة ، حتى الممتلكات الايطالية الحالية فى منطقة الدناقل ، (وفيما

---

(١) أنظر هذا التقرير محول عن طريق قائد الأسطول من زنزبار إلى الاميرالية
S.P. Vol. LXXXII. 1882. (c. 3300). No 10 et annexes P. 18.

عدا الممتلكات الفرنسية فى أوبوك) »[1] وكان الجنرال نابيير قد أبلغ بلاده – بعد نزوله فى خليج أنسلى بجوار مصوع سنة ١٨٦٧ فى حملته على الحبشة – أنه لايظهر لمصر سلطة واضحة على هذا الخليج ، وذلك تمهيداً لاستيلاء البريطانيين عليه ، والسيطرة منه على الحبشة ، أو عملا على العودة إليه مرة أخرى إن إقتضى الامر ، دون أن تعارض مصر فى ذلك ، ونشرت انجلترا هذا التقرير فى الكتاب الأزرق الخاص بالحملة . فأرادت ايطاليا الاستفادة من ذلك ، ونسبة ملكية هذا الخليج ، والسيادة عليه ، الى برهان رهيطة ، تلاعب بحقوق مصر ، وإرتكانا الى تقرير انجليزى ، كما أنها لم ترغب فى الدخول فى مشادة مع فرنسا بشأن أوبوك ، ويظهر لنا ذلك أن سابيتو كان على اتصال وثيق بالفنيين الرسميين المتخصصين فى الشئون الافريقية لدى حكومة روما . وعلى أى حال فان برهان رهيطة قد أعلن خضوعه التام لملك إيطاليا ، وأعلن تبعيته له دون أن يدفع أى جزية ، وتعهد بالا يسمح بتجارة الرقيق فى جميع أنحاء « سلطنته » ، وأن يعطى لشركة روباتينو ولجميع الايطاليين كل التسهيلات اللازمة لاقامتهم فى سلطنته أو لارتحالهم فى أنحائها ، دون أن يجبرهم على دفع أى ضرائب ، وأن يحمى الممتلكات الايطالية فى خليج عصب ، والسواحل التى اشترتها الشركة ، والوكلات والقوافل الايطالية المقيمة أو المسافرة فى أرجاء سلطنته ، وأن يتعاون جديا مع المستعمرة الايطالية ، وأن يوصلها بالحبشة عن طريق العوصا ، أو عن أى طريق آخر ممكن . وتعهد برهان كذلك ، فى المادة السادسة والسابعة من هذا العقد ، بألا يبيع أو يتصرف فى أى جزء من بلاده أو ممتلكاته دون أن يحصل على موافقة حكومة ملك إيطاليا ، وألا يدخل فى حرب مع أعداء خارجيين أو مع قبائل أخرى مثل العدايل أو الدناقل دون أن يستشير السلطات الايطالية فى عصب ، تلك السلطات التى تستطيع أن تحكم على الموقف ، وتقدر المشاكل الداخلية أو المصاعب الخارجية . ولقد أصبح للشيخ برهان بعد ذلك ، وفى نظير ذلك ،

(1) A.I. 1/1. fasc. 7.

الحق فى رفع العلم الايطالى على سلطنته وبلاده ، وذلك لكى يظهر لكل الاهالى والاجانب أنه هو وورثته من بعده قد أصبحوا سلاطين تابعين لملك إيطاليا ، وموضوعين تحت حماية الحكومة الايطالية[1] . وأخيرا فان سابيتو قد تعهد بتوصيل هذا العقد الى حكومة روما ، وباغرائها على قبوله والموافقة عليه . ولم يصبح برهان موظفا ايطاليا بعد توقيعه على هذا العقد ، ولكنه حصل من سابيتو على وعد بأنه سيستلم سنويا مبلغا من المال ، فى نظير الخدمات التى سيقدمها للايطاليين ، ولكن على شرط أن يبقى كل ذلك الأمر سراً حتى تصل موافقة حكومة روما عليه .

وأصبح الأمر فى منتهى الدقة فى البحر الأحمر . فوافقت حكومة روما على هذا العقد الأخير ، ولكنها شعرت بالأخطار التى يهدد بها برهان نفسه تجاه السلطات المصرية . فأرسل وزير الخارجية الإيطالية برقيتين إلى قنصله فى عدن ، فى يوم ١٤ أكتوبر ، يشرح له فيهما مايجب عليه فعله فى هذه المسألة . وحضر القبودان فريجيريو Frigerio قائد Ettore Fieramosca إلى برهان ، وأوصاه بعدم التحدث إلى أى كان عن هذا العقد ، كما أوصاه « بالاحتجاج رسميا فى حالة أى إعتداء عليه ، وأن يحذر من أن يقبض عليه ، وأن يلتجىء إلى عصب فى حالة الضرورة »[2] .

وكانت الحكومة الايطالية قد كلفت فريجيريو بمهمة أخرى ، هى محاولة جس نبض حنفرى العوصا فى مسألة فتح طريق القوافل الموصلة بين الساحل والحبشة . وجاء رد حنفرى مشجعا لايطاليا ، إذ أنه أعلن إستعداده لمعاونة القوافل الايطالية . فحاولت إيطاليا الاستفادة من هذا الموقف ، وذلك بارسال بعثة لدراسة الطريق ، والإمكانيات الاقتصادية والتجارية فى بلاد العوصا

(1) A.I. 1/1. fasc. 7.

(٢) أنظر التقرير السرى لهذا القبودان مرسل الى وزير الخارجية الايطالية من عصب فى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ A.I. 1/1 fasc. 7.

نفسها . وأوصى فرنجيريو بعدم إضاعة الوقت فى تنظيم هذه البعثة وإرسالها خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد جهزوا بعثة مماثلة للتوغل فى شرق إفريقية إبتداء من أوبوك . ورأى فرنجيريو أن هذه البعثة الايطالية ضرورية حتى لمجرد تكوين فكرة عن موارد الأقاليم الداخلية فى القارة ، ومعرفة إمكانيات التجارة المستمرة ، إستعدادا لوضع مشروعات جديدة للمستقبل[1] .

وكانت كل هذه العمليات تتطلب المال ، بطبيعة الحال ، وإضطرت الحكومة الايطالية أن تأمر الكريدى ليونيه فى بورسعيد بدفع مبالغ جديدة إلى القبودان فرنجيريو . وفى يوم ٩ ديسمبر حملت إحدى السفن الايطالية أمر الدفع الصادر فى أول ديسمبر ، محولا من بورسعيد الى عدن[2] . وسمح ذلك لفرنجيريو بأن يسلم الى برهان شيكا يدفع بعد أسبوعين ، وموقع عليه من قنصل ايطاليا فى عدن « وبمبلغ يعادل ماقيمته ٩,٣٦٠ ليرة إيطالية ذهبا »[3] . تلك هى الطرق التى اتبعتها الدول الاستعمارية فى الحصول على صكوك التنازل من الأهالى . واستخدمت هذه الصكوك كذريعة لكسر الحقوق الاقليمية للدول الشرقية والافريقية – وإن البحث فى دور المحفوظات الاوربية ليظهر تفاصيل نشاط وكلاء هذه الدول الاستعمارية والطرق الملتوية للحصول على الأراضى الافريقية .

(٣) – القوميسير الايطالى فى عصب :

كانت الحكومة الايطالية تأمل فى أن تصل الى تسوية بشأن عصب مع خديو مصر . ولقد عرف العالم محمد توفيق بضعفه الظاهر الواضح ، مما أظهره

---

(١) تقرير القبودان فرنجيريو إلى وزير الخارجية الايطالى – سرى – عصب فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ . A. I. 1/1. fasc. 7.

(٢) التقرير السابق .

(٣) القبودان فرنجيريو إلى وزير الخارجية فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ . A.I. 1/1. fasc.7Vol. 59.

لايطاليا كأضعف نقطة فى خط الدفاع عن السيادة الاقليمية المصرية ، يمكن عبرها الوصول الى مصالحها الاستعمارية . ورغما عن ذلك فانه لم يكن من سلطة الخديو أن يتصرف فى أراضى الدولة ، ولم يكن يوافق على أن تتقاسم الدولة أملاكه ، وكان يخشى من أن يكون ضعفه فى هذه المسألة ذريعة لتدخل سلطان تركيا فى الأمر وعزله ، كما فعل مع الده اسماعيل من قبل ، أو أن يقلب عليه الشعب من ناحية أخرى دون أى مقابل . ولم يكن من السهل على ايطاليا أن تصل الى موافقة محمد توفيق دون أن تمر عن طريق الوزارة المصرية ، والقنصل العام البريطانى فى القاهرة ، وكان كل منهما يعارض تمام المعارضة فى توسع ايطاليا فى سواحل البحر الاحمر على حساب مصر . وكان موقف الوزراء المصريين معروفا ، ولاغبار عليه . أما السير ادوارد ماليت – القنصل العام البريطانى فى القاهرة – فكان معروفا أيضا للحكومة الايطالية ، اذ أنه شغل منصب السكرتير الاول للقنصلية البريطانية فى ايطاليا قبل مجيئه لمصر ، وكانت له من السمعة مايمنع أى أمل فى الوصول الى اتفاق معه على حساب مصالح الامبراطورية البريطانية . ولكن الكنسولتا اعتقدت أن مجيء جلادستون مع جرانفيل للوزارة البريطانية يمثل عهداً جديداً متميزاً عن عهد دزرائيلى ، الذى أراد السيطرة على مصر . فانتهزت الوزارة الايطالية هذه الفرصة ، واشتكت من نشاط السير ادوارد ماليت الذى كان يعارض « النفوذ الشرعى » لايطاليا فى مصر ، وخصوصا فى مسألة إنشاء مؤسسة عصب . وأعلنت الحكومة الايطالية أملها فى ألا يشاطر جلادستون أو جرانفيل آراء السير ادوارد ماليت ، وفى أنهما يرغبان فى تعاون ايطاليا فى العمل السلمى ، لتدعيم النظام فى مصر ، وفى انهما سينظران الى المحاولة الايطالية المتواضعة ، التى تسعى الى التنمية الاقتصادية فى عصب على أنها لاتتعارض ، حتى ولو مؤقتا ، مع المصالح البريطانية . وطلبت الحكومة الايطالية من وزارة الخارجية البريطانية أن تدعو السير ادوارد ماليت الى أن يعمل على التمعن فى « الود المتبادل » بين الدولتين[1] .

---

(١) ماف وزير الخارجية الايطالية الى الجنرال منابريا – السفير الايطالى فى لندن . روما فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠ .
A. I. I/1. fasc. 7.

ولم تنتظر الحكومة الايطالية نتيجة هذه المذكرة حتى تبدأ فى الخطوة التالية ، إذ أنها كانت قد أعدت مشروعا لتنظيم إنشاء مؤسستها فى البحر الأحمر . ووافق مجلس الوزراء الايطالى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠ على المرسوم الخاص بانشاء وتنظيم إختصاصات منصب « القوميسير المدنى » لهذه المؤسسة التجارية ، لتمثيل الحكومة الايطالية فى عصب . وكان على هذا القوميسير أن يخضع مؤقتا لوزير الخارجية[1] وعليه أن يشرف على جميع الإدارات اللازمة ، بمعاونة سكرتير ، ومحاسب ، ومندوب عن الأمن العام ، وأحد المترجمين للغة العربية ولهجة الدناقل . أما مندوب الأمن العام فكان عليه أن يحافظ على النظام ، وأن ينشىء قوة صغيرة من الحرس ، تتألف من الأهالى ، وتخضع للقوميسير ، الذى كان له أن يشرف على تنظيمها ، طبقا لعدد سكان المستعمرة وحاجياتهم وعادتهم . وعهد هذا المرسوم بالخدمة الصحية الى طبيب السفينة الحربية الراسية فى عصب ، وعليه أن يباشر سلطاته باسم القوميسير ، أما المحاسب فقد كان عليه أن يشرف على اعمال البريد ، وكان للقوميسير أن يحكم طبقا للقوانيين السارية فى إيطاليا ، على أن يلاحظ الحالات الخاصة ، والعرف والديانات لسكان المستعمرة . وكان عليه أن يقدم الى موافقة حكومة روما ، وفى مدة ستة أشهر ، جميع اللوائح الخاصة اللازمة لسير العمل المؤقت ، فى إدارات الأمن والصحة ، والبريد والقضاء . وكان عليه أن يقدم مشروعا فى مدة شهرين من إقامته بعمله ، يخص الشئون الادارية وأعمال المنافع العامة ورحلات الاستكشاف والمحافظة على العلاقات الودية مع السلاطين المحليين ، ثم يقدم الميزانية اللازمة لذلك . وكان عليه أن يشرف على إرسال الحسابات والمصروفات إلى روما كل ثلاثة أشهر . ولم يكن له الحق فى تنفيذ مشروعات الأشغال العامة والبناء غير الموجودة فى الميزانية دون الحصول على إذن من الحكومة ، إلا فى حالة الضرورة .[2]

(2) Ordinanza Ministriale, le 24 Décembre 1880 Instruzioni per le R. Commissaria civile; Ordinanza circa le attribuzioni del Commissaria Civile. A.I. 1/1. fasc. 5.

(٢) المرسوم السابق – انظر المواد ١ – ١٠ .

وأنشأت الحكومة الايطالية محطة بحرية فى خليج عصب ، توكيداً لسلطة القوميسيير ، وإجابة لحاجاته للدفاع عن المستعمرة ، والمحافظة على النظام فيها . وكان على قائد هذه المحطة أن يحافظ – فى معاملاته مع القوميسيير ، والذى كان يحتل منصب يعادل منصب قنصل – على اللوائح القنصلية الخاصة بالبحرية الإيطالية . وكان على القائد أن يشارك ، قدر المستطاع ، فى أعمال الإستكشافات الجغرافية ، والأعمال الطبوغرافية والهيدروغرافية ، وغيرها مما يلزم للمستعمرة ، وأن يشرف على تنظيم الحملات والأعمال التى سيشارك فيها رجال البحرية الخاضعين له ، وذلك مع القوميسيير . وكان للقوميسيير ، بالاتفاق مع قائد المحطة البحرية ، الحق فى إعطاء مكافآت لرجال البحرية الذين سيقومون بأعمال يدوية ، وذلك بنسب تتمشى مع رتبهم . وإذا ما اضطرت مصلحة الدولة القوميسيير إلى زيارة أى جزء من الساحل ، فقد كان له الحق فى أن يطلب إلى قائد المحطة البحرية أن يقوم بهذه الزيارة على السفن الحربية الإيطالية . وتكون القيادة فى هذه الحالات الخاصة بين يدى قائد المحطة البحرية . ولم يكن للقائد أن يترك خليج عصب دون أن يبلغ ذلك للقوميسيير ، أو قبل أن يتخذ معه الإجراءات اللازمة لضمان الأمن والنظام فى أثناء غيابه بعيداً عن المستعمرة وعلى العكس من ذلك فان جميع اختصاصات القوميسيير تعود – فى حالة غيابه – إلى قائد المحطة البحرية الإيطالية فى عصب[1] .

أعلن هذا المرسوم وضمن وحدة وسلامة أراضى عصب ، وذلك باتفاق بين الحكومة الايطالية وشركة روباتينو . ونص على عدم وجود أى تفرقة بين الايطاليين والأجانب فى الإقامة فى عصب ، ولكن على أساس أن يحصل كل منهم على إذن خاص بهذه الإقامة . وكلفت الحكومة القوميسيير بالإشراف على أن يقيم كل من الأهالى والهنود فى أحياء خاصة بهم ، ومنفصلة عن أحياء إقامة

---

(١) المرسوم السابق – انظر مواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

الأوربيين ، وأن يضمن لهم حرية إقامة شعائرهم الدينية ، وإحترام عادات وتقاليد كل جنسية . وألغى هذا المرسوم تجارة الرقيق فى أراضى عصب وفى خليجها . وأخيراً فانه نص على حرية الدخول إلى ميناء عصب ، دون دفع أى ضرائب أو رسوم جمركية أو ملاحية أو خاصة بالمنائر ، وإعفاء المقيمين بها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة[1] وذلك تشجيعا للتجارة وإغراء على الاقامة هناك .

ونشرت الـ Economista فى ١ ديسمبر خبر إنشاء محطة بحرية وتجارية إيطالية فى عصب ، فأبرق مصطفى باشا فهمى الى على باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الأحمر يكلفه بالذهاب إلى عصب ، وتقديم تقرير عما يجرى هناك[2] ثم تحدثت الصحف الايطالية عن تعيين أحد الموظفين الايطاليين قومسيراً فى « عصب للاشراف على الادارة المدنية لهذه المستعمرة » وكان برانكى Branchi من رجال السلك القنصلى هو الذى وقع عليه الإختيار للقيام بهذه المهمة . وكلفت الحكومة الايطالى جيوليتى Guilietti – الذى كان شارك فى إستكشاف الأراضى القريبة من عصب – بمساعدته فى مهمته الرسمية[3] .

وعلم على باشا رضا بأمر الاتفاق السرى الذى كان قد عقد منذ حوالى سنة بين شيخ رهيطة وبين سابيتو ، والذى أعطى لشركة روباتينو بقية ساحل الخليج والجزر الموجودة فيه ، علاوة على جزء من الساحل الواقع إلى الشمال من رأس لومه . فلفت نظر سابيتو ، فى مذكرة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وبصفته حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، إلى أن مصر تمتلك كل الساحل الممتد من السويس حتى رأس حافون ، وليس لأحد عليها أى سيادة سوى الخديو ، وأن شيخ رهيطة ليس إلا « رعية مصرية وموظف منذ سنوات

---

(١) المرسوم السابق – انظر مواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) ماليت الى جرانفيل فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ F.O. 141/134. No 378.

(٣) سير إ . باجيت الى جرانفيل فى ١١ يناير سنة ١٨٨١ . F.O. 170/302. No 20. وانظر « L'italie » فى يناير سنة ١٨٨١ .

لدى حكومة الخديو » ، ونتيجة لذلك فليس لأى غيره الحق فى التصرف فى أى جزء من الساحل أو فى الجزر ، وأن الأمانة تتطلب التخاطب مع الحكومة المصرية ، المالكة الوحيدة لهذه البلاد[1] .

وعلم الحاكم العام المصرى كذلك أن الايطاليين قد منعو إبراهيم ، شيخ عصب ، من الإتصال بالسفينة المصرية « الجعفرية » فى يوم ٢٤ ديسمبر ، ورغما عن كونه مصريا ، فان سابيتو قد منعه ، وهدده إذا ماذهب إلى السفينة ، وأرسل خطابا إلى شيخ رهيطة ينصحه فيه بعدم تلبية إستدعاء الحاكم العام له ، واحتج على رضا على تصرفات سابيتو ، وإحتفظ بجميع الحقوق للحكومة المصرية . وأبلغ سابيتو أن جميع هذه الاتفاقيات المذكورة تعتبر باطلة أصلا وشرعا ، مثلها فى ذلك مثل موضوع عصب ، الذى عالجه بطريقة مشابهة .[2] ثم إستمر على باشا رضا فى دورته التفتيشية ، فزار زيلع وبربرة وبلهار وتاجورة ورهيطة ، وأبلغ القاهرة قبل عودته الى مصوع أنه قد أوقف صرف مرتبات عدد من شيوخ العربان المقيمين على الساحل ، وفصلهم من خدمة الحكومة .[3]

ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات كانت هى أقل مايمكن لحكومة أن تقوم به تجاه الاجانب المقيمين فى أراضيها ، وتجاه بعض العربان الرحل الذين لايقدرون معنى التصرف فى أراضى الدولة للاجانب . ولكنها تدل كذلك على ضعف الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت ، وتدل أيضا على مقدار مايمكن للاجنبى الاستفادة به من وجود « نظام الامتيازات » فى البلاد الشرقية .

---

(١) مذكرة على باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الاحمر الى سابيتو وكيل شركة روباتينو فى عصب - أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : ٣/٧- ٣٦ .

(٢) أنظر مذكرة على باشا رضا إلى سابيتو فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٠ . المحفوظات التاريخية (عابدين) . ٣/٧ - ٣٦ .

(٣) تقرير على باشا رضا فى ٢١ يناير سنة ١٨٨١ . المحفوظات التاريخية (عابدين) ٣/٧ - ٣٩ .

أما إنجلترا فانها كانت مصممة على عدم ترك حرية العمل للحكومة الإيطالية فى البحر الأحمر ، حتى لا تهدد قاعدتها فى عدن فى يوم من الأيام . فأسرعت وزارة الخارجية البريطانية بعد إنشاء منصب القوميسير الايطالى فى عصب – بابلاغ روما أنها قد سجلت تصريحها الواضح القاطع الذى قدمه كايرولى للسير إ . باجيت فى مذكرة ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ بأنه لن تنشىء فى عصب أية مؤسسة حكومية لها طابع عسكرى ، وأن إيطاليا لن تحتفظ بجنود أو إستحكامات على الساحل أو على الجزر الموجودة فى الخليج .[١] واذا كانت انجلترا قد عجزت عن أن تمنع إيطاليا من أن تقيم مستعمرتها فى شرق إفريقية فانها قد إعترفت بها بشروط خاصة ، حتى تقيد حرية إيطاليا فى العمل هناك . ولقد أسرعت الكونسولتا بأن أكدت لوزارة الخارجية البريطانية أن تعليماتها الصادرة للقوميسير فى عصب تهدف إلى طمأنة إنجلترا ، ومحاولة كسب تأييدها ، فكان عليه ألا يخفى عن أحد أن عصب لن تكون فى يوم من الأيام وسيلة لمضايقة انجلترا ، أو نقطة لتهديد الممتلكات البريطانية ، وأنه سيكون من دواعى الشرف لإيطاليا أن تجد السفن الإنجليزية فى يوم من الأيام فى هذا الميناء ما قد يكون نافعا لها .[٢] وبعد أيام حضر الجنرال منابريا ، السفير الايطالى فى لندن ، لرؤية اللورد جرانفيل ، وترك له نص برقية إدعى أن كايرولى قد أرسلها للقوميسير فى عصب يمدح فيها سلوكه للامتناع عن عمل محضر رسمى عند وصوله لعصب ، وعن كل عمل قد يظهر على انه إستيلاء رسمى من جانب الحكومة الايطالية ، خصوصا وأن الصحف كانت قد أظهرت تعيينه فى هذا المنصب على أنه إستيلاء رسمى تقوم به إيطاليا على سواحل البحر الأحمر ، مما قد يثير شكوك أى دولة من الدول .[٣] تزلف من جانب ايطاليا لانجلترا ،

---

(١) جرانفيل إلى رسمان فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨١ .
S.P. Vol, LXXXII, 1882. (c. 3300.) No 14. PP. 20-21.

(٢) ملخص التعليمات . مرفق ٢ بخطاب منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .
(٣) كايرولى الى القوميسير فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨١ مرفق بخطاب منابريا الى جرانفيل فى ٢٢ مارس سنة ١٨٨١ .

وخداع بالشكليات التى تخفى وراءها الرغبة فى التوسع على حساب الغير .

وعلى أى حال فان للتوكيدات التى أعطتها إيطاليا لانجلترا كانت صريحة إذ أنها أعلنت أنها لن تتنازل عن هذه التجربة التى يمكن أن تصبح من الناحية التجارية مصدر ربح للمصالح الايطالية ، دون أن تضايق المصالح الانجليزية بأى شكل من الأشكال[1] . ولقد صحبت إيطاليا هذه التوكيدات بطلب تقدمت به لحكومة لندن ، وشرحت فيه أنها ستضطر إلى أن تتقدم إلى البرلمان لكى يوافق على الميزانية الخاصة بعصب ، وأنها تأمل أن تتمكن فى نفس الوقت من أن تعلن أن انجلترا لا تعارض فى قيام مؤسسة عصب الناشئة ، وأنها قد أكدت للحكومة الإيطالية أنها تؤيدها أدبيا ، إذ « أن الأمر لا يعدو إنشاء نقطة تموين للملاحة على ساحل قاحل غير مشجع ، ويقرب سكانه من المتوحشين » .[2] ولكن الحكومة الانجليزية لم تكن مستعدة لتقديم مثل هذا التصريح ، أو الموافقة على التصريح به فى البرلمان الايطالى على لسانها . وفى هذا الوقت نشرت الصحف الايطالية بلاغات تدل على أن القوميسير قد إستولى على أراضى عصب رسميا باسم الحكومة الايطالية . وأسرع السفير الايطالى فى لندن بتأكيد عدم صحة هذه الأنباء للورد جرانفيل وتأكيد أن مهمة القوميسير ليست إلا المحافظة على النظام .[3] ولكن وزارة الخارجية البريطانية قد تأكدت من أن إيطاليا تظهر غير ما تخفى ، وشعرت أن إيطاليا لن تنفذ تعهداتها .

---

(١) كايرولى إلى منابريا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ مرفق ١ بخطاب منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٢) منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٣) جرانفيل إلى باجيت فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ .

obeikandl.com

بيلول ورهيطـة

كان مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ قد تمخض عن إمتيازات إقليمية لمعظم الدول العظمى الأوربية ، فاحتلت النمسا البوسنة والهرسك ، وإنجلترا قبرص ، وحصلت فرنسا على وعد بحرية العمل التامة فى تونس ، وكسبت المانيا من تحويل أنظار الجمهورية الثالثة بعيداً عن الألزاس واللورين . أما إيطاليا فقد أصبحت الدولة الوحيدة التى لم تحصل على شيء ، ولاحتى على اقليم التيرنتينو الذى إعتبرته ضروريا لها ، والذى كان أراضى إيطالية ، وكان غاريبا لدى قد توغل فيه أثناء حملة سنة ١٨٦٦ .

وكانت إيطاليا ترغب فى التوسع فى تونس ، تلك الولاية القريبة من صقلية ، والتى كانت أكبر جالية أوربية فيها هى الجالية الايطالية ، ولكن فرنسا قضت على آمال ايطاليا فى هذه المسألة ، وتذرعت بذرائع واهية لاحتلال تونس رغم أنف ايطاليا فى سنة ١٨٨١ . وقاست ايطاليا من عزلتها السياسية ، وإزداد الشعور المعادى لفرنسا فى كل يوم ، إلى أن وصل الى القمة عند توقيع معاهدة باردو . وشعرت إيطاليا بتهديد فرنسا لصقلية وكلابريا من القواعد الجديدة التى إحتلتها فى تونس[1] . وفى هذا الموقف المذل لايطاليا فى أوربا والبحر المتوسط وصلت إلى شبه الجزيرة أنباء قتل رجال إحدى الحملات الايطالية بالقرب من سواحل البحر الأحمر .

---

(1) SAFWAT, M. M.: Tunis and The Great Powers. Alexandria, 1943. pp. 371-375.

(١) - مقتل بعثة جيوليتى

كان جيوليتى Giulietti ، سكرتير برانكى Branchi القوميسير الايطالى فى عصب قد أعد حملة « علميه وخارية » للسير صوب الداخل ، وإلى القرب من بحيرة عسل . وإدعت هذه الحملة أنها تهدف إلى القيام باستكشافات جغرافية ودراسات إقتصادية فى هذه المنطقة . وكانت تتألف من عشرين شخصا ، بقيادة جيوليتى نفسه ، وشارك المبشر سابيتو فى إعداد وتجهيز هذه الحملة[١] . ولم يبد على هذه الحملة كثير من مظاهر البعثات العلمية ، فكانت تتكون من الرجال العسكريين الذين كانوا أبعد مايكون عن التصرف بحكمة وإعتدال ، والذين تصرفوا بشكل يثير غضب الأهالى ، ولا يعترف بأى سلطة حكومية فى المناطق التى سافروا فيها . وكانوا مسلحين بعدد من البنادق .

ومأأن وصل الايطاليون إلى بيلول حتى نصبوا خيامهم ، وبدؤا فى حفر أحد الآبار ، ثم أخذوا يعتمدون على الأهالى وينتشرون فى الأقليم . وحاول الشيخ أخيتو محمد ، شيخ الناحية ، أن يعرف نياتهم تجاه إقامتهم فى أراضى هى ملك لحكومة القاهرة ، فردوا عليه بأنهم لا يعترفون بأحد [كذا] وأنهم يمتلكون كل الأراضى الممتدة من عصول حتى عصب ، ويمكنهم أن يمروا فيها كما يحلو لهم ، وأضافوا أن الأهالى سيدفعون الثمن غاليا إذا ماأظهر البدو أى روح عدائية ، إذ أن الايطاليين سيصادرون زوارقهم . فانتشر القلق بين الأهالى ، ولكن شيخ الناحية طلب إلى رجاله عدم إستفزاز الايطاليين أو التعرض لهم . وطلب تعليمات من رئيسه النائب إدريس بن حسن فى « عيد » ، والخاضع لمحافظة مصوع[١] .

---

(1) A. I. 1/1. fasc. 8. (Ro Commissariat civile di Assab). Funzionamento. Azione Prof. Sapeto. (Opposizione inglese-1881).

(١) حول النايب ادريس بن حسن إلى محافظ مصوع فى شهر مايو سنة ١٨٨١ خطابا كتبه اليه الشيخ أخيتو محمد شيخ بيلول فى ٣١ مارس سنة ١٨٨١ وعليه هذه التأشيرة : « ونتيجة لما سبق ولما كانت ..

ثم حضرت السفينة الحربية الايطالية Ettore Fieramosca إلى بيلول لمقابلة الحملة ، ومعها القوميسيير الايطالى فى عصب ، وأنزلت إلى الساحل بعض مواد التموين و « فناطيس » للمياه ، ثم عادت فى اليوم التالى من حيث جاءت . وكانت الحملة ترغب فى السير صوب الداخل ، ثم تعود إلى عصب بعد أن تنتهى مواد تموينها ، التى كانت تكفيها لمدة أربعين يوما .

ولقد أظهر مصطفى فهمى باشا لدى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى القاهرة ، وبمذكرة تحمل تاريخ ٢٤ مايو ، مخاوفه على هذه الحملة ومنها « خصوصا وأن تصرفات أتباع جيوليتى مع الأهالى فى بيلول ، ومع البدو المحيطين بها ، كانت لا تتفق مع مجرد رحلة علمية وتجارية »[1] .

وعلى أى حال فان جيوليتى قد صمم على القيام برحلته رغم المحاولة التى قام بها شيخ بيلول لتحويله عن مثل هذه المغامرة . وكان برانكى قد طلب إلى الشيخ أخيتو أن يعثر على دلل يقوموا بارشاد الحملة إلى محمد حنفلى نظير بعض المال ، ولكن الشيخ رفض التوسط فى مثل هذا الأمر ، معترضا بأن هذا الاقليم كان غير مضمون ، وتعيش فيه قبائل رحل غير خاضعة ، وأنه يعتبر خطراً حتى على أهالى بيلول نفسها ، إذ أن عدداً منهم قد سافر إليه ، ولم يعد بعد ذلك . ولكن هذا الموقف لم يثن جيوليتى عن عزمه ، بل نجده يرتكب خطأ جديداً ، وذلك بفصله إثنين من العرب الدناقلة الذين كان قد إستخدمهم كدلل من عصب حتى بيلول . وبدأت الحملة سفرها دون أن يصحبها دلل يعرفون طرق البلاد ، وكانت تتألف من أربعة عشر إيطاليا وخادمين ، أحدهما سودانى والآخر حبشى .

= (كلمة غير واضحة) الايطاليين فى هذا الاقليم معروفة لسعادتكم وكان هذا الشيخ يطلب تعليمات بهذا الخصوص ، فقد حولته لسعادتكم وطلبت منه فى نفس الوقت أن تتخذ اللازم لتهدئة شعور الأهالى » . مترجمة عن الترجمة الفرنسية لتقرير محافظ مصوع إلى الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر والمرفقة بمذكرة فخرى باشا الى دى مارتينو فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 10.

(١) مذكرة فخرى باشا إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 10.

سافرت الحملة فى يوم ١٧ ابريل ، وقتلها رجال إحدى قبائل الدناقل فى الأراضى التابعة لمصر . وأبلغ رجلان من العرب برانكى فى عصب نبأ مقتل هذه الحملة يوم ٢٥ مايو . فى مكان يسمى مركار على بعد ستة أيام من الساحل ، وذكرا أن مشاحرة قد نشبت بين الايطاليين وشيخ القبيلة ، الذى قام بمفاجأة رجال الحملة وقتلهم ليلا . ولقد قتل الدناقل كل الايطاليين ماعدا أحد المترجمين الذى تمكن من الفرار ، ولكن الأهالى عثروا عليه بعد يومين وقتلوه أيضا . ووصلت هذه الأنباء الى عصب فى يوم ٧ يونيو . وبعد ثلاثة أيام حضر كل من برانكى والقبودان فريجيريو إلى بيلول . وأكد لهم الشيخ أحيتو هذه الأنباء المحزنة ، ثم عادوا إلى عصب حيث قص بعض الناس » برواية القصة لهم بشكل جديد ، كما إدعوا فيما بعد وذكرت هذه الرواية أن قتل الايطاليين قد تقرر فى بيلول نفسها ، وأن ثلاثين من سكان هذه الناحية قد إشتغلوا أثر الحملة لتنفيذ الخطة ، وأثاروا البدو فى أثناء الطريق ، ذاكرين لهم أن الايطاليين يحملون كثيرا من الذهب والنقود . ثم أكد القائم بأعمال القنصلية الايطالية فى عدن للقبودان فريجيريو « أنه قد تأكد من وجود ثلاثة أشخاص فى بيلول كانوا قد جرحوا فى أثناء المعركة »(١) .

(٢) – السفن الحربية فى بيلول :

وصلت الأنباء إلى إيطاليا ، ثم تأكدت بوصول البرقيات من عدن . وزاد قلق الحكومة عندما علمت بالقضاء على قوة الحرس التى اصطحبت جيوليتى ، والتى تكونت من أحد الملازمين وإثنى عشر بحاراً ، قتلوا جميعا الى الداخل من بيلول . وأسرع مانشينى ، وزير الخارجية الايطالية بابلاغ ، النبأ الى القاهرة ولندن فى نفس الوقت ، وأدلى بتصريحات عن الحادث فى نفس اليوم فى مجلس النواب الإيطالى ، وأمر دى مارتينو فى القاهرة بأن يطلع الحكومة المصرية على

---

(١) أنظر – مصطفى فهمى باشا الى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٧٦
A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

هذا النبأ ، ويطلب منها تكليف سلطاتها المحلية بالقيام بتحقيق ، وبمعاقبة القتلة ، وأظهر رغبته فى أن تقوم السفينة Ettore Fieramosca الموجودة فى بيلول بمساعدة السلطات المحلية المصرية إن إقتضى الأمر »[1] . ولكنه ذهب فى برقيته التى أرسلها إلى لندن إلى أبعد من ذلك ، فاقترح حضور إحدى السفن الحربية البريطانية إلى جانب السفينة الايطالية ، وطلب من الجنرال منابريا ، سفيره فى لندن ، أن يفهم حكومة لندن أن الايطاليين سيفرحون « لرؤية العلم البريطانى فى بيلول فى أثناء التحقيق »[2] . وعلى أى حال فان مانشينى قد أظهر إستعداده لترك السلطات المصرية تقوم بادارة العدل فى أراضيها دون أن يتدخل فى الأمر ، ولكنه أراد وعداً من انجلترا بارسال سفينة حربية الى بيلول فى أثناء التحقيق .

وطلب الجنرال منابريا الى وزارة الخارجية البريطانية ارسال هذه السفينة إلى بيلول ، وأبلغها أن السفينة الحربية الايطالية ستكون هناك ، وأن السلطات المصرية هى التى ستقوم بالتحقيق ، وأنه ليس لايطاليا أقل رغبة فى إحتلال هذه الناحية عسكريا[3] ثم شرح أن الايطاليين لا يهدفون الاعتداء على حقوق مصر ، ولكن الواجب يستدعى تطبيق العدالة ، ومن مصلحة كل الدول الأوربية أن تظهر بمظهر التضامن حينما يخص الأمر معاقبة مقترفى مثل هذه الجريمة عقابا رادعا[4].

وكانت ايطاليا تسعى بارسال السفن الى زيادة تدخلها فى شئون السواحل المصرية ، وإرضاء بريطانيا باعتبارها الدولة صاحبة النفوذ الأول فى هذه الأقاليم . ولم يكن جرانفيل يرغب فى ترك حرية العمل للايطاليين فى البحر

---

(١) مانشينى إلى دى مارتينو فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ — A.I. 1/2. fasc. 10. fol. 48

(٢) مانشينى الى منابريا فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ — A.I. 1/2. fasc. 10. fol 49.

(٣) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨١ — F.O. 141/147. Tél. No 30. و F.O. 141/141. No 116.

(٤) منابريا إلى مناشينى فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ — A.I. 1/2. fasc. 10 fol 50.

الأحمر ، فلم يعارض فى الفكرة التى إقترحها عليه السفير الايطالى ، حتى يبطل مفعول التدخل الايطالى فى الأراضى المصرية ، وإستفسر من مصر عن ميعاد بدء التحقيق[1] ، وأبلغها أن السفينة الحربية البريطانية Dragon الآتية من عدن ستحضر إلى بيلول ، ولكن قائدها لن يشترك فى التحقيق ، وأن هذا القائد قد « استلم أمراً بعدم الاعتراف بأى سيادة سوى سيادة السلطان والخديو على الساحل »[2].

وأخذ الخديو يشكو من هذه الحملات التى تدخل فى الأراضى المصرية دون إذن من حكومته التى طلبت أكثر من مرة عدم تحميلها نتائج ذلك . ولكنه وعد ببذل المستطاع فى سبيل اقامة العدالة ، رغم المصاعب التى تعترض التنفيذ ، خصوصا لدى قبائل رحل تسكن الى الداخل ، كما أكد فخرى باشا ناظر الخارجية للقنصل الايطالى نفس الوعد الذى أعطاه له الخديو[3] .

ولقد وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام جريمة ارتكبت فى أراضيها على بعض الايطاليين ، فأعلنت أنها لن تدخر وسعا فى البحث عن المجرمين ومعاقبتهم بأقصى العقوبات التى يفرضها القانون . ثم أصدرت أمرها الى إبراهيم باشا رشدى بتولى هذا التحقيق ، وبالذهاب الى بيلول ليتولى مهمته بمساعدة محافظ مصوع . ولكن فخرى باشا لم يقتنع بوجاهة فكرة السماح للسفينة الحربية الايطالية بالبقاء فى بيلول « لمساعدة السلطات المصرية » ، خصوصا وأنه كانت لدى حاكم عام سواحل البحر الأحمر المصرى من القوة مايسمح له بضمان تنفيذ أوامره ، ولن تكون هناك قيمة لمساعدة السفينة الحربية الايطالية مادامت الجريمة قد وقعت فى داخل البلاد ، وكان من المتوقع أن يفر المتهمون

---

(١) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٧ يونيو ١٨٨١ — F.O. 141/147. Tél. No 31.

(٢) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ — F.O. 141/147. Tél. No 31.

(٣) دى مارتينو إلى مانشينى فى ١٤ ، ١٦ يونيو ١٨٨١ .
A.I. 1/2. fasc. 10. fols. 52 et 62.

الى الجبال ، وأن تضطر السلطات المصرية نفسها الى التوغل وراءهم بعيداً عن الساحل[1] .

واقتنع جرانفيل بعدم ضرورة ارسال السفينة البريطانية الى بيلول ، وطلب الى الأميرالية أن تبرق اليها بذلك . ولكن الحكومة الايطالية لم تقبل هذا التقهقر ، وحاولت أن تدفع بريطانيا معها فى هذه المغامرة . فأكد الجنرال منابريا لجرانفيل أن دى مارتينو قد أبرق معلنا عدم معارضة الحكومة المصرية فى ذهاب السفينة الايطالية الى بيلول لملاحظة التحقيق ، ولذلك فان السفينة الحربية الايطالية الموجودة فى عصب قد أمرت بالذهاب الى هناك . ثم طلب السفير الايطالى من وزير الخارجية البريطانية مرة جديدة إرسال إحدى السفن البريطانية لكى تتعاون مع الايطالية حتى يكون التحقيق جديا ورادعا[2] فعاد جرانفيل وطلب الى الأميرالية وقف ارسال البرقية الأخيرة الى السفينة Dragon. .

وأكد مانشينى أمام النواب الإيطاليين أن حكومة مصر لا تطالب بالسيادة على عصب ، ولكن على بيلول ، وأنها قد أمرت سلطاتها باتخاذ الاجراءات اللازمة ، مع ممثلى ايطاليا ، للبدء فى تحقيق جدى ، ومعاقبة المسؤولين . وذكر أن السفينتين الإيطاليتين Ettore Fieramosca & Rapido ينتظران أمام بيلول ، وأن سفينة أخرى بريطانية ستصل إليهما « حتى تعاونهما فى هذه المسألة ، التى تعتبر عملا إنسانيا ودفاعا عن المستعمرة الإيطالية » .[3] ولكن وزير الخارجية

---

(١) فخرى باشا إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 10
وكوكسون إلى جرانفيل فى ٢٣ و ٢٥ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. No 35 et 37.

(٢) منابريا إلى جرانفيل فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨١ .
S.P. Vol. LXXXII (c. 3300.) No 46. p. 35.

(٣) انظر محضر مجلس النواب الايطالى فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير : السر ا. باجيت إلى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 170/304. No. 273.

المصرى رفض السماح بتدخل الأجانب فى شئون البلاد ، وصيدهم فى الماء العكر وأحال الإيطاليين إلى برقيته التى كتبها إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو ، وأكد رفض الحكومة المصرية السماح للسفينة الإيطالية بحضور التحقيق[١] . فاضطر اللورد جرانفيل إلى أن يدعى أن لجنة التحقيق المصرية لم تصل بعد إلى بيلول ، وأن الأميرالية لم تقبل أن تترك السفينة البريطانية هناك لمدة طويلة نظرا لشدة الحرارة ، وتساءل عما إذا لم يكن من المستحسن سحب السفن الحربية البريطانية والايطالية من أمام بيلول ، مادام التحقيق سيجرى فى الداخل[٢] .

(٣) - التحقيق :

تركت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » السويس فى أول يوليو ، وبعد أربعة أيام فى مصوع للتزود بالفحم ، إستقلها المحافظ مع بلوكين (حوالى ١٢٠) من الجنود السودانيين ، ثم مرت على عيد حيث إلتقطت النائب إدريس ، وواصلت رحلتها فوصلت إلى بيلول فى يوم ١٣ وعليها إبراهيم رشدى ، المكلف بالتحقيق فى المسألة . وماأن وصل الباشا حتى أبلغ قبودان Dragon الانجليزى بأنه لايسمح له بحضور التحقيق ، فاضطر هذا القائد إلى ترك أحد الضباط وعاد إلى عدن .

وحاول اللورد جرانفيل أن يقنع الايطاليين بسحب السفن الايطالية والبريطانية من أمام بيلول ، ولكن الحكومة الايطالية استمرت فى إلحاحها ، وكررت أن وجود هذه السفن ضرورى جداً للوصول إلى تحقيق مثمر . وأخذ الايطاليون يكررون نفس النغمة : « لقد طلبنا من القاهرة وحصلنا على إذن بالابراق إلى المندوب المصرى - عن طريق قنصلنا فى عدن - بالموافقة على

---

(١) فخرى باشا إلى كوكسون فى ٤ يوليو سنة ١٨٨١ - مرفق ٢ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ٥ يوليو سنة ١٨٨١ F.O 141/143. No 195. and 170/312, No 307.

(٢) اللورد جرانفيل إلى السير إ. باجيت فى ١٢ يوليو سنة ١٨٨١ F.O. 180/311. No. 296.

حضور القبودان الايطالى التحقيق ، إننا نرغب أيضا فى أن تأذن مصر كذلك للقبودان الانجليزى بالحضور ، إن الحكومة المصرية ستوافق على ذلك دون شك إذا ما قدم القنصل العام البريطانى طلبا بهذا المعنى .. إننا سعداء لكى نرى تأكيد التضامن بين العلمين الانجليزى والايطالى فى بيلول ، خدمة للعدالة وللمدنية .. » الخ من هذه الطلبات[1] . وإضطرت حكومة القاهرة فى آخر الأمر إلى أن تقبل الالحاح الايطالى ، ولكن الوزير المصرى إشترط عدم تدخل القبودان فى سير التحقيق الذى سيظل من إختصاص المندوب المصرى[2] ، وذلك تحاشيا لكل خلاف ، ومنعا لكل تفسير قد يعطى لحضور ممثل إحدى السلطات الأجنبية لتحقيق تقوم به الادارة المصرية ، فى الاراضى المصرية . وتقدم القبودان الانجليزى بطلب مماثل ، فطلبت حكومة القاهرة من إبراهيم باشا رشدى أن يسمح له بحضور التحقيق ، بنفس الشروط التى وضعت على حضور زميله الايطالى .

ولقد أسرعت الحكومة الايطالية بارسال معلومات عن إشتراك سكان بيلول فى ترتيب أمر قتل رجال الحملة إلى الحكومة الخديوية . وتحولت هذه المستندات الى وزارة الداخلية التى فوجئت بتلقيب برانكى نفسه فيها بلقب « القومسيير المدنى فى عصب » ، وإضطر فخرى باشا ، وزير الخارجية بالنيابة ، إلى أن يقدم التحفظات الرسمية لمثل هذا اللقب الذى يتخذه برانكى لنفسه ، إذ أن الحكومة المصرية لا تقبل موظفا أجنبياً وله من السلطات مثل التى يظهر أن هذا اللقب يمنحه اياه[3] ، واضطرت إلى أن تؤكد مرة جديدة ماجاء فى مذكرتها (رقم ٥٢٥ بتاريخ ٦ يوليو) وتلفت نظر القنصلية الايطالية اليها .

---

(١) الجنرال منابريا إلى اللورد جرانفيل فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨١ وملحقاتها .
F.O. 141/144. No. 268.

(٢) فخرى باشا إلى ميكافيلى ، القائم بأعمال القنصلية الايطالية فى مصر – ١٩ يوليو سنة ١٨٨١
نسخة محولة من وزارة الخارجية المصرية برقم سنة ٥٨٠ A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 46.

(٣) فخرى باشا إلى ميكافيلى فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ – رقم ٦٠٤
A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 61.

وحاول رئيس لجنة التحقيق فى أثناء ذلك أن يجمع خيوط المسألة . وقام القبودان فريجيريو بتقديم معلومات وبيانات لهذه اللجنة ، ولكنه أعلن « أنه قد جمع هذه المعلومات واستقاها من أشخاص متعددين ، ولم يستطيع أن يذكر أسماءهم ، وأعلن أنه لا يعرف عناوينهم ، إذ أنهم من البدو الرحل »[1] وكانت هذه صعوبة جديدة تواجهه المحققين . وأخيراً فان هذا القبودان قد شعر بالموقف الحرج الذى وضع فيه اللجنة ، فصمم على أن يحضر من عصب الأشخاص الذين نقلوا هذه الروايات عن البدو . وبلغ عدد الشهود الحاضرين من عصب إحدى عشر ، وأعلن فريجيريو أنهم تحت حمايته ، وأمنوا بطبيعة الحال على نفس الرواية التى رواها القبودان الايطالى ، واتهموا أهالى بيلول ، وذكروا أنهم قد « حصلوا على هذه المعلومات من بدو رحل ، ولم يتمكنوا من ذكر اسماءهم » .[2] وذكر فريجيريو أن الأشخاص الذين أبلغوه هذه الحوادث ينتسبون الى قبائل من البدو الرحل ليس لهم مكان ثابت ، وأن طبيعة أخلاق الدناقل لن تجعلهم يوافقون على الشهادة الرسمية ضد آخرين من بنى جنسهم ، حتى ولو كانوا من قبيلة أخرى معادية لهم ، إذ أنهم يخشون على حياتهم بعد الادلاء بمثل هذه الشهادة . وأراد فريجيريو التدخل فى أعمال اللجنة ، وأشار على رشدى باشا » بأخذ بعض الرهائن من بين شيوخ بيلول ، حتى يتمكن من القبض على المتهمين بهذه الطريقة » .[3] ولكن رشدى باشا رفض ، وعمل على التحقق من صدق أقوال القنصل الايطالى فى عدن ، والخاصة بوجود ثلاثة من الجرحى فى بيلول ، « فما أن عرف بهذه الرواية حتى أمر بمحاصرة الجنود للقرية وبتفتيش كل منزل بدقة .. ولكن جميع هذه المجهودات لم تؤد إلى أى نتيجة ، وإنتهى البحث الى لاشىء »[4].

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ . رقم/٨٦٧ .
(٢) الوثيقة السابقة . A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

(٣) فريجيريو إلى إبراهيم باشا ، بيلول فى ١٨ يوليو سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 10.
(٤) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٦٧
A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

وأبرق رئيس لجنة التحقيق المصرية فى يوم ٧ أغسطس سنة ١٨٨١ أن التحقيق على وشك الانتهاء ، وأنه لم يقم أى إثبات إدانة ضد أهالى بيلول ، وأنه يظهر أن حادثة القتل قد وقعت من رجال القبائل غير الخاضعة الموجودة إلى الداخل ، وعلى بعد حوالى ثلاثة عشر يوما من الساحل[١] . ولكن الحكومة الايطالية أظهرت مضايقتها لفشل التحقيق ، واستندت الى نتيجة التحقيق المرسلة اليها ، وإدعت أن اللجنة المصرية لم تنفذ واجبها بالحياد الذى انتظرته منها . ولقد أكد مالفانو Malvano ، سكرتير الخارجية الإيطالية للورد جرانفيل ، « أن الحكومة الايطالية مصممة على العمل بتساهل ، وأن تبذل كل وسعها لتحاشى خلق حادثة »[٢] ، رغم النتيجة السلبية التى وصل اليها التحقيق . ورغم هذه التأكيدات الرسمية التى لم يطلب أحد الى الايطاليين اعطاءها ، فانهم قد عملوا على إثارة مشكلات جديدة .

(٤) – حادثة رهيطـة :

ما أن إنتهى التحقيق فى بيلول حتى عزمت الإدارة المصرية على تدعيم سلطتها على رهيطة المجاورة . ومن المحتمل جداً أن تكون لجنة التحقيق وحكومة سواحل البحر الأحمر قد حصلت فى أثناء هذا التحقيق على معلومات تتعلق بالاتفاقات التى قام بها برهان شيخ رهيطة بالتوقيع عليها مع الايطاليين ، وأرادت توكيد سلطة الحكومة على هذه المناطق .

وكانت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » تحمل قوة من الجنود بقصد إرسالهم إلى رهيطة ، كحامية صغيرة تحرس العلم المصرى المرفوع على هذه

---

(١) كوكسون إلى جرانفيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ وابلغت إلى الحكومة الايطالية فى يوم ١٥ أغسطس عن طريق السفارة البريطانية .
F.O. 141/147. Tél. No. 42.
A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 99.

(٢) ماكدونيل Macdonell إلى جرانفيل – روما فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١ .
F.O. 170/305. No. 331.

الناحية ، وكان هذا الاجراء قد أصبح ضروريا بعد نشاط الاوربيين على الساحل من ناحية ، وبعد الحادثة التى وقعت عند بيلول ، من ناحية أخرى . ولكن القبودان فريجيريو أعلن لكل من إبراهيم باشا رشدى وعلاء الدين باشا ، فى أثناء الزيارة التى قاموا بها لسفينته Ettore Fieramosca قبل سفرها أنه يعلم بوجود جنود مصريين على ظهر سفينتهم سيرسلون إلى رهيطة ، ولكنه يحذرهم رسميا ، ويمكنه أن يبلغهم ذلك كتابة إن أرادوا وإن إقتضى الأمر ، أن هذه الناحية [رهيطة] تتبع إيطاليا ، وأنه قد استلم أمراً من حكومته باستخدام كل وسائله لمنع المصريين من فرض سلطتهم عليها ، وأضاف أنه سيذهب شخصيا إلى رهيطة حيث يجدون سفينته الحربية هناك بمجرد وصولهم !! وإضطر رشدى باشا وعلاء الدين باشا أمام هذا الموقف إلى العودة إلى مصوع وإبلاغ الحكومة المصرية بالحادث[1] .

وفوجئت الحكومة المصرية بلهجة القبودان الايطالى ، خاصة وأن الحكومة الايطالية نفسها كانت إعترفت بمذكرة أرسلها دى مارتينو قنصلها العام فى القاهرة ، إلى نظارة الخارجية المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٨٧١ « أن الباب العالى قد عين فى سنة ١٨٦٣ مديراً لكل ساحل الدناقل ورفع العلم المصرى على كل الساحل حتى رهيطة » ولم تمهل الحكومة الخديوية – منذ أن إستلمت إدارة هذه السواحل – أمر « تعيين شيخ فى هذه الناحية ودفع مرتبه وتكليفه بحراسة العلم وبملاحظة الاقليم التابع لها »[2] . وإعتقدت الحكومة المصرية – أو تظاهرت – بأن قائد السفينة الايطالية قد تصرف تصرفا شخصيا وطلبت من الحكومة الايطالية ألا تتردد فى التبرؤ من عباراته وأن ترسل له أمراً تلغرافيا بتحاشى كل تعقيدات قد تنشأ عن تصرفه بهذه الطريقة . وذكرت أنها لن تتحمل نتائج ماقد يحدث ، وأنها قد أبرقت إلى سلطاتها للاسراع بارسال

---

(١) فخرى باشا إلى مكيافيلى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ .
A.I. 1/2. fasc. 11. No. 113. annexe.

(٢) الوثيقة السابقة .

السفينة الحربية « الخرطوم » الموجودة أمام بيلول وعليها قوات لرهيطة إلى هذه الناحية الأخيرة ، ولتنفيذ الأوامر السابقة التى صدرت إلى الجعفرية[1] . وطلبت الحكومة المصرية فى نفس اليوم من الحكومة البريطانية إرسال إحدى سفنها الحربية بسرعة الى رهيطة « وتحمل أوامراً بعدم الاعتراف بأى سلطة غير سلطة الخديو تحت السلطان ، حتى تمنع بوجودها أو بتدخلها كل تعقيدات ممكنة ، إذا ماأصر القبودان الايطالى على موقفه » .[2]

اضطرت الحكومة الخديوية إذاً إلى دعوة إنجلترا لإرسال سفينة إلى سواحل البحر الأحمر ، توكيداً لسيادتها ، ومنعا لوقوع خسائر ضرورة . وكان هذا العمل دبلوماسية ولكنه كان يدل على الضعف الذى وصلت اليه الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت .

وأعلنت الحكومة الايطالية أن هذا التصرف لايتفق مع « العلاقات الودية » القائمة بينها وبين مصر ، واحتجت « ضد كل عمل من طبيعته تغيير الوضع القائم فى عصب وماحولها » !![3] ثم أعلنت أن فريجيريو يقود قطعتين حربيتين ، وسيعمل على تنفيذ الأوامر الصادرة له ، وأنه سيقاوم « الخرطوم » اذا ماحاولت إنزال القوات الموجودة على ظهرها ، وحملت الحكومة المصرية كل النتائج المترتبة على هذا العمل المفاجىء الغامض !!

وشعرت مصر بتعدى إيطاليا على حقوقها ، فأعلنت أنها ستتخذ كل ما فى وسعها لتوكيد سلطتها على الساحل الافريقى للبحر الأحمر ، ولكنها أرادت أن تعرف رد إنجلترا على الطلب الذى قدمته لها فى ٢٤ أغسطس بشأن إرسال سفينة حربية بريطانية إلى رهيطة قبل أن تأخذ قراراً حاسما ونهائيا فى

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) كوكسون إلى جرانفيل فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 46.

(٣) مكيافيللى إلى مانشينى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 11. No. 115

الموضوع[1] . وكان مانشينى ، وزير الخارجية الايطالية ، قد تطوع بارسال معلومات خاصة لحكومة لندن : « إن أراضى رهيطة تقع فيما وراء الحدود الجنوبية للمتلكات الايطالية فى عصب ، ولكن سلطة رهيطة – الذى وقع معنا على معاهدة صداقة وتعاون مشترك – قد باع لنا جزء كبيراً منها ، فمن الطبيعى أن نعتبره كرئيس مستقل . ولذلك فاننا لا نستطيع أن نوافق على إنزال القوات التى لا تهدف إلا تغيير الوضع القائم بالرغم منا ، وهو ماتفقنا على ضرورة احترامه »[2] . وأضاف أن قائد القطعتين الحربيتين الموجودتين بالقرب من عصب سيقاوم عملية إنزال القوات المصرية هناك ، ثم طلب إلى اللورد جرانفيل باسم الصداقة « أن ينصح الحكومة المصرية بالامتناع عن القيام بعمل استفزازى خطروغير متزن »[3] .

وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية واضحا وقاطعا ، ولا يقبل المساومة : « رغما من أن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] لا ترغب فى إثارة هذه المسألة .. وهى تعتبر مسألة لا جدال فيها ، ألا تعترض أقل اعتراض اذا ماتصرفت الحكومة المصرية طبقا لحقوقها التى أيدتها فيها حكومة صاحبة الجلالة [الملكه] دائما ، والتى تعتقد أنها حقوق ثابتة »[4]. وظهر جليا أن الحكومة البريطانية لن توافق على أى عمل يتعارض مع مبدأ إمتداد سيادة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، خصوصا وأن المحافظة على هذا المبدأ كانت فى غاية الأهمية بالنسبة لبريطانيا ، كما كانت هناك إحدى المعاهدات السارية المفعول والتى تعهدت فيها مصر بعدم التنازل عن أى جزء من أراضيها لدولة أجنبية ، دون موافقة انجلترا ، وهى معاهدة الصومال الشهيرة المعقودة بين الدولتين فى سنة ١٨٧٧[5] .

---

(١) كوكسون إلى جرانفيل فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No. 48.

(٢) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No. 67.

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) منابريا إلى مانشينى فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12. No. I.

(٥) الوثيقة السابقة .

ولكن الجنرال منابريا ، سفير ايطاليا فى لندن ، كتب إلى مانشينى ، وزير الخارجية ، فى يوم ٢٥ ثم يوم ٣١ أغسطس وإدعى أنه لم يكن من حق إنجلترا أن تقطع فى مسألة السيادة هذه ، التى كانت هى نفسها تشك فيها إلى أن وافقت على هذا المبدأ وعملت على تطبيقه . لم يوافق منابريا على الاعتراف بالسيادة العثمانية على كل ساحل البحر الأحمر ، وإدعى أن كل من تركيا ثم مصر قد حاولا دائماً الاستيلاء على هذه السواحل ، ولكنهما لم يتمكنا إلا من الإقامة فى بعض النقط ، ولقوا معارضة فى نقط أخرى . ولكن هذا الإدعاء لم يمنع منابريا من تفضيل إتباع الحذر ، وأصر على ضرورة ذلك فى نهاية تقديره قائلا : « وهكذا تتركنا إنجلترا بمفردنا وجها لوجه أمام الحكومة المصرية ، فعلى الملك [الإيطالى] فى هذا الموقف ألا تستشير سوى مصالحها ، دون أن تتناسى نتائج الأفعال التى قد تقوم بها »[1] .

لقد عجزت إيطاليا عن الوصول بمفردها إلى حل ودى مع مصر . وكان اللورد جرانفيل فى « والمير كاسيل » ، فأبرق له الجنرال منابريا ليحدد له مقابلة فى أقرب وقت « .. حتى يمنع حدوث أى تعقيدات مؤسفة »[2] . واطمأنت إيطاليا بعد هذه المقابلة مع جرانفيل وجلادستون ، إذ أنها حصلت على تأكيدات ضد أى خطر لصدام مسلح مع الحكومة المصرية ، ذلك أن جرانفيل قد إنتهز الفرصة التى سنحت عندما طلبت منه مصر إرسال سفينة حربية إلى رهيطة ، ونصحها بالتصرف بحكمة ، وبألا تعمل على خلق المشاكل[3] . ووعد جرانفيل الجنرال منابريا بتجديد نصائحه وتكرارها ، كما تحدث جلادستون بنفس اللهجة وبطريقة مطمئنة . وكانت الحكومة البريطانية قد نصحت مصر ، قبل يومين من هذه المقابلة : « إن حكومة صاحبة الجلالة لاتوصى مصر باثبات حقها على رهيطة بانزال جنودها فى هذه الناحية ،

---

(١) منابريا الى مانشينى فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12. No. 1.

(٢) منابريا الى مانشينى فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12. No. 8.

(٣) منابريا الى مانشينى فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12. No. 9.

خصوصا وأن مثل هذا التصرف قد يتسبب فى خلق تعقيدات يمكن تحاشيها بمحادثات مقبلة بين الحكومتين ذات الشأن »[1] وكان هذا هو نفس الرد الذى كانت تأمل فيه حكومة روما . فتحدث الجنرال منابريا عن العلاقات الودية التى سادت بين إنجلترا وإيطاليا منذ تولى جلادستون الحكم ، وعن الصدق الذى أظهرته الحكومة الايطالية فى تعاونها مع إنجلترا فى كل المسائل الأخيرة ، وأكد ثقته التامة فى أنهما سيتصرفان بنفس الطريقة فى هذه المسألة أيضاً[2] .

(٥) – الحق والقـوة :

إختلف موقف إيطاليا فى القاهرة ، عن موقف سلطاتها الدبلوماسية فى لندن . ذلك أن ميكافللى ، القنصل الايطالى فى القاهرة ، قدم لوزير خارجية مصر مذكرة خاصة برهيطة ، أثار فيها مسألة التحقيق ، وإتهم فيها الحكومة المصرية بوجود ضلع لها فيها . ولقد طلب منه زميله الانجليزى أن يسحب هذه المذكرة ، وذكر له بطريقة خاصة وسرية أنه قد إستلم تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية لإغراء مصر على التراجع فى مسألة إنزال جنودها فى رهيطة ، مما يغير الموقف . ورغم إصرار القنصل العام البريطانى فان مكيافيللى قد ذكر له أن مثل هذه المذكرة أقل خطراً بكثير من مذكرة إحتجاج رسمية . ثم أبلغه أنه سيطلب تعليمات جديدة من روما .[3] ولم تكن إيطاليا ترغب فى التراجع عن موقفها .

ولم تجد الحكومة الخديوية أمامها إلا أن تكتب مرة جديدة إلى الحكومة الايطالية . ولم تكن المذكرة الايطالية فى ٢٤ من أغسطس أو المذكرة الأخرى فى يوم ٢٧ منه قد أنكرت وجود العلم المصرى على رهيطة ، أو صدق تلك

---

(١) جرانفيل الى كوكسون فى ١ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 14/1142. No. 158.

(٢) جرانفيل إلى مكدونيل فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/312 B. No. 374

(٣) ميكافيللى إلى مانشينى فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12. No. 15.

الفقرة التى جاءت فى مذكرة دى مارتينو بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ ، والتى ذكرت أن الحكومة الايطالية نفسها قد إعترفت بأن الباب العالى قد رفع العلم التركى فى عام ١٨٦٣ على كل الساحل حتى رهيطة . فلم تكن مصر إذن هى التى تسعى إلى تغيير « الوضع القائم » فى البحر الأحمر . ولما طلب كايرولى فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ الإحتفاظ بالوضع القائم حتى تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب ، لم تكن المسألة تخص إلا الساحل وجزر عصب . وكانت هذه بالفعل هى أول مرة تذكر فيها الجزر . وشرحت الحكومة المصرية الموقف بمذكرتها فى ٧ من يوليو التى إعتقدت أنها ستقضى على كل طعن أو شك فى حقوقها على سواحل البحر الأحمر ، وإعتقدت أن محتلى عصب سيحافظون من جانبهم على « الوضع القائم » الذى طلبوا منها مراعاته ، فامتنعت عن القيام بأى عمل فى عصب ، وإنتظرت رد الحكومة الايطالية . ولكن حكومة روما لم تتكرم بارسال أى رد . ورغماً عن تأكيد إيطاليا رسميا بأنه ليس لها فى عصب أى نيات إلا مجرد تجارية وعلمية ، فانها قد قامت بانزال معدات حربية على ذلك الساحل . وبعد قليل ، وفى أثناء زيارتهم لبيلول ، ورغما عن وجود العلم المصرى ، فان جيوليتى والقبودان فريجيريو قد أعلنا لشيخ الناحية أن كل الساحل ملك لإيطاليا حتى رأس عسول . ولم تعترف الحكومة الايطالية بسلطة مصر على بيلول إلا بعد قتل أعضاء حملة جيوليتى ، وذلك حينما تقدمت إلى الحكومة المصرية وطلبت منها البحث عن المجرمين ومعاقبتهم . وأخيراً فهذه إدعاءات جديدة على جزر جديدة من الساحل ، على ناحية رهيطة .. فلا يمكن إتهام الحكومة المصرية بالعمل على تغيير « الوضع القائم » فى عصب ، كما أن المراسلات الرسمية بين الحكومتين تثبت أن رهيطة لم تدخل بطريق مباشر أو غير مباشر فى مسألة عصب[1]

---

(١) أنظر مذكرة فخرى إلى مكيافيللى فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ – رقم ٧٠٨ – مرفقة برسالة مكيافيللى إلى مانشينى A.I. 1/2. fasc. 12.

وصورة مرفقة برسالة كوكسون إلى اللورد جرانفيل فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

F.O. 141/144. No. 243.

وإذا خضع أحد الشيوخ المحليين ، وهو موظف يتقاضى راتبا ، لضغط عملاء إحدى الحكومات الأجنبية ، ووافق على بيع أراضى لا يمتلكها أو على التوقيع على إتفاقيات ليس لها صفة فى إبرامها ، فمن الطبيعى أن يكون هذا البيع وهذا الاتفاق باطلا نصاً وروحا ، إذ أن تلك الأعمال لا يمكن أن تؤثر على حقوق السيادة الإقليمية للدولة . وكانت هذه هى حالة برهان . فكتب فخرى باشا إلى الإيطاليين ، شارحا لهم أن شيخ رهيطة الذى يصفونه بأنه سلطان ، ليس إلا واحد من المشايخ العديدين الذين يخضعون لحكومة مصر ويخدمونها . وأرسل إليهم نسخة من خطاب برهان ، الذى كان قد أرسله إلى حاكم عام السودان فى وقت شراء شركة روباتينو لقطعة من الارض فى عصب ، مما يثبت بوضوح أن مندوبى الحكومة الايطالية قد أرساؤوا وأخطئوا فهم حقيقة مركز هذا الشيخ . وأراد فخرى باشا أن يكون قاطعا فى حججه مع الايطاليين ، فأرسل إليهم فى نفس الوقت الإيصالات التى وقع عليها هذا الشيخ عند إستلامه لمرتبه ، منذ بداية الحكم المصرى فى هذه الأقاليم حتى قرب ذلك الوقت[1] .

وأخيراً فان مصر قد رفضت الإتهام الذى وجهته إليها إيطاليا بالسعى إلى صدام مسلح مع القوات الإيطالية ، كما رفضت تحمل مسؤولية الحوادث التى قد تنجم عن إستخدامها لسلطتها على أراضيها وتحت ظل علمها . وأبلغت مصر إيطاليا أنها تنتظر منها رداً بشأن عصب ، وأظهرت تحفظها ، وإحتجت رسميا على أى إعتداء يقع على أراضيها ، وأعلنت إحتفاظها بكل حرية للعمل ، وبكل مالديها من وسائل وقوة ، لإجبار الغير على الاعتراف بحقوقها وخصوصا بعد ما حاولوا تناسيها[2] .

ولكن مكيافللى أصر على موقفه ، وأدعى أن أحداً من الموظفين الإيطاليين

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة .

الذين قاموا بزيارة رهيطة أخيرا لم ير العلم المصرى مرفوعا عليها ، رغم ثبات الحكومة الخديوية على ذكرها أنه مرفوع هناك بالفعل . وذكر أن « السلطان » برهان قد إعتبر نفسه دائما على أنه مستقل كل الإستقلال عن تركيا ومصر . أما النتائج التى أرادت مصر أن تبنيها على المذكرة الايطالية فى ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ فان مكيافيللى قد إدعى « أن الخطأ الجغرافى الذى حدث فى مذكرة دى مارتينو لا يثبت أى شيء ، وذلك لأنه مجرد خطأ »[١] . لقد إفتقرت حقوق مصر إلى القوة لتدعيمها وإثباتها .. ولكنا نلاحظ فى ذلك الوقت أن لهجة الإيطاليين قد أصبحت أكثر إعتدالا ، ونجد أن مكيافيللى يعلن : « أن النيات التى ينسبونها للحكومة الإيطالية لإقامة محطة عسكرية فى عصب لاتستند إلى أى أساس من الصحة .. ولايمكننى أن أقبل أن يثير القبودان فريجيريو شفويا ، ولكن باسم ايطاليا ، أى إدعاءات بشأن رهيطة ، وبشأن الساحل الممتد حتى رأس عسول ، وذلك فى الوقت الذى نعتبر فيه أن لنا الحق فى مجرد المطالبة بالإحتفاظ بالوضع القائم فيما يجاور عصب ، فالمسألة إذن ليست أكثر من سوء تفاهم واضح ، وأسرع من ناحيتى فى القضاء عليه »[٢] .

فما الذى حدث ؟ الحقيقة هى أن هذه التصريحات التى ذكرت أن إيطاليا لن تقيم منشآت عسكرية فى عصب ، وهذا التبرؤ من الإدعاءات الشفهية الخاصة برهيطة وبالساحل الممتد حتى رأس عسول ، كانت كلها نتيجة لتدخل من جانب وزارة الخارجية البريطانية فى الموضوع .

---

(١) ميكافيللى إلى شريف باشا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12.

(٢) الوثيقة السابقة .

obeikandl.com

الفصل السادس عشر

مستعمرة التاج

كانت ايطاليا تعلم أن موقف انجلترا الثابت يتلخص فى الإحتماء وراء إتفاقية سنة ١٨٧٧ ، التى تعترف بسلطة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر والساحل الجنوبى لخليج عدن ، وأن إنجلترا تسعى من وراء هذا الموقف إلى منع أى دولة أخرى من النزول إلى تلك السواحل والإقامة فيها . ولذلك فان إيطاليا حاولت أن تنظم صلات بين سلطاتها فى البحر الأحمر والسلطات البريطانية فى عدن ، بدعوى التعاون فى محاربة تجارة الرقيق ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى الحصول على إعتراف رسمى لمنشأتها فى عصب ، ولو بطريق غير مباشر . وسنحت لها فرصة مواتية للتقدم بمناورتها فى أثناء قتل بعثة جيوليتى عند بيلول .

(١) – التعاون بين السلطات المحلية :

تقدمت إيطاليا باقتراحها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى نفس الوقت الذى طلبت فيه ارسال سفينة حربية بريطانية لحضور التحقيق فى بيلول . وإنتهز الجنرال منابريا الفرصة لكى يتحدث مع اللورد جرانفيل عن عصب ، وقال أنه سيكون من اللازم الوصول إلى إتفاق مبدئى بين المنشأة الإيطالية فى عصب ، وعدن البريطانية ، خصوصا وأنه سيكون بينهما علاقات بحكم الضرورة ، وذلك لتسهيل الإتصال بين السلطات فى كل منهما ، ودون أن يمس ذلك المسائل التى ظهرت بشأن السيادة على تلك الأقاليم[1] . ولكن جرانفيل أبدى تحفظه ، ولم يعط أى إجابة سريعة . واعتقد منابريا أنه يمكن انتظار الرد الذى

---

(١) منابريا إلى مانشينى فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. Fasc. 10. fol. 50.

وعده به جرانفيل ، قبل أن يقرر إمكانية إقحام بريطانيا رسميا ، بجعلها ترسل علمها الى بيلول[1] . ومر أسبوعان بين أخذ ورد بشأن حضور السفن إلى بيلول ، قبل أن تتقدم ايطاليا باقتراحاتها المكتوبة .

وأرسل الجنرال منابريا إلى اللورد جرانفيل بمذكرتين : الأولى لفتت نظر الوزير البريطانى إلى ضرورة الوصول إلى إتفاق مبدئى بين القوميسيير الايطالى فى عصب والمقيم البريطانى فى عدن بشأن أولا : تبادل المراسلات عن كل المسائل الهامة محليا ، دون أن يمر ذلك عن طريق الحكومتين الأوربيتين ، وثانيا : التعاون بين محاربة تجارة الرقيق ، وفى تنفيذ المعاهدات أو اللوائح التجارية ، وفى كل المسائل التى لها طابع المصلحة العامة والإنسانية[2] . أما المذكرة الثانية فقد ذكرت أن برانكى القوميسيير الايطالى فى عصب قد اقتنع باستمرار تجارة الرقيق فى الأقاليم القريبة من الخليج المذكور .. وفى بيلول (مصرية) [كذا] . ولذلك فان الحكومة الايطالية قد أمرت برانكى بمنع هذه التجارة فى حدود سلطته ، وسمحت له إن لزم الأمر بالتراسل مع حاكم عدن لإعطائه كل المعلومات التى يمكنه أن يحصل عليها بهذا الخصوص . كما أن الحكومة الايطالية قد قررت أن ترسل إلى عصب إحدى السفن الحربية التى يمكنها أن تراقب السفن التى تعمل فى تجارة الرقيق[3] .

ولقد تركت إنجلترا الاقتراحات الايطالية لفترة من الوقت دون إجابة . ولكن موقف إيطاليا إزداد مع الزمن تصلبا فى مسألة رهيطة ، فقررت وزارة الخارجية البريطانية إستخدام هذه الاقتراحات لتحديد نشاط ايطاليا وادعاءاتها فى البحر الأحمر . ولم تكن انجلترا ترغب فى تحديد هذا النشاط فى عصب

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) اتفاق مبدئى بين .... مرفق برسالة منابريا الى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١
F.O. 170/311 No. 281.

(٣) مذكرة ، الجنرال منابريا الى اللورد جرانفيل فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨١ – مرفق/٢ برسالة منابريا إلى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 170/311. No. 281.

فقط ، ولكنها أرادت أيضا أن تحدد مظاهر وأشكال وجود إيطاليا فى هذه الناحية .

فكلف جرانفيل ماكدونيل فى سبتمبر سنة ١٨٨١ بأن يبلغ مانشينى أنه اذا كانت الحكومة الايطالية مستعدة « للتوقيع على عقد رسمى مع مصر » يؤكد شراء أراضى عصب ، وبشرط أن تظل المنشأة الايطالية هناك – طبقا للتأكيدات السابقة – تجارية بحتة ، فلا تحصن ولن تستخدم كقاعدة بحرية أو حربية - فان الحكومة البريطانية ستقدم هذا الاقتراح لحكومتى القاهرة والقسطنطينية وتؤيده . وأضاف أنه من المتوقع أن تطلب مصر إضافة فقرة خاصة لمنع مرور الأسلحة والذخائر إلى الحبشة[١] .

وفى اليوم التالى أعلن مانشينى أن إقتراح اللورد جرانفيل يتمشى تماما مع وجهات نظر الحكومة الايطالية ، ومع التأكيدات التى أعطاها سلفه ، وأنه لا يرى أى إعتراض على الفقرة المطلوبة الخاصة بمنع مرور الأسلحة إلى الحبشة .[٢] وإقترح مانشينى أيضا إضافة مادة تشهد بانضمام إيطاليا إلى الإتفاقية المصرية الخاصة بالغاء تجارة الرقيق ، وذلك فيما يتعلق بعصب .[٣] وانتهز الفرصة لكى يعرب عن أمله فى ألا تعارض انجلترا فى الاتفاق على إقامة إتصالات منتظمة بين السلطات البريطانية فى عدن وسلطات عصب الإيطالية .[٤]

---

(١) جرانفيل الى مكدونيل فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١
F.O. 170/312 B. No. 278.
وأنظر ، مذكرة ، روما فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١
A.I. 1/2. fasc. 12. fol. 32.

(٢) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١
F.O. 170/305. No. 356.

(٣) مانشينى الى متاريا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ .
S.P. Vol. Lxxxii (C. 3300). No. 102.

(٤) ماكدونيل الى جرانفيل فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١
F.O. 170/305. No. 356.

وإقترحت الحكومة الايطالية أن تكتب مشروعا لإتفاقية ووافق جرانفيل على الإقتراح بشرط أن يطلع عليه أولا [1] فأعدت الحكومة الإيطالية هذا المشروع وسلمه مانشينى إلى السفير البريطانى فى روما فى يوم ٩ أكتوبر ، وقام هذا السفير بتحويله إلى لندن [2] وإقترح جرانفيل إدخال بعض التعديلات[3]، ولم ير مانشينى مايوجب الإعتراض . بل إن الوزير الايطالى قد أضاف أن حكومته مستعدة للتفاوض مع الباب العالى نفسه للوصول إلى إتفاق على كل هذه المسائل ، وأعرب عن ثقته فى أن يقوم جرانفيل بأن يطلب من حكومة تركيا وحكومة مصر الموافقة على الإتفاقية المقترحة [4]

وأرسل اللورد جرانفيل بصورة من هذا المشروع إلى دافرين فى القسطنطينية ، وطلب منه تحويلها للباب العالى ، وأن يذكر له فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية ترى أن قبول هذا المشروع هو فى صالح كل من تركيا وإيطاليا ، وذلك منعا لنشوء تعقيدات يمكنها أن تظهر إذا ما إستمر الاحتلال الايطالى لمصب على أساس غير منتظم ومحدد[5] ، كما كان عليه الحال فى ذلك الوقت . وقام السير إدوارد ماليت بنفس مهمة دافرين لدى ناظر الخارجية المصرية فى القاهرة [6]

---

(١) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. Tél. No. 70.

(٢) جرانفيل إلى ماكدونيل فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 392.

(٣) باجيت إلى جرانفيل فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No. 377.

(٤) جرانفيل الى باجيت فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 457 A.

(٥) باجيت إلى جرانفيل فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 412.

(٦) جرانفيل الى دافرين فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١
S.P. Vol. Lxxxii (c. 3300.). No. 119.

(٧) جرانفيل إلى السير ادوارد ماليت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/142. No. 225.

(٢) – موقف مصـر وتركيـا :

وافق رئيس وزراء تركيا على أن ينصح السلطان بقبول الاتفاقية ، ولكنه طلب بعض الاستفسارات عن المادة الخامسة منها[١] والتى كان نصها : « ستتفق الحكومات الايطالية والمصرية والبريطانية على وضع الأسس والطرق والتسهيلات اللازمة للتراسل والتعاون المتبادل بين سلطاتها المحلية والتى تخضع لها ، وذلك من أجل الاتجاهات المشتركة التى لها طابع المصلحة المحلية ، والتى تدخل فى إختصاص هذه السلطات »[٢] . ولما كان مانشينى يخشى ظهور العقبات التى قد تعوق تحقيق الاتفاقية وإتمامها ، فانه أعلن أنه ليس لديه أى دافع للاصرار على هذه المادة .[٣]

وجاء شريف باشا إلى الوزارة ، وإعتقدت إيطاليا فى إمكانية الحصول على حل فى مصلحتها منه . ولكن إيطاليا إحتفظت بمسألة التحقيق فى بيلول لتهديد مصر والضغط عليها ، وحاولت أن تساوم بها علاوة على ذلك فى مسألة عصب . وكتب مانشينى يذكر أن شريف باشا لا يحتفظ لايطاليا الا بشعور الود ، وأن الحكومة الايطالية ستحرص على ألا تخلق له المصاعب منذ أول إستلام الحكم بسبب مشاكل حدثت فى عهد سلفه .[٤] ولكن سرعان ما ظهر لايطاليا أن شريف باشا لا يوافق على تقديم تنازلات إقليمية . ذلك أنه قد رد على الادعاءات الايطالية التى ذكرت أن العلم المصرى لم يرفرف مطلقا على رهيطة ، مستندة فى ذلك على تصريحات الشيخ برهان الذى إعتبره الايطاليون كسيد مستقل عن تركيا وعن مصر ، وأعلن أن البيانات الثانية التى أرسلها وزير الخارجية المصرى السابق فى مذكرته يوم ٨ سبتمبر عن خضوع هذا

---

(١) دافرين الى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No.123

(٢) باجيت الى جرانفيل فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/302. No. 377. et annexes.

(٣) باجيت الى جرانفيل فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. Tél. No. 84.

(٤) مانشينى الى دى مارتينو فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 19.

الشيخ للحكومة الخديوية ، والدلائل التى يمكن لمصر أن تظرها لكى تثبت أن علمها قد ظل مرفوعا على رهيطة منذ إستلام مصر لادارة هذه السواحل كافية لاجبار ايطاليا على الاعتراف بثبوت حقوق مصر .[١]

فلم يكن من الحكومة الايطالية إلا أن وصفت التحقيق الذى حدث فى بيلول بأنه « مهزلة تمثيلية » ، وطلبت فتح تحقيق جديد يعهد به إلى مندوب مصرى ومندوب آخر إيطالى ، مزودين بكل السلطات اللازمة للبحث عن المعتدين ومعاقبتهم عقوبة مثلى مع شركائهم من بيلول .[٢] فلم يتراجع شريف باشا ، ووافق على فتح تحقيق جديد ، برئاسة على باشا رضا ، الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر ، ولم يتردد فى قبول مندوب إيطالى فى هذه اللجنة ، للعمل مع المندوبين المصريين « للبحث عن المعتدين وشركائهم والتحقيق بدقة فى المسألة » .[٣] ولكنه رفض إعطاء هذه اللجنة حق محاكمة الأهالى أو إصدار أى أحكام ضدهم ، وحدد أن المحاكمة ستظل من إختصاص النظام القضائى المصرى ، الذى لن يتردد فى معاقبة من تثبت إدانته معاقبة رادعة[٤] .

ولكن بعض المشكلات والمصاعب نشأت بعد ذلك ، فلم يبدأ هذا التحقيق الجديد إلا فى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٢ ورأسه عبد الرحمن رشدى بك ، وانتهى قرب نهاية شهر مايو . وشهد المندوب الايطالى بنفسه بصعوبة العثور على المعتدين[٥] .

وكان هذا هو جو العلاقات المصرية الايطالية فى ذلك الوقت . ولم يكن هذا الجو مما يسهل على مصر قبول الاقتراحات الايطالية الخاصة بعصب . ولم

---

(١) شريف باشا الى ميكافيلى فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 9.

(٢) مانشينى الى دى مارتينو فى ١٦ أكتوبر ، ودى مارتينو إلى شريف فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 13.

(٣) مصطفى فهمى الى دى مارتينو فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) الوثيقة السابقة . A.I. 1/2 fasc. 13. fol. 67.

(٥) أنظر . A.I. 1/3. fasc. 17

يرحب مصطفى باشا فهمى ، ناظر الخارجية المصرية ، بمشروع الاتفاق مع ايطاليا ، الذى كان يعنى تنازل مصر عن أراضى عصب ، والاعتراف بهذا التنازل . أما تجران بك ، سكرتير عام الوزارة ، فانه لاحظ أن الفقرة التى تنص على أن المنشأة الايطالية لن يكون لها إلا صفة تجارية هى فقرة خادعة ، وليس لها أى قيمة ، مادام التصريح بارسال سفن حربية الى خليج عصب وإرسال معدات حربية يجعل من هذه الناحية مركزاً حربيا بالفعل[1]. وشرح له السير ادوارد ماليت ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، أنه من الواضح أنه ليس لمصر القدرة على زحزحة الايطاليين من عصب ، ولذلك فانه من المستحسن تنظيم هذا الاحتلال باتفاقية رسمية .[2] ولكن تجران بك أعلن – رغم هذه الاجابة الواضحة ، والمريرة فى صراحتها – أن الحكومة المصرية كانت تثق تماما فى تأييد الحكومة البريطانية لها تأييداً أدبيا فى مسألة عصب ، وأنها كانت ولا تزال تأمل فى أن يؤدى استمرار هذا التأييد الى شعور الايطاليين بصعوبة موقفهم إلى درجة تجبرهم على الانسحاب . ولكن توقيع الاتفاقية سيقضى على هذه المصاعب التى تواجه الايطاليين الذين سيحصلون على قاعدة ثابتة فى البحر الأحمر ، وسيعملون على توسيعها بدون أدنى شك .[3]

وكتب مصطفى باشا فهمى إلى القنصل العام البريطانى مبلغا إياه رسميا أنه ليس من حق الحكومة المصرية أن تتصرف فى الأراضى التابعة للدولة العثمانية ، كما أن الباب العالى حريص بدون شك على الاحتفاظ بالفرمانات العديدة التى تنص على الجزية ، والتى تدخل خليج عصب – مثل باقى الشاطىء الغربى للبحر الأحمر – فى خديوية مصر . فرغما عن شعور الود تجاه الحكومة البريطانية ، ورغما عن رغبتها فى إجابة النصيحة الودية التى طلبت منها ، فإن الحكومة الخديوية لا تستطيع الموافقة على اتفاقية صيغت بالشكل الذى عرضت

---

(١) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/144. No. 353.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/144. No. 358.

به عليها . ولما كانت الحكومة الخديوية ترى فى الاستمرار فى موقفها الودى الذى رسمته لعلاقاتها مع الدول الصديقة ، فانها مستعدة كما ذكرت ذلك للقنصل العام الإيطالى فى مصر ، لكى تدخل فى مفاوضات لتنظيم موقف شركة روباتينو فى عصب ، طبقا للشروط التى سيتفق عليها . ويمكن للحكومة المصرية أن تعمل إتفاقية ليس لها أى صفة سياسية مع شركة روباتينو ، تمنح بها لهذه الشركة ملكية مساحة محددة من الأرض ، مع بعض الامتيازات ، ولكنها تحتفظ لنفسها بجميع حقوق السيادة والادارة الاقليمية ، بكل مالها من مظاهر[1] .

فأعلن السفير الايطالى فى لندن للورد جرانفيل أن هذا الرد قد أثار دهشة الحكومة الايطالية . ولكن إيطاليا كانت لاتزال ترغب فى الحصول على وساطة إنجلترا ، فأعلنت أن المسألة قد يكون أصابها بعض سوء التفاهم ، وأظهرت استنادها إلى توسط الحكومة البريطانية حتى لاتقوم الحكومة المصرية باتخاذ موقف مقاومة من جديد ، مما سيمنع الوصول إلى تلك الاتفاقية ، التى سيستفيد منها كل اصحاب المصالح المتصلين بها[2] . ولم ترغب إيطاليا فى ترك المسألة عند ذلك الحد ، فابلغ مانشينى السفير الانجليزى فى روما أن كل من كورتى ، السفير الايطالى فى القسطنطينية ، ودى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى مصر ، سيواصلان كما فعلا حتى ذلك الوقت الامتناع تماما عن أى تصرف فى هذه المسألة ، إذ أن الحكومة الايطالية ترغب فى ترك المفاوضات كلها بين يدى الحكومة البريطانية ، التى تكرمت بقبولها .[3] ثم طلب السفير الايطالى فى لندن من جرانفيل أن تقوم الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة المصرية لكى تقبل الاتفاقية المقترحة الخاصة بالمنشأة الايطالية فى خليج

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى السير ادوارد ماليت فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة : ماليت الى جرانفيل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/144. No. 372.

(٢) مذكرة منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ ديسمبر ١٨٨١ .
S.P. Vol. LXXXII. (c. 3300.) No. 134.

(٣) باجيت إلى جرانفيل فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.I. 170/306. No. 447.

عصب[1] . وكان جرانفيل قد وعد الجنرال منابريا بذلك ، فكلف السير إدوارد ماليت باستمرار الاتصال بالحكومة المصرية فى صالح هذا المشروع ، وأن يحاول إقناعها بأهمية إجابة رغبات الحكومة الايطالية[2] .

(٣) – حقوق السيادة :

كانت مسألة رهيطة قد تسببت فى تلبد الجو . ذلك أن القبودان هيلتون ، قائد السفينة الحربية البريطانية دراجون Dragon قد أبرق من عدن فى يوم ١٢ ديسمبر أنه قد علم من برانكى ، القوميسير الايطالى فى عصب ، يوم ٩ منه ، أنه قد وقع على معاهدة مع السلطان برهان تضع أراضى ذلك الشيخ بما فيها رهيطة تحت الحماية الايطالية ، وأن هذه الأراضى تمتد حتى أوبوك ، وأن القوميسير قد أعطى علما ايطاليا لبرهان ، قام هذا الأخير برفعه عدة مرات على رهيطة . ولقد أفهم القوميسير الايطالى القبودان الانجليزى أن هذه المعاهدة قد أبرمت بينه وبين برهان ، ولكن الحكومة الايطالية لم تصدق عليها بعد[3] .

فاضطر اللورد جرانفيل إلى أن يذكر الحكومة الايطالية بالتأكيد الذى أعطته ، والذى ذكرته برقية ماكدونيل ، الوزير المفوض البريطانى فى روما ، فى يوم ٢٧ من أغسطس ، والذى ينص على أنه ليست لديها أية نية للتوسع إقليميا بجوار عصب[4] . وأجاب مانشينى بأنه لايعلم تفاصيل لاتفاقية الجديدة مع برهان ، ووعد بأن يطلب إلى برانكى تفسير الأمر ، وأضاف أنه سيصدر أمره بعدم تكرار رفع العلم الايطالى على رهيطة[5] . ثم أمر القنصل

---

(١) جرانفيل إلى باجيت فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 500.

(٢) جرانفيل الى ماليت فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/142. No. 246.

(٣) ماليت إلى جرانفيل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tel. No. 118.

(٤) جرانفيل الى باجيت فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 517.

(٥) باجيت الى جرانفيل فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 468.

الايطالى فى عدن بارسال سفينة خاصة إلى عصب ، تطلب من ر الكى إجابة برقية سريعة ، حتى يتمكن من فهم ما حدث[1] . وكتب فى نفس الوقت إلى السفير الانجليزى فى روما : « إننى أكرر من جديد تصريحى السابق ، وهو أننا مصممون على ألا نتعدى الحدود الحالية لممتلكاتنا فى عصب ، أو نفرض حمايتنا على أراضى برهان ، وهو الذى نحرص على ألا يكون لنا معه إلا علاقات صداقة ومعونة متبادلة »[2] .

ولكن مانشينى لم يكن فى حقيقة الأمر مستعداً للتخلى عن رهيطة ، وأصر على أن حكومته لا تستطيع الاعتراف بالسيادة المصرية على رهيطة ، لأن ذلك سيتسبب فى ضياع قيمة الصكوك التى إشترت بها أراضى عصب نفسها[3] . ولكنه أضاف بأن المسألة كانت مختلفة بالنسبة لبقية الساحل الغربى للبحر الأحمر إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب وفيما عدا رهيطة ، وذكر أن الحكومة الايطالية كانت مستعدة ، كما أعلنت ذلك رسميا ، ألا تزيد مساحة ممتلكاتها فى البحر الأحمر[4] .

وإضطر اللورد جرانفيل أمام هذا الموقف المائع بشأن رهيطة إلى أن يذكر حكومة روما بأنه سيكون من الصعب الحصول على موافقة مصر على مشروع الاتفاقية ، مالم تعترف إيطاليا بسيادة سلطان تركيا وتحت إدارة خديوية مصر ، على كل الساحل الواقع إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، كما ذكر فى مشروع الاتفاقية[5] .

---

(١) باجيت الى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. Tél. No. 88.

(٢) مانشينى الى باجيت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 170/306. No. 470

أنظر S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300) No. 149.

وباجيت الى مانشينى فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 124.

(٣) باجيت الى جرانفيل فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 471

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) جرانفيل الى باجيت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 527

وكان السلطان من ناحيته يرفض التنازل عن الحقوق الاقليمية للدولة ، وأرسل الباب العالى إلى شريف باشا برقية يبلغه فيها أنه لا يعارض فى الوصول إلى إتفاق بشأن عصب ، على أساس خضوع الاحتلال الايطالى لعصب الذى سيسمح به هذا الاتفاق ، لقانون ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٨ ، وهو القانون الذى يبيح للأجانب حق ملكية الأراضى فى الدولة العثمانية[١] .

وهكذا نرى أن إيطاليا قد إزدادت طمعا ، وبعد أن كانت تسعى للحصول على إعتراف بمركزها فى عصب ، أخذت تحاول إخراج رهيطة عن السيادة العثمانية . وكانت إنجلترا قد جعلتها تعتقد فى إمكانية الوصول إلى إتفاق مع مصر بشأن عصب ، ولكنها رأت أن سلطات القاهرة والقسطنطينية تعارض فى الإعتراف بمركز إيطاليا فى عصب نفسها ، وتريد معاملتها على أساس أراضى بيعت لرعايا أجانب فى الدولة العثمانية . فاضطر مانشينى إلى الكتابة إلى كورتى ، سفيره فى القسطنطينية ، شارحا له أن المسألة لا تخص إلا السيادة على عصب التى كانت فى أيدى الايطاليين منذ فترة ، والتى لا يوافقون على تركها . وذكر أن الاقتراح الايطالى الخاص بها سيرتب الأمر فيما يتعلق بهذه الناحية ، وفى صالح كل أصحاب الشأن ، فيحصل الايطاليون من الباب العالى ومصر على الاعتراف بالوضع القائم . وإدعى أن الباب العالى ومصر سيحصلان ، دون تقديم أية تضحية ... على الاعتراف بحقوقهم على كل بقية الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ماعدا ناحية رهيطة الصغيرة ، التى يخرجها الايطاليون بطبيعة الحال رسميا من أى مشروعات فى الحاضر أو المستقبل ..[٢] .

ولكن تركيا أصرت على موقفها ، وذكرت أن الحكومة المصرية ترغب فى

---

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ F.O. 141/159. Tél. No. 2.

(٢) مانشينى إلى كورتى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ٥ من يناير ١٨٨٢ . F.O. 170/320. No. 4.
وأنظر أيضا . S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 164.

عقد إتفاقية مباشرة مع الشركة الايطالية . وأضاف رئيس وزراء تركيا أنه يمكن تسوية المسألة بطريقة مرضية إذا ما أضيفت مادة إلى هذه الاتفاقية ، ينص فيها على إعتراف الحكومة الايطالية بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، لأن ذلك سيقضى على معارضة الوزارة التركية ، ومعارضة الوزارة الخديوية ، لمثل هذه الاتفاقية[1] .

وإدعت الحكومة الايطالية أن الوزارة التركية تحرض مصر على مقاومة ومعارضة الاقتراحات البريطانية . وطلب وزير الخارجية الايطالية من اللورد جرانفيل أن يبرق إلى كل من اللورد دافرين فى القسطنطينية والسير ادوارد ماليت فى القاهرة ، ويطلب منهما التدخل والحصول على رد نهائى[2] .

ولم يخف جرانفيل وجهة نظره ، من أن الحكومة البريطانية قد قامت حتى الآن بأكثر مما وعدت بالقيام به وإنها قد حاولت دفع المفاوضات ؛ والبدء فيها ، رغما عن أنها لم تعد إلا « بجس نبض » كل من تركيا ومصر بشأن مثل هذه الاتفاقية . وكان قد وجه كل من دافرين وماليت إلى العمل مع زملائهم الايطاليين ، ووافق على بعض تصرفات ماليت التى كان قد قام بها على مسئوليته الشخصية ، وكان مستعداً للسماح لدافرين بالعمل مع زميله كورتى ، ولكنه لايعتقد أن دافرين سيتردد عن القيام بذلك ، إذا مارأى من نفسه أفضلية العمل المشترك[3] .

ولكن سعيد باشا أصر على موقفه بضرورة عقد إتفاق خاص مع الشركة حتى تحافظ الدولة على حقوق السيادة فى تلك المنطقة موضوع الخلاف[4] .

---

(١) دافرين إلى جرانفيل فى ١٩ يناير سنة ١٨٨٢ .
S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 171.

(٢) منابريا الى جرانفيل فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ .
S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No 1172

(٣) جرانفيل الى باجيت فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢
F.O. 170/323. No 35.

(٤) دافرين الى جرانفيل فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢
S.P. Vol. Lxxxii No. 185

ورأى جرانفيل بوضوح دقة المسألة بالنسبة لمصر ، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق سيادتها وبشيخ رهيطة . وشعر تماما أن حكومة القاهرة سترفض الاعتراف بمواد تؤكد لهذا الشيخ حق التنازل عن أراضى للحكومة الايطالية ، بصفته سيداً مستقلا ، حتى ولو إضطرت إلى الموافقة على التنازل عن هذه الأراضى[1] . وظلت المسألة تدور فى حلقة مفرغة ، فايطاليا تتشبث فى الحصول على أراضى ترفع عليها علم دولتها قبل أن تبحث عن مراكز تجارية حقيقية ، ومصر لا ترغب فى التنازل عن حقوقها وتخلق بذلك سابقة خطيرة على سواحل البحر الأحمر ، أما انجلترا فانها كانت لا تزال تفضل عدم رؤية أى دولة أوربية تقيم محطة بحرية فى طريقها إلى الهند دون أن تضمن عدم إستخدام هذه المحطات ضدها .

(٤) – اصرار مصر على حقوقها :

كان هدف مانشينى الأساسى هو الوصول إلى إتفاق مبدئى مع إنجلترا ؛ وإذا لم يصل إلى إقناع السلطان والخديو بقبول الاتفاقية ؛ فان الحكومة الايطالية كانت مستعدة لأن تستغنى عن هذه الاتفاقية[2] . ورغما عن ذلك فانه كلف الجنرال منابريا بأن يطلب إلى اللورد جرانفيل عمل اللازم للسير فى المفاوضات فى كل من القاهرة والقسطنطينية[3] . فأرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى هاتين المدينتين وسمحت لدافرين بأن يعطى التصريحات التى كان الباب العالى قد طلبها بشأن إعتراف إيطاليا بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، وكلفته بالعمل فى توافق مع زميله الإيطالى[4] .

وكان دافرين يعتقد أن سعيد باشا يرغب شخصيا فى عقد الاتفاقية إذ أن

---

(١) جرانفيل الى باجيت فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No. 60. A.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/302. No. 29.

(٣) مانشينى الى منابريا فى ١٦ فبراير سنة ١٨٨٢ – وسلمت الى جرانفيل فى اليوم التالى .
S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 194.

(٤) جرانفيل الى باجيت فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No. 76 A.

الصدر الأعظم كان من النباهة بحيث يقدر أهمية ترتيب وتحديد موقف الايطاليين فى عصب . ولكنه كان يخشى من أن يظهر بمظهر المفرط فى أجزاء من أقاليم الامبراطورية لإحدى الدول الأجنبية ، خصوصا بعد إحتجاجات الحكومة المصرية[1] .

أما فى القاهرة ، فان السير إدوارد ماليت قد تشاور بمجرد إستلامه لتعليماته ، مع دى مارتينو ، زميله الايطالى ، ثم ذهب لمقابلة محمود باشا سامى ، رئيس الوزراء . ولفت نظره إلى أنه لايمكن طرد الإيطاليين من الأراضى التى يحتلونها ، وأنه من الضرورى لمصالح مصر وتركيا تحديد هذه الأراضى ، وعدم ترك إيطاليا تتوسع منها أو تتخذها قاعدة لأعمال حربية ، وأنه لايمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بالتوقيع على الاتفاقية[2] .

وحاولت إيطاليا فى نفس الوقت أن تصل إلى إتفاق مع الحكومة البريطانية . ونجد أن الجنرال منابريا ، السفير الإيطالى فى لندن ، يقدم إلى جرانفيل ، وزير الخارجية البريطانية فى يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ مشروعا لاتفاقية ، ويعرب له عن أمل حكومته فى أن توافق انجلترا عليه لصالح الدولتين صاحبتا الشأن . وذكر له أن حكومته ترغب فى اعتبار هذه الاتفاقية ، منذ ذلك الوقت ، أساسا للعلاقات بين الدولتين فى كل المسائل المتعلقة بعصب . فاذا ماوافقت انجلترا على ذلك ، فيمكنها اعتبار المذكرة المقدمة كوثيقة رسمية ملزمة لايطاليا ، وتجيب عليها بشكل يدل على تعهد والزام مماثل من جانب حكومة الملكة[3] .

ولم يتردد جرانفيل أبداً ، وأبلغ السفير الايطالى أن حكومته تأمل - مثل حكومة روما - فى عقد اتفاقية لصالح كل من يعنيهم الأمر ، وأنه كان يأمل فى أن توافق عليها كل من القسطنطينية والقاهرة ، وكان فى نفس الوقت مستعداً لاعتبارها كأساس مؤقت لتنظيم العلاقات بين الحكومتين البريطانية والايطالية

---

(١) دافرين إلى جرانفيل فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢
S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 199.

(٢) ماليت إلى جرانفيل فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 77.

(٣) منابريا الى جرانفيل فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300) No. 198

فى كل المسائل المتعلقة بالمؤسسة الايطالية فى عصب[1]. وإطمأنت إيطاليا من موقف انجلترا ، فلم تعد تأبه كثيراً بموقف تركيا أو موقف مصر . ولما كانت إيطاليا تعلم جيداً أن كل من الباب العالى والخديو لن يوافق على التصرف فى أراضى الدولة ، فانها صممت على تحقيق مشروعها مستندة فى ذلك إلى تأييد الحكومة البريطانية .

وفى يوم ٧ مارس سلم القنصل العام الايطالى فى القاهرة إلى ناظر الخارجية المصرية مذكرة طلب فيها الوصول إلى قرار بشأن الاتفاقية المقترحة . وكانت هذه المذكرة مصاغة بألفاظ رتبت « للتسبب فى الرفض أكثر من سعيها للتوفيق » .[2] ذلك أنها أكدت أنه ليس للباب العالى أو لمصر أى حقوق على ذلك الجزء من سواحل البحر الأحمر الذى تقع عليه عصب ، وأكدت أن مصر لم تباشر أبداً أى سلطات هناك حتى مجيء الايطاليين ، وأنها ستحصل بموافقتها على الاتفاقية على مزايا واضحة ، منها اعتراف ايطاليا بسيادة لم يوافق عليها أحد حتى الآن ، والتى عارضت فيها انجلترا حتى وقت قريب ، وذلك على بقية الساحل إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، ولذلك فإن إيطاليا قد طلبت من الحكومة المصرية أن تذكر لها بصراحة أنها لا تعارض فى هذه الاتفاقية ، وتطلب موافقة الباب العالى على هذا الاتجاه وإن كل رد لن يصاغ بهذا الشكل سيعتبر على أنه رفض حتى وان كان غير صريح للمشروع[3] .

وحافظت مصر على موقفها ، رغم ظروفها الدقيقة فى ذلك الوقت : فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم ٢٥ مارس وحضره الخديو ، وناقش المسألة .ورفض المجلس الموافقة على مشروع الاتفاقية الايطالية ، وكرر إستعداده للتفاوض مع شركة روباتينيو ، أو أى شركة أخرى لها أغراض تجارية[4]. وأعلن محمود باشا سامى ، رئيس مجلس الوزراء ، أنه ليس من

---

(١) جرانفيل الى منابريا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ – المرجع السابق – وثيقة رقم ٢٠١

(٢) مالت الى جرانفيل فى ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٣) مذكرة من دى مارتينو الى فهمى باشا فى ٧ مارس سنة ١٨٨٢ – مرفق برسالة ماليت الى جرانفيل فى ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٤) ماليت الى جرانفيل فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ F.O. 141/159. Tél. No. 70.

سلطة مصر عقد مثل هذه الاتفاقية ، إذ أن الفرمانات تنص على سلامة أراضى الدولة ، وضرورة المحافظة عليها ، وحتى إذا ماقبلت الحكومة مثل هذه الاتفاقية فان مجلس النواب سيرفضها .[1] وردت مصر على المذكرة الايطالية ، وشرحت عدم إمكانية إعطاء مثل هذا التصريح الذى تطالب به إيطاليا فى ذلك الوقت ، خصوصا وأن الباب العالى يعلم الآن بمسألة عصب وكل الحوادث التى إتصلت بها ، وقامت الحكومة التركية بالاعتراف بحقوق مصر وأكدتها على تلك الأراضى[2] ثم أشارت إلى رغبتها فى إثبات حسن نياتها تجاه إيطاليا بالتفاوض مع شركة روباتينو أو غيرها ، ولكن بشكل يحافظ على حقوق السيادة والحقوق الاقليمية لمصر .

وكان القنصل العام البريطانى فى القاهرة قد لاحظ على المذكرة الايطالية صعوبة صياغة مثلها إذا كانت فعلا تسعى إلى الهدف الذى ترغب فيه الحكومة الايطالية ، وهو الاتفاق مع مصر ، وأعلن أنه لو كان قد رآها قبل تسلمها لنصح دى مارتينو وأصر عليه لعدم تقديمها[3]

وردت الحكومة الإيطالية هذه المرة على الحكومة المصرية برد قاطع ، يثبت أنها غير محتاجة لموافقة مصر على إنشاء مستعمرتها فى البحر الأحمر . فأعلنت أنها لاترغب فى إعادة المناقشة التى تعتبرها منتهية ، وأعلنت تصميمها على الاحتفاظ بالموقف الذى « إكتسبته بحقوق لايمكن الطعن فيها » وإدعت إيطاليا أنه ليس لمصر أى حق فى معارضة إيطاليا ، ولا تقديم إدعاءات لها قيمتها للسيادة على عصب ، ولذلك فان كرامة إيطاليا لاتسمح لها بالاستمرار فى الطرق الودية بعد ذلك . ولهذا فان إيطاليا تعلن أنها غير مرتبطة أى إرتباط بالتعهدات التى كانت قد عرضتها لوضعها فى الاتفاقية المقترحة ، وأنها

---

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 151.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢ - مرفق برسالة : ماليت الى جرانفيل فى ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٣) رسالة ماليت الى جرانفيل فى ٤ إبريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

ستحافظ على حقوقها المشروعة[1] .

(٥) – المؤسسة الحكومية :

وأعلن مانشينى فى مجلس النواب الايطالى فى يوم ٢٢ أبريل أنه سيقدم الوثائق الخاصة بامتلاك عصب بمجرد أن توافق الدول المسؤولة عن نشرها حسب العرف الدولى . وأكد أن طبع هذه الوثائق قد تم فعلا ، وسيكون ذلك أساساً للمشروع بقانون التى ستقدم به الحكومة لتنظيم هذه المستعمرة[2]

وعند تقديم المشروع بقانون ، ذكر وزير الخارجية الايطالية ، عند شرح الديباجة ، أن الحكومة الانجليزية قد إعترفت – عن طريق المذكرات المتبادلة – بأهمية الاتفاق المبدئى بين انجلترا وإيطاليا . وأعلن أن الحكومتين قد اتفقتا تماما fixed accord للتوصية على الاتفاقية المقترحة التى يمكن إعتبارها كأساس ثابت لتنظيم العلاقات المتبادلة بين إيطاليا وإنجلترا وسلطاتهما المختصة .[3]

ولقد نصت المادة الأولى على إنشاء مستعمرة إيطالية على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وفى أراضى عصب ، تحت السيادة الايطالية . وإهتمت المادة الثانية بتنظيم المستعمرة ، فذكرت أن الحكومة ستصدر مرسومات ملكية ووزارية للتنظيمات الادارية والتشريعية والمالية فيها ، حسب أهمية الموضوع . وأشارت إلى ضرورة التوفيق بين هذه التشريعات والنظم والأحوال المحلية ، وسمحت للحكومة بتغييرها عما يسود فى إيطاليا ، طبقا للتجارب والحاجة .

---

(١) دى مارتينو الى مصطفى فهمى باشا فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٢ . مرفق برسالة : ماليت الى جرانفيل فى ١١ أبريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 177.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٢ . F.O. 170/320. No. 123

(٣) أنظر جديدة Opinione فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ . والسير ا. باجيت إلى جرانفيل ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ . F.O. 170/321. No. 202

وأعلنت أن المستعمرة ستخضع لادارة وزارة الخارجية فى روما . وإختصت المادة الرابعة بالموافقة على الاتفاقية المعقودة فى يوم ١٠ من مارس سنة ١٨٨٢ بين الحكومة الايطالية وشركة روباتينو ، والتى تنازلت بها هذه الشركة عن حقوق ملكيتها للحكومة ، وتنظيم الاتفاقات المالية التى تخص شراء وإنشاء المؤسسة الاقتصادية فى عصب .[١]

وناقش مجلس النواب الايطالى هذا المشروع بقانون فى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٢ وأعلن مانشينى أن تبادل المذكرات مع إنجلترا بشأن الاتفاقية قد إعترف تماما بالسيادة الايطالية على عصب ... « وإذا لم تكن هناك أى معاهدة قائمة مع إنجلترا فتوجد من المذكرات مايمكنه ربط الحكومتين ، مثله مثل أى معاهدة »[٢] . وأضاف أن تجارة عصب ستزداد أهمية ، خصوصا مع داخل القارة الإفريقية والحبشة[٣] . وكان هذا هو أكبر حلم يراود أذهان الإيطاليين فى ذلك الوقت .

ولكن مانشينى عمل هذه التصريحات العلنية عن موقف إنجلترا ، والمحادثات التى دارت بينهما وبين إيطاليا ، دون أن توافق وزارة الخارجية البريطانية على ذلك . فما أن رأى جرانفيل ديباجة المشروع بقانون حتى كلف سفيره فى روما بلفت نظر وزير الخارجية الايطالية إلى أن لفظ fixed accord لا يمكن أن ينطبق على الاتفاقية المبدئية والمؤقتة والمشروطة الناتجة عن تبادل المذكرات بين حكومتى لندن وإيطاليا[٤] . فاعتذر مانشينى قائلا أن العبارة الايطالية accordo in forma tassativa لاتتطابق تماما مع اللفظ الانجليزى السابق ، وهو اللفظ

---

(١) المشروع بقانون الخاص بعصب – مقدم الى مجلس النواب الايطالى من وزير الخارجية . مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O. 170/321. A. No. 202.
النسخة الاصلية ومسودة الوزير محفوظة فى A.I. 1/4. fasc. 25.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O. 170/321. A. No. 227.

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) جرانفيل الى باجيت فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O. 170/324. No. 210.

الذى لفت نظر اللورد جرانفيل بشكل خاص ، وأنه يدل على أن الفاظ الاتفاق لها صورة واضحة تماما ، مما يقضى على كل شك فى الموضوع[1] . ولكن هذا التفسير للألفاظ التى نطق بها فى مجلس النواب جاء متأخرا ، وبعد تفسيرات وتصريحات علنية ورسمية ، طبعت ووزعت فى مونت سيتوريو .

وقبل أن يصل هذا الرد التفسيرى إلى لندن ، بل وحتى قبل أن يكتب ، لم يرغب جرانفيل أن يترك هذه الفرصة تمر دون أن يستفيد منها . فأبلغ سفيره فى روما أن الحكومة البريطانية لا تقبل أن ترتبط بالإعتراف بالسيادة الايطالية على عصب ، رغما عن أنها مستعدة لإعتبار هذا الإعتراف كأساس مؤقت لترتيب العلاقات بين الحكومتين ، وذلك فى المسائل التى قد تنشأ مع ايطاليا بشأن مؤسستها[2]

كتب جرانفيل هذا الخطاب ستة أيام قبل ضرب مدفعية الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية بقنابله . وكانت إعترافا فعليا de facto بملكية إيطاليا لعصب ، وتأكيداً من إنجلترا بأنها لن تعارض « حقوق » إيطاليا على هذه القاعدة بعد ذلك .

وكانت عصب هى تلك القطعة من العظم التى تركتها إنجلترا لايطاليا ، وهى تتأهب لاحتلال مصر ، والسيطرة منها على كل إمبراطوريتها الافريقية ، فى وادى النيل ، والممتدة مع البحر الأحمر وبلاد الصومال . وكان التدخل الأوربى قد أدى إلى نشوب الثورات فى وادى النيل ، فى شماله وفى جنوبه ، واستعدت بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها .

---

(١) مانشينى الى باجيت فى ٧ يوليو سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة :
باجيت الى جرانفيل فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ F.O. 170/321. A. No. 270

(٢) جرانفيل الى باجيت فى ٥ يوليو سنة ١٨٨٢. F.O. 170/324. No. 214.

obeikandl.com

الباب السادس

ثورات وادى النيل

الفصل السابع عشر

الثورة العـرابيـة

إزدادت الأطماع الإستعمارية فى مصر مع زيادة شعورها بسوء حالها ، وبدرجة فساد نظامها ، فبدأ الناس فى التفكير فى ضرورة اصلاح الحال ، خاصة ومن تمكن منهم من التفكير أو من رؤية تجارب أخرى أكثر نجاحا أو الاطلاع على أفق أوسع من الأفق المحلى . ولذلك فإن الآراء قد بدأت فى الظهور ، معلنة ضرورة التغيير . وكان بعضها معتدلا ، فلم يطالب إلا بالاصلاح ، وبعضها عميقا عنيفا ، فلم يرضى إلا بالإنقلاب والتغيير الكامل الشامل ، وحتى الجذرى . وإستمر الجو المصرى متأرجحا بين هذين الاتجاهين ، المعتدل والمتطرف ، إن جاز هذا التعبير ، أو الهادىء والعنيف فى حقيقة الأمر . وهى فترة هامة فى تاريخ مصر ، قامت فيها بتجربتها ، وقبل غيرها للكفاح ضد الاستعمار ، وفى ظل آراء وحركة فكرية هامة . وإذا كانت هذه المرحلة قد إنتهت بالاحتلال ، إلا أن أسنة حراب الاستعماريين البريطانيين لم تتمكن من القضاء على هذه الحركة الفكرية والثورية الاصيلة ، وإن كانت قد تمكنت من كبت الأصوات ، ونزع سلاح الشعب ، وتسليمه لقمة سائغة للاستغلال الاستعمارى .

(١) - ضرورة الاصلاح :

بدأ الشعور بسوء الحال بين الطبقات المثقفة فى مصر ، وبين قادة الفكر فى العالمين العربى والاسلامى فى نفس الوقت إنها السبعينات التى قام فيها كثير من الحركات ، وظهر فيها كثير من الآراء وبخاصة حول المجتمع الشرق ، ونظم الحكم والادارة فى الدولة العلية العثمانية . ولا يمكننا أن نفصل بين شعور الائمة المسلمين ، وبين شعور قادة العرب ، أو كبار الضباط فى القوات المصرية مثلا ، شعور بفساد الحالة فى العالمين العربى والاسلامى وإن كان الأول يرجعها إلى فساد الطريقة التى يعتقد بها المسلم أو التى يفهم بها دين الله الحنيف ، ويرجعها الثانى إلى تحكم العناصر الإستبدادية التركية فى الشعوب العربية ، ويرجعها الثالث إلى ضعف الحكومة الخديوية ووقوعها فريسة للاغراء ولنفوذ الدول الإستعمارية . والمهم هنا هو وجود شعور عام بعدم الرضا ، وكل داخل نطاقه ، وكل يلقى بمسئولية الوصول إلى هذه الحالة على من يرغب فى تغيير حاله . ولا يمكننا إلا أن نلاحظ سوء الحالة الاقتصادية التى مرت بمنطقة الشرق الادنى فى هذا الوقت ، والتى لابد وقد أثرت على نفوس العباد ، فأخرجتهم عن طاقتهم وأجبرتهم على ضرورة العمل على تغيير الحال ، مادام دوام الحال ، على هذا الوضع ، كان ضربا من المحال .

ونستعرض هنا ثلاث حركات تتمثل فى ثلاثة زعماء ، ويمثل كل منهم حلقة معينة : الأول هو السيد جمال الدين الأفغانى ، ويمثل الحلقة الاسلامية الواسعة الكبرى ، والثانى هو الشيخ محمد عبده وهو مسلم كذلك ولكنه يمتاز بعروبته ، والثالث هو أحمد عرابى ويمثل الدائرة الثالثة ، قرب المركز وهو مسلم ويمتاز بعروبته ، ويعتز بمصريته .

الكل حانق فالكل مخلص والكل يرغب فى رؤية مايحب فى وضع أحسن وحالة أفضل . الأول ثائر والثانى هادىء والثالث يرغب فى إنتزاع حق الشعب بقوة أبنائه . وسارت هذه التجارب الثلاث جنبا إلى جنب ، وأثرت كل

منهما فى الحلقات الباقية ، كما تأثرت بالموقف الدولى والقوى الخارجية ، وبالمادة الخام التى أجريت عليها التجربة وهى الشعوب والمفكرين .

رأى جمال الدين الافغانى فساد الحال فى العالم الاسلامى والتناحر بين الملوك والسلاطين ، بين شاة الفرس وسلطان الدولة العثمانية ، وشعر بضحالة تفكير المسلمين وبجموده بعد قرون طويلة من الذل والاستعباد والانصراف عن العلوم والتفكير ، إلى عرض الدنيا أو للبحث عن قوت اليوم . وزار مناطق عديدة فى العالم الاسلامى وقارن بين أحوال سكانها ، واهتدى إلى الطريقة الواجب إتباعها ، فوجد من الضرورى تكوين مدرسة تعمل فى هذا الميدان على ما يمكننا أن نسميه اليوم « خلق رأى عام إسلامى » عميق ومتحرر ومتحرك فى نفس الوقت ، أى بعيد عن الجمود . فالموقف يتطلب إعادة فتح باب الاجتهاد وفهم الروح قبل التقيد بنص أو بلفظ . وهذه الحركة تعتبر فى حد ذاتها إنقلابا خطيرا فى عالم الفكر الاسلامى ، إذ أنها تسعى إلى التخلص من الجمود ، وخاصة بعد قرون طويلة من الركود والكساد ، وفى عصر ظهرت فيه نظريات التطور والارتقاء والمذاهب الاشتراكية ، وبدأ المفكرون يشيرون إلى أهمية العوامل الاقتصادية ، والبعض يتحدث عن المادة . ألا يمكن للاسلام أن يتحرك مثل كل هذه العوامل ، ويدلى بكلمة هى كلمة الحق التى عنها يبحثون ؟ كان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع بالسيد جمال الدين الافغانى إلى الاتصال بالعلماء وبالمفكرين المسلمين ، وإلى بحث الأمر معهم . وإلى تكوين جماعة ، ويد الله مع الجماعة ، للعمل فى هذا الميدان ، وعلى أسس لا تقبل الجمود ، ولا تقل تحررا عن غيرها ، بل تمتاز عليها بصدق ايمانها ، وعمق إخلاصها .

وصل السيد جمال الدين الافغانى إلى القاهرة لكى يجد الأرض الصالحة لبذر بذوره ولنشر أفكاره . فبالرغم من جمود التفكير وطريقة التدريس بالأزهر كانت هناك جماعات من ذوى النفوس المتوثبة ، والعقول المفكرة فالتفوا حول السيد ، وكونوا نواة فكرية ، عملت على نشر آرائها وفى إتساع مستمر . وإجتمع فى هذه الحلقة كل من الشيخ الأمام محمد عبده وسعد زغلول ،

وغيرهم من الرجال الذين سيلعبون دورا هاما على مسرح السياسة المصرية ، والحركة القومية ، وكذلك الكفاح ضد الاستعمار .

وكان السيد جمال الدين من بيت نسب ، وما أن وصل مصر ، ووجد سوء حالها وتسلط الأجانب عليها ، حتى أخذ يفكر فى السياسة ، ويتحدث فيها ويدلى بآرائه المتحررة والثائرة . كانت المالية المصرية قد وضعت فى سنة ١٨٧٥ تحت نظام الحجر والرقابة الأجنبية ، ثم أنشىء صندوق الدين فى العام التالى وأصبح أحد الموظفين البريطانيين يراقب الايرادات العامة للحكومة ، فى الوقت الذى يراقب فيه زميله الفرنسى مصروفاتها وأصبحت كل من إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت الاشراف الأوربى . واستمرت الحالة فى التفاقم بحضور لجنة دولية للتحقيق فى المالية المصرية ومحاولة إصلاحها . واستمرت العملية بتأليف وزارة مختلطة ، ولأول مرة فى تاريخ البلاد ، رأسها نوبار باشا وشارك فيها وزير بريطانى للمالية ، ووزير فرنسى للأشغال العامة . لم يتمكن جمال الدين أمام هذه الحالة من السكوت ، وكانت آراؤه وأحاديثه بداية للحركة ، أو عاملا فكريا قويا ، موجها لها .

كان السيد جمال الدين الأفغانى يختلف فى منهجه وطريقته عن مدحت باشا . ذلك أن مدحت كان يؤمن بضرورة البدء باصلاح أداة الحكم ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، للوصول منها إلى تغيير الحالة . أما السيد جمال الدين فكان لا يرى فائدة فى ذلك مادام الشرق شرق ، ومادام جاهلا ومقيدا بالتقاليد وباحترام الرؤساء والأمراء . فلا يمكن للمجلس النيابى أن يتقدم بالبلاد مادام أفراده لا يتمكنون من الفهم أو النقد أو الوصول إلى الحقيقة . ولذلك فانه قرر ضرورة البدء بالفرد ، بالمواطن ، لإصلاح المجتمع ، وبالتالى لاصلاح الحكومة . وكان لهذا أستاذا لجيل ، وإماما لأمة ، فى الوقت الذى كان فيه مدحت باشا رجل دولة .

أخذ السيد جمال الدين فى تنفيذ مهمته فى مصر : التعليم ، وأخذ يدرس فى بيته لكل من يرد إليه ، كما أخذ يتحدث ويشرح ويحلل ، لكل من يلتف حوله ، فى المقهى التى يجلس إليها . وفى الوقت الذى إقتصر فيه شيوخ الأزهر وعلماؤه على إضاعة الساعات الطويلة فى شرح لفظ أو حرف ، ونسوا المعنى أو تركوه جانبا ، أخذ السيد جمال الدين المعنى والفكرة قبل أى شيء آخر ، وبحثها وناقشها وعرضها فى منطق سليم .

وإذا كان زواره فى المنزل ، فى غالبيتهم ، من طلاب الأزهر ، فان الملتفين حوله فى المقهى كانوا من الساسة والصحفيين والشعراء ورجال الثورة المقبلين . فبينهم محمود سامى البارودى وعبد السلام المويلحى وسليم نقاش وأديب أسحق ، علاوة على الشيخ محمد عبده والشيخ إبراهيم اللقانى والشيخ سعد زغلول ، والشيخ ابراهيم الهلباوى . وبعد دروس الفلسفة والفكر فى منزله ، ينتقل السيد جمال الدين إلى الأدب والسياسة والصحافة والأحداث العامة فى المقهى . وكان يتحدث بأسلوب نارى ، يظهر فيه الانفعال ، وصدق الايمان ، ويجبر الجميع على الإنصات إليه والأخذ عنه .

ولقد أثر السيد جمال الدين فى هذا الوسط الأدبى والصحافى والفكرى المحيط به تأثيرا كبيرا . وبعد أن كان الأدب عبدا للارستقراطية ، يمدح الملوك والأمراء ، رسم جمال الدين طريقا جديدا للأدب ، وذلك بوضعه فى خدمة الشعب « يطالب بحقوقه ويدفع الظلم عنه ، ويهاجم من إعتدى عليه كائنا من كان ، يبين الناس سوء حالهم ، ومواضع بؤسهم ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم أن يخرجوا من الظلمات إلى النور ، وألا يخشوا بأس الحاكم . فليست قوته إلا بهم ، ولا غناه إلا منهم ، وأن يلحوا فى طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوبة » .[1] فساعد ذلك على ظهور ونمو تيار جديد ، يركز أنظاره على الشعب ، ويتحدث باسم الحرية ، ويطالب بحقوق

(١) أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث . القاهرة . النهضة . ١٩٤٨ . ص ٦٧ . ٦٨ .

الوطنيين . أدب يشرف على الحكومة ولا يخضع لها ، يراقب ولا يستجدى ، وهى روح جديدة تعنى الاعتزاز والمطالبة بالحقوق .

لقد كون السيد جمال الدين الأفغانى جماعة حبب إلى أفرادها الكتابة وأوحى اليهم بمعانى جديدة ودفعهم إلى إنشاء الجرائد والصحف . فأنشأ أديب أسحق جريدة « مصر » التى كتب السيد جمال الدين نفسه بعض مقالاتها باسم مستعار . وكان السيد جمال الدين كذلك هو الذى أغرى هذا الكاتب والصحفى على الانتقال إلى الاسكندرية ، وعلى إنشاء جريدة « التجارة » . وعمد السيد جمال الدين إلى حض بقية من يلتفون حوله ، ومنهم محمد عبده ، إلى الكتابة فى هاتين الصحيفتين . ولكن اشتداد لهجتهما وجرأة الآراء المنشورة فيهما أجبرت الحكومة ، وكانت جامدة وبرئاسة رياض باشا ، على إغلاقهما . ولكن ذلك لم يقض على الحركة ، مادامت الوسائل متوفرة . فالشيخ محمد عبده مسئول عن « الوقائع المصرية » ، فليكتبوا فيها إذن وخرجت جريدة الحكومة ، تحمل مقالات متحررة فى الوقت الذى جمدت فيه الحكومة نفسها .

وزاد مركز السيد جمال الدين خطورة سنة ١٨٧٨ ، نتيجة لتدخله فى السياسة وتقريبه « العوام » منه . وأخذ فى إفهامهم أنهم قد نشؤوا فى ظل الاستعباد ، وتحت سيطرة الاستبداد ، — ومنذ قرون بعيدة . إنهم صابرون وراضون عن حيف حكومتهم وجورها ، وخسفها وإذلالها ، واستنزافها قوام حياتهم الذى يجمعونه بعرق جباههم ، استنزافها له بالسوط والقوة ، ويدفعهم إلى الإستيقاظ من غفلتهم والصحو من سكرتهم والمعيشة كباقى الأمم الحرة . ومنذ ذلك الحين طارت شرارة الثورة العرابية ، كما يقول سليم عنحورى .

ودفعه الاشتغال بالسياسة إلى الإنضمام إلى المحفل الاسكتلندى للبنائين الأحرار ، حتى يتمكن من إيصال آرائه إلى أعضائه ، وكانوا فى غالبيتهم من بين العناصر الهامة فى المجتمع والحكومة . ولكنه وجد برودا فى هذا المحفل ، انصرافا عن التحدث فى السياسة ، رغم أنه كان يحمل كلمات « الحرية —

والإخاء – والمساواة » شعارا له ، فترك هذا المحفل ، وأنشأ محفلا آخر تابعا للشرق الفرنسى ، وبلغ أعضاؤه الثلاثمائة فى فترة وجيزة . وكان هؤلاء الأعضاء نخبة ممتازة من المصريين ، وعمل السيد جمال الدين على تنظيمهم ، شعبا موازية لمصالح الحكومة وإداراتها ، وهى نقطة خطيرة تتلخص فى أداة سرية خارج الحكومة ويشترك فيها بعض الموظفين ، ويدينون بالاخلاص لجمال الدين ولفكرة التحرر وضرورة تغيير الحال ، أكثر من طاعتهم لإدارة الحكومة التى يخدمون فيها . وهناك شعبة للمالية وأخرى للعدل أو الحقانية ، وثالثة للأشغال ، ورابعة للجهادية أو الحربية . وكانت هذه الشعب أو اللجان تشاور فيما يقع فى إداراتها ، ثم تتصل بالوزارة وتحاول إجابة مطالبها هى . وهكذا إتسعت دائرة العمل حول السيد جمال الدين . وبعد منزله تحدث فى المقهى ، ثم أخذ فى التنظيم ، وبعيدا عن أعين الحكومة ، وذلك فى الوقت الذى ينشر فيه المقالات ، ويعمل على إنشاء رأى عام . لقد أراد للشعب أن يتحرر وأن يعرف حقوقه فى الوقت الذى يقدم فيه التزاماته . وأراد أن يصل به إلى مرحلة الرفض فى حالة إصرار الحاكم على الاستبداد . وعلينا أن نعترف هنا بأنها نقطة تحول كبيرة فى طريقة السيد جمال الدين . فبعد أن كان قد أخذ على مدحت باشا إهتمامه بالحاكم والمحكوم ، نجده ينزل إلى نفس الميدان ، ولكنه ينزله « بمدرسة » وصحافة ، وعدد من المثقفين ، ومحفل للبنائين الأحرار – كل هذا علاوة على تحدثه فى المقهى وأمام رجل الشارع . إنه زعيم وله أهداف سياسية . فهل تقبل الحكومة الضعيفة المغلولة الأيدى بالديون ، الواقعة تحت الاشراف الأجنبى استمرار السيد جمال الدين فى نشاطه ؟ وبهذه الطريقة ؟

(٢) – القوى فى الميدان :

إستدعى الخديو توفيق السيد جمال الدين الأفغانى إلى القصر وشرح له أنه يحب بلاده وأن درجة الوعى القومى الموجودة فى ذلك الوقت لا تسمح للشعب بفهم آرائه ، مما قد يدفعه إلى الهياج وإلى القاء نفسه إلى التهلكة ولكن السيد جمال الدين أجاب بأن شعب مصر لا يختلف عن الشعوب

الأخرى ، فاذا كان فيه الجاهل ، ففيه العالم ، واذا كان فيه الخامل ، ففيه العامل « فبالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر اليكم ، وأن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم فى اشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى ، فتأمرون باجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفيذها باسمكم وإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لعرشكم ، وأدوم لسلطانكم . »[1] وخرج من القصر لكى يتحدث فى الموضوع علنا ، ويدفع بمن يحيط به إلى الكتابة فيه ، وعلى صفحات الجرائد . إذن فحكم الشورى لا ينال من القصر بل يدعم من العرش .

وكان محمد توفيق يقدر السيد جمال الدين ، ويعلن إيمانه بمبادئه ، وكان يلتقى به فى محفل البنائين الأحرار ، مما دفع السيد جمال الدين إلى الاعتقاد بامكانية إصلاح الحالة بعد تولى توفيق لاريكة الملك . ولكن الامور سارت فى طريق آخر ، وعزل اسماعيل نتيجة لتدخل الدول ، واعتلى توفيق عرش البلاد ، وسرعان ما تقرر نفى السيد جمال الدين من مصر . وقرر مجلس الوزراء هذا الاجراء مستندا إلى أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » . وخرج السيد جمال الدين من مصر فى الوقت الذى أنبتت فيه بذور آرائه بين المثقفين وبين العناصر الوطنية .

وانحصرت دائرة « المصلحين » بعد نفى السيد جمال الدين فى « الوقائع المصرية » ، وكانت تضم الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وابراهيم الهلباوى . وواصل الاستاذ الامام عمله ، ولكن فى نطاق الجريدة ، وبأسلوب أهدأ من الاسلوب الذى ساد فى وقت إقامة السيد جمال الدين فى البلاد . وكانت الوظيفة تقيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئا بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ، ولا يميل الى الطفرة . فيمكننا أن ننظر إلى هذه المجموعة من رجال الاصلاح على أنها (اليمين) الذى يصر على ضرورة البدء بنشر التعليم

---

(١) المرجع السابق . ص ٧٥ -٧٦ . عن خاطرات جمال الدين .

الصحيح بين أفراد الشعب ، حتى يصلوا إلى فهم حقوقهم وواجباتهم ، ثم يستخدم الصحافة لمحاربة الفساد ولتنمية الوعى الوطنى ، ثم يبحث بعد ذلك عن رئيس حكومة صالح يمكنه أن يواصل السير بالبلاد فى ظل العدل ، ثم يبدأ فى التدرج فى الحكم النيابى والتمرن عليه من المجالس المحلية إلى مجالس المديريات ثم المجلس النيابى . فلا فرق كبير إذن بين هذه المجموعة ، وفى هذا الطور ، وبين رياض باشا ، مادام نزيها حازما محبا للخير .

وهكذا أثر نفى السيد جمال الدين من مصر على إتجاه القوى الوطنية الموجودة . وأن كانت غالبية المفكرين تنظر إلى الشيخ محمد عبده على أنه وارث حركة السيد جمال الدين ، فقد كان هو أحد الورثة ، ويكون الجناح الأيمن فيها ، إذ أنها قد إشتملت على « وسط » وعلى « يسار » .

وأما الوسط فقد كان من بين من تعلم فى أوربا ، وأعجب بحرية السياسة فيها فطالبوا بحرية الفرد فى شخصة ومعتقداته ، وبالحرية السياسية فى نقد الحكومة ، وبانشاء مجلس نيابى يشرف على أعمالها . طالبوا بتنفيذ ذلك فى الحال ، وقبل غيره ، بغض النظر عن مستوى التعليم . وكان فيه بعض المصريين وبعض أبناء الاقليم السورى . ولقد تجادل هذا الفريق كثيرا مع « اليمين » ، وكانوا متأثرين بالعقلية الفرنسية ، وبآراء السيد جمال الدين كذلك ، فى الوقت الذى تأثر فيه الأستاذ الامام بالعقلية الشرقية والأزهرية . وأخذت جماعة « الوسط » تهاجم رياض باشا الذى إتخذه « اليمين » أملا لهم ، ونعتته بأنه لا يؤمن بأن فى مصر من يفهم السياسة الدولية ويصلح للنيابة عن الأمة . وكان الزعيم فى نظر الوسط هو محمد شريف ذو الثقافة الفرنسية ، والذى يؤمن بحقوق الشعب ، ولكن بطريقة دستورية . أى بمعنى آخر يظل الحاكم كما هو والمحكومين كما هم ، ولكن يوضع نظام جديد يحدد العلاقات بينهم ، ويحدد إختصاصات كل منهم ، ويفسح الطريق أمام أبناء الطبقة الوسطى ، وفى ظل النظام والاحترام ، ودون القيام بتغيير جذرى ، خاصة وأنها على الطريقة الفرنسية وحسب الدستور الفرنسى ، الذى يستقى من الثورة الفرنسية ، وهى

برجوازية ، وكان اليمين يحتفظ باحترام للوسط ، ومحمد عبده يكبر شريف ، رغم أن الوسط كان ينظر إلى اليمين على أنه رجعى أو تقليدى متحالف مع رياض ، ويتحدث عن الاسلام ، وهى علاقة بين الفرد والخالق ، أكثر من تحدثه عن العلاقة بين الفرد والفرد .

(٣) - روح الثـورة :

إذا كان « عدم الرضا » هو القاسم المشترك بين جميع العناصر الوطنية ، فقد كان التذمر هو مايعبر عن رأى اليسار ، وهو الذى أعطى الثورة .

بدأ هذا التذمر بشكل واضح بين صفوف الجيش ، ومنذ سنة ١٨٧٦ حين قررت الحكومة تحويل بضع مئات من ضباط الجيش إلى الاستيداع وبنصف راتب . وقع هذا بعد عجز الحكومة ، ولمدة أشهر طويلة ، عن الانتظام فى دفع رواتب الضباط والموظفين . فعلاوة على سوء الحالة الاقتصادية العامة ، وإرتفاع الضرائب اللازمة لدفع كوبونات الدين ، تعرضت أسر عدد كبير من موظفى الدولة لتغير مستوى معيشتها ، وبشكل واضح فاضح .

كانت أولى مظاهر التذمر هى « مظاهرة » ، ذهب فيها الضباط إلى الوزارة للمطالبة برواتبهم ، وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا ، والمستشار المالى البريطانى ، ولم ينجيهم من بين أيدى الضباط وقبضاتهم إلا مجىء اسماعيل بنفسه . ومنذ هذا اليوم ظهر أن هناك قوة عملية يمكنها أن تقول كلمتها وتطالب بحقوقها .

لقد أثرت هذه الحادثة فى المفكرين أنفسهم ، ووجدوا أن فى استطاعة المصريين أن يتحركوا . وتأثرت هذه الحركة ، التى نشأت بين صفوف الجيش باراء المفكرين أو « مثقفى الثورة » . وسرعان ما خرج من بين الصفوف قائد مصرى كتب له التاريخ أن يقود الثورة ، وأن يكون فى خطبها الأول ، وهو الزعيم أحمد عرابى .

لم تسمح الظروف لهذا القائد بثقافة مدنية أو عسكرية هامة ، إذ أنه تعلم

بعض القرآن ثم دخل إلى صفوف الجيش كضابط للصف . ولكنه نجح فى الترقى إلى رتبة ملازم « من تحت السلاح » ، فهو شعبى فى طبقته ، ومتواضع فى تكوينه ، ولكنه مخلص لبلاده ولأبناء بلاده . فقير وليس لديه ما يخشى من ضياعه : راتبه ؟ لقد أوقف صرفه مدة أشهر طويلة ، وليس له أى شىء غيره ، ولقد وصل أحمد عرابى إلى رتبة « قائم مقام » ، وبسرعة فى عهد محمد سعيد ، ولكنه بقى فى هذه الرتبة مدة ستة عشر عاما ، أو طوال حكم اسماعيل أما تجربته العسكرية فقد اقتصرت على المشاركة فى حملة الحبشة ، ولم يشارك فى العمليات ، بل بقى على الساحل ، فى مصوع ، مسئولا عن الامداد والتموين . ولكنه زار الحجاز وقرأ كتابا عن تاريخ نابليون ، وفكر بطريقة سليمة وإن كانت بسيطة . فوجد الداء ووجد فى نفسه القوة والقدرة على تشخيصه وإعلانه . لقد شعر بالمحاباة فى الجيش لمصلحة الأتراك والجراكسة والمقربين إلى القصر ، وبعد أن ظهر تراجع توفيق عن مبادىء الشورى والحكم النيابى الذى كان قد وافق عليها ، قرر بعض الضباط ، وعلى رأسهم أحمد عرابى ، التقدم بمطالبهم إلى الحكومة . أى أنهم تقدموا بشكوى وبطريق رسمى ، وكانوا فى ذلك كوطنيين ، يسيرون على طرق « الوسط » ولكنهم كانوا من العسكريين ، وليس من حقهم أن يتقدموا بمثل هذه المطالب ، ودل هذا على أنهم « اليسار » من بين رجال الوسط ، أو اليسار لكل الحركة الوطنية فى مصر . ومع تطور الحركة إزداد انفصالهم عن الوسط ، وظهروا فى شكل واضح متميز ، وهو اليسار الثورى .

قررت الوزارة تقديم هؤلاء الضباط إلى المحاكمة ، وألقت القبض عليهم ونقلتهم إلى سكنات « قصر النيل » حيث عقد المجلس العسكرى العالى برئاسة عثمان رفقى الجركسى ، وزير الحربية . ولكن الضباط كانوا قد إستعدوا للأمر ، وأبلغوا آلاياتهم ضرورة الحضور لإخراجهم إذا ما تأخروا فى الوزارة . ووصلت الفرق وحاصرت السكنات وفوجىء المجلس العسكرى العالى ، وخرج القواد على رأس رجالهم ، وإلى ساحة عابدين ، حيث طالبوا الخديو بعزل رئيس المجلس العسكرى ، وزير الحربية المصرية ، عثمان رفقى الجركسى . فهم لا يعترفون بمحاكمته ولا يقبلون حكم جركسى ، وكان فى أعينهم أجنبى .

وأمام القوة رضخ الخديو الضعيف ، ووافق محمد توفيق على إقالة وزير الحربية . واستلم محمود سامى البارودى الوزارة بدلا منه ، وكان من رجال « الوسط » ويؤمن بضرورة انشاء نظام نيابى فى البلاد . وكان شاعراً وأديبا – ولكنه كان جنديا ، وساعدت الظروف على انفصاله عن الوسط ، واندماجه كليا مع اليساريين .

ولقد ساعدت هذه الحادثة على زيادة نفوذ أحمد عرابى ، والتفاف العناصر المتذمرة حوله . ومن مطالب الجيش أخذ يهتم بمطالب الشعب . وكان خطيبا مفوها ، وبألفاظ سهلة معبرة ، إذ أنه من أبناء الشعب . وتبلور الموقف وظهرت المطالب ، وقرر الضباط جمع التوقيعات على « عريضة » تطالب بزيادة عدد الجيش ، وإعادة الحياة النيابية ، واسقاط وزارة رياض ، أمل المصلحين اليمينيين . وكانت البلاد تجتاز فترة عصيبة ، وكذلك العالم العربى والاسلامى ، إذ أن فرنسا كانت قد زحفت بقواتها على تونس ، ووضح أمام الوطنيين ما يكنه الاستعمار لبلادهم ولأمتهم ، وصمموا على تقوية الجيش حتى يتمكن من الدفاع عن البلاد ، وخاصة بعد ظهور الأطماع الاستعمارية البريطانية والتى كانت تشبه تماما أطماع الاستعماريين الفرنسيين فى تونس . وظهر عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن ممالكها أمام الغزو الاستعمارى ، وأخذت الصحافة الفرنسية تتهم بريطانيا بالعمل على التوغل فى مصر . وظهر أن سياسة الجامعة الاسلامية التى تنتهجها الدولة من مقر الخلافة لا تكفى سلاحا للوقوف أمام الاستعمار . فقرر الوطنيون المصريون ، واليساريون منهم بوجه خاص ، ضرورة مواجهة الموقف ، والاستعداد لما يطرأ من الحوادث . فالحركة حركة شعبية وطنية ومعادية للاستعمار ، ولكن ظروفها قد اضطرتها إلى الوقوف أمام القصر . وعمل جمود الخديو والمحيطين به على إظهار المعركة وكأنها حرب بين صاحب الحق الشرعى وبين الجندى الوطنى .

ازداد موقف محمد توفيق جموداً ، فقرر القواد المصريون القيام بمظاهرة عسكرية يقدمون فيها مطالب الشعب لولى الأمر . وكان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يوما مشهودا فى تاريخ البلاد . جاءت الوفود إلى القاهرة ، وتقدمت

فرق الجيش إلى ساحة القصر ، وقدم عرابى مطالب الشعب إلى الخديو ، وكان الحرس الخديو نفسه قد إنضم إلى قوات عرابى ، فاضطر توفيق إلى التراجع ، ولكن خطوة واحدة ، إلى الوراء . فنقل السلطة من أيدى اليمين إلى أيدى الوسط ، أو بمعنى آخر أقال رياض وعهد برئاسة الوزارة إلى شريف ، ووافق على إجراء الانتخابات وإنشاء مجلس نيابى . إنه انتصار حاسم للثوار رغم أن السلطة ليست فى أيدى الوسط الدستورى . فهو أقبل كل شىء تحقيق لارادة الحزب الوطنى ، وموافقة على مشاركة أبناء البلاد فى الحكم وإن كل المجلس النيابى سيمثل الأعيان أكثر من تمثيله للشعب . وكان من نتائج هذا الأنتصار الوطنى إطلاق الحريات ، وعودة المنفيين إلى مصر ، بل وحضور عدد من قادة الفكر ورجال الصحافة فى العالم العربى إلى القاهرة ، ونخص بالذكر منهم إبراهيم المدنى الذى كافح على صفحات جريدة الحجاز ضد الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، وحمزه فتح الله الذى ملاء أعمدة الرائد التونسى قبل حضوره لمصر . فالخديو يتراجع قليلا ، والوسط هو الذى انتصر ، والسلطان ينتهز الفرصة للتدخل ولزيادة نفوذه فى البلاد ، ولكن مع ضعف ظاهر ودون خطة مرسومة ، وبريطانيا وراء الستار تخشى على مصالحها وأطماعها الاستعمارية من تغيير « الوضع » وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد .

لم يكن السلطان عبد الحميد يؤمن بالمبادىء الدستورية ، وكان قد تنكر لمدحت باشا ولدستوره فى سنة ١٨٧٦ ، وطبق بعد ذلك سياسة استبدادية واضحة ، مستندا فى ذلك إلى دعم نضوج الشعب ، وإلى الحاجة إلى رأس واحدة مفكرة . وكانت هذه السياسة قد دفعت بزعماء العرب إلى معارضة نفوذ السلطان عبد الحميد الاستبدادى ، ودفعتهم إلى تكوين الجمعيات السرية ، مادامت الحكومة قد منعت نشاطهم العلنى : هذا من الناحية الدستورية .

ولكن عبد الحميد ، بصفته سلطانا للدولة العثمانية ، كان يحاول زيادة نفوذه فى جميع أنحاء امبراطوريته ، بلا إستثناء . وكانت وضعية مصر المتميزة بذاتها ، تقف شوكة فى حلقه . ورأى منذ حادثة عزل اسماعيل إمكانية تدخله فى شئون

مصر بدرجة أوسع ، فيصبح هو الرأس الوحيد فى الدولة . وكان فى استطاعته أن يتخلص من توفيق ، ويعين بدلا منه الأمير حليم الذى نجح فى الحصول على إعجاب القصر السلطانى والوسط الدبلوماسى فى القسطنطينية .

ومن ناحية ثالثة نجد أن السلطان عبد الحميد لا يوافق على تأييد مبدأ الثورات ، إذ أنه مبدأ قد يطيح بعرشه . فهو إذن من أنصار « الوضع القائم » وإذا كانت هناك ضرورة للتغيير ، فهو الذى يقوم به ، ولصالحه ولصالح سياسته .

وأخيرا فهناك سياسة السلطان عبد الحميد تجاه العالم الاسلامى . فهو يحاول كسب المسلمين ، فى الوقت الذى يحاول فيه كسب العرب ، وإن كان بطريقته الخاصة . وسياسة الجامعة الاسلامية هى نفس سياسة جمال الدين الافغانى ، أى أنه من أنصار الاصلاح ومن المعارضين للجمود . فعبد الحميد إذن مضطر – طبقا لهذه السياسة – الى الحصول على رضاء العناصر الوطنية والاسلامية فى مصر .

استندت سياسة عبد الحميد إلى هذه العوامل الأربعة ، علاوة على إمتيازها بالضعف ، إذ أن القوة المادية ، المالية والحربية ، كانت تنقصه وتعوز حكومته . ولذلك فمن الطبيعى أن تكون سياسته تجاه الثورة الوطنية فى مصر مليئة بالمتناقضات ، وتؤثر بالتالى على زيادة العوامل المساعدة على الفوضى داخل المعسكر الوطنى والاقليمى ، أو بمعنى آخر كانت سياسته عاملا على الفشل ، وخاصة أمام الاعتداء الاستعمارى . هذا عن السلطان عبد الحميد .

أما عن بريطانيا فقد كانت لها مصالح إقتصادية واستراتيجية فى الاقليم . فهناك الديون ، ولم تكن بريطانيا تتنازل عنها كمصالح لمواطنيها ، وإن كانوا من اليهود . وكان نجاح الثورة فى مصر يعنى تكوين وزارة وطنية لا يشارك فيها الوزراء الأجانب ، ومن طبيعة مثل هذا الحكم الوطنى الا يترك مجالا كبيرا أمام المراقبين الماليين للعمل ، خاصة إذا كانت مهمتهم هى ضمان دفع أقساط أرباح الديون للدائنين الاجانب ، دون نظر إلى إمكانيات البلاد ومستقبل أبنائها . لقد بلغت قيمة هذه الأقساط نصف ايراد الميزانية ، وكانت الحكومة المصرية

الخاضعة للرقابة الاجنبية ، ثم تلك التى شارك فيها الوزيران الأجنبيان ، مضطرة إلى دفع هذه المبالغ الباهظة دون أى إعتراض ، وذلك فى الوقت الذى أجبروها فيه على عدم دفع أى شيء للدائنين الوطنيين ، بل وأجبروها على العجز عن دفع رواتب الضباط والموظفين . إن معنى إنشاء وزارة وطنية يحرم بريطانيا من مثل هذا الاشراف ، وهذا التحكم فى رقاب العباد ، والتسلط على مستقبلهم ، فما بالك إذا كانت هذه الوزارة الوطنية مسئولة أمام المجلس النيابى ؟ من الطبيعى أن يناقش هذا المجلس كل شيء ، أو أن يثير على الأقل مسألة مشاركة الدائنين المصريين للدائنين الأجانب فى المبالغ المخصصة لأقساط الأرباح . وهذه الامكانية تخيف بريطانيا ، إذ أنها تعمل على تقليل نفوذها وسيطرتها ، إن لم تتم بتخليص البلاد من براثن الاستعمار . من الطبيعى أن تقف بريطانيا موقفا معارضا من الثورة ، ومن المواطنيين ومن الحكم النيابى ، وعلى أساس إقتصادى .

أما من الناحية الاستراتيجية فان بريطانيا هى أكبر دولة « تنتفع » بقناة السويس ، ومن الخطر عليها وعلى امبراطوريتها أن تزيد قوة المصريين بشكل قد يهدد مرور سفنها فى هذا الشريان الحيوى . كان فى استطاعة بريطانيا أن تمر عبر مصر مادامت مصر ضعيفة . ولكن تأييد الجيش المصرى للعناصر الوطنية ، وتقدمه بمطالب البلاد ، وعمله فى إنشاء قوة يحترمها الجميع ، وتقدر على رد العدوان ، كان ذلك مثيرا للقلق فى لندن . فأخذت الأنظار فى الاتجاه إلى أمير الآلاى أحمد عرابى كجندى ووطنى فى نفس الوقت . وكان إتجاهه يشتمل على ضرورة تقوية الجيش وتقوية الاستحكامات . وأخذت الصحف المتحررة فى العالم تلقبه بلقب « غاريبا لدى » وتتوسم فيه أول رئيس للجمهورية المصرية المقبلة . أتسمح بريطانيا لإبن فلاح أن يتعدى على عرش ؟ أتسمح بالتحكم استراتيجيا فى امبراطوريتها ؟ .

كانت المصالح والاطماع البريطانية فى تضارب تام ، وعلى طول الخط ، مع الثورة المصرية . ولذلك فان هذه الثورة قد عملت فى جو يحيط به جمود توفيق من ناحية ، وتضارب سياسة القسطنطينية من ناحية ثانية ، وعداوة بريطانيا

من ناحية ثالثة . ورغم هذا فقد سارت الثورة بخطوات حاسمة ، وإن كانت قد تأثرت ، وفى بنيانها الداخلى ، بهذه العوامل الخارجية نتيجة لعدم إنصهار كل العناصر الوطنية ، وجميع طبقات الشعب فى داخلها

(٤) - **الانقسام** :

عمل عبد الحميد ، بعد مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ على أن يؤكد سلطته الزمنية على مصر بصفته سلطانا ، من ناحية . وعمل من ناحية ثانية على أن يؤكد سلطته بصفته خليفة للمسلمين . فاستعد للتدخل فى شئون مصر ، ولارسال حملة حربية لتأييد موقف الخديو والسلطة القائمة ، بصفته ممثلا له ، وطبقا للفرمانات الموجودة ، وللأوضاع الاستبدادية القائمة فى الدولة العثمانية . وإستعد من ناحية ثانية للاعتماد على الحركة الوطنية المصرية وتقويتها ، كحركة عربية وإسلامية ، تكافح ضد الاستعمار ، ومعنى هذا أنها تعارض توفيق وتعادى التسلط الاوربى على البلاد . فعبد الحميد قد أعلن أن توفيق هو صاحب السلطة ، وإستعد من ناحية ثانية لتقوية الحركة الوطنية ضده وضد الاوربيين . ولذلك فان عبد الحميد قد إستند إلى موقف بريطانيا التى أوعزت اليه بضرورة إرسال بعثة لتأييد نفوذ الخديو وسلطته ، وأرسل هذه البعثة وكلفها بالقيام بهذه المهمة ، فى نفس الوقت الذى كلف اعضاءها دراسة حقيقة الموقف المصرى ، والعربى ، والاسلامى ، وتدعيم نفوذ الخليفة الاسلامى على هذه الحركة الوطنية المعادية للخديو ، والمعادية للاستعمار . وهى بعثة نظامى باشا التى وصلت إلى الاسكندرية فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٨١ . ونلاحظ أن الاتجاه الشعبى فى مصر لم يرحب بوصول هذه البعثة ، رغم أن ذوى الاتجاهات الاسلامية قد رحبوا بها كل الترحيب ، وأعلنوا أن فى مجيئها خلاصا للبلاد ، وتكتيلا للمسلمين . ولقد حاولت هذه البعثة التأثير على أعيان البلاد ، ودفعهم إلى المطالبة بزيادة سلطة السلطان على مصر ، كما حاولت أن تدفع توفيق إلى حل مجلس النواب . وهى اتجاهات رجعية ، تمثل اتجاهات حكم عبد الحميد الثانى لامبراطوريته كسلطان . ولكنها أكدت فى تقريرها أن أهل مصر متعلقون بالخلافة الاسلامية ، ولايعارضون نفوذ أمير المؤمنين .

وبين هذين الاتجاهين قلت إمكانيات عبد الحميد للقيام بدور فعال لانقاذ مصر ، خاصة وأن القوى الاستعمارية كانت بالمرصاد . فنجد أن بريطانيا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القانونى القائم ، وعلى عدم تغييره ، دون موافقة مجموع الدول الاوربية ، ونظرت إلى الاتجاه الاسلامى لهذه البعثة كخطر وكمثير للمشاكل أمامها ، وأمام الدولة العثمانية نفسها ، وفى أجزاء كثيرة من العالم . ولذلك فانها قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . أما فرنسا فلا يمكننا تجاهلها ، خاصة وأنها كانت الدولة الثانية إلى جور بريطانيا ، وإن كانت العوامل التى يستند اليها الموقف الفرنسى تختلف عن تلك التى يستند اليها الموقف البريطانى . فكانت فرنسا تخشى من أن تشعل بعثة نظامى باشا الحماس الدينى فى مصر ، وتمهد بالتالى لاشتداد ساعد حركة الجامعة الاسلامية المقاومة للاستعمار ، فى الجزائر وتونس ، التى كانت تتلقف كل ما يجىء من الشرق بحماس وإخلاص وتعاون . ولهذا فأن فرنسا قد ناصبت بعثة نظامى باشا العداء ، ووافقت على إرسال سفينتين حربيتين ، مع السفن البريطانية ، إلى المياه المصرية . وهكذا ظهر أن الوطنيين المصريين فى جانب ، والدول الاستعمارية الأوربية فى الجانب الآخر مع توفيق ، بينما ترددت تركيا ، وأثر ترددها على المعركة ، وبشكل واضح .

كان من بين نتائج مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ تشكيل وزارة وطنية برئاسة شريف باشا كما ذكرنا ، والتمهيد لعقد مجلس نيابى يمثل أبناء البلاد . واقترح إجراء الانتخابات العامة ، وأخذ موافقة المجلس الجديد على الدستور المقترح . وبدأت الانتخابات فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ وكانت مقيدة ومحدودة .

وكانت العناصر التى إشتركت فى المجلس النيابى عناصر تمثل فى غالبيتها طبقة الأعيان ، وهى خطورة جديدة تهدد الحركة الوطنية ، مادام للأعيان مصالح ، ويحتاجون إلى إستمرار « النظام » لعدم المساس بها . فطبقة الأعيان يصعب عليها أن تسير مع الاصلاح ، وهى بطبيعة تكوينها معادية للثورة . ورغم العوامل النفسية والمعنوية التى تساعد على تحدث الأعيان باسم الوطنية ، نجد أن

عوامل الاستقرار والمصالح والوضع القائم تجبرهم على عدم التعاون مع الثورة ، خاصة إذا إزدادت العناصر الشعبية فيها ، وطالبت بارجاع الحق إلى أصحابه . ورغم كل ذلك فلقد بدأ الموقف وكأن العناصر الوطنية تكون بنيانا صلبا قويا ، إلى أن تدخلت الدولتان الاستعماريتان ، بريطانيا وفرنسا ، وبشكل يدفع العناصر الوطنية المتحركة ، إلى تحديد مواقفها ، وبشكل أكثر وضوحا .

إنتهزت كل من بريطانيا وفرنسا فرصة قرب إجتماع مجلس شورى النواب ، وقدمتا مذكرة مشتركة إلى توفيق تعيد إليه الثقة فى نفسه ، وتضمن بقاء نفوذ هاتين الدولتين . إنها مذكرة ٦ يناير سنة ١٨٨٢ .

« إن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد .. [تعضيد الخديو إزاء الصعوبات الداخلية والخارجية التى قد تعترضه] وإن الحوادث الأخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا ، هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال ، لاستتباب النظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها ، وهى الأمور التى تنظر إليها فرنسا وإنجلترا بعين الاهتمام . والحكومتان متفقتان ، إتفاقا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، التى تهدد النظام القائم بمصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد ، سيكون له أثره فى إتقاء الاخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الاخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا إتحاداً وثيقا للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد فى هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لادارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية » .

لقد قابلت البلاد هذه المذكرة بالسخط العام فى الوقت الذى قابلها فيه الخديو بالراحة والاطمئنان . لقد شعر الوطنيون بأن حريتهم مقيدة ، وأن هناك دولا أجنبية تحمى عرش صاحب البلاد ، وتؤيده فى المحافظة على الأوضاع كما

هى . إنه إعتداء صريح على حقوق الوطنيين ، وتشجيع للخديو على التمادى فى الاستهزاء بحقوق الوطنيين . وكانت هذه المذكرة تهدد الجميع ، إذ أنها كانت تعنى الحركة الوطنية ، والمجلس النيابى والجيش ، وعبرت عنهم بأنهم « مصاعب داخلية » ، أما « المشاكل الخارجية » التى قد تعترض توفيق فهى السلطان وحركة الجامعة الاسلامية . إن هذه المذكرة تعنى الاحتفاظ بالوضع القائم ، والتدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وفرض النفوذ الأجنبى على مصر بالقوة ، وفصلها عما يساندها فى الخارج ، سواء فى القسطنطينية أو فى بقية العالم العربى والاسلامى . أنها محاولة لوضع مصر تحت نظام حجز دولى ، وتقييد حرية أبنائها وصاحب السيادة عليها . إنها نفس السياسة التى سارت عليها فرنسا فى تونس . فهل يقف المصريون مكتوفى الأيدى حتى النهاية ؟ خاصة وأنهم لم يعتدوا حتى الآن على السلطة القائمة ؟ ولم تصل العناصر الثورية إلى ما تطالب به ، خاصة وأن مجلس شورى النواب كان يمثل الأعيان .

لقد كان وقع هذه المذكرة على عناصر « اليسار » الثورية أشد بكثير من وقعها على عناصر « الوسط » الدستورى ، أما « اليمين » ورجال الاصلاح الاسلامى فقد رأوا بدورهم فيها هجوما مسيحيا إستعماريا على بلاد الاسلام . فاليمين واليسار يعارضونها بدرجة أقوى من معارضة الوسط الدستورى . لقد تبلور الموقف ، أو بمعنى آخر بدأت التكتلات تظهر واضحة داخل الجبهة الوطنية . وقويت اتجاهات العناصر فى داخل هذه الجبهة ، ولكنها أخذت فى الانفصال عن بعضها وهذه هى بداية الانشقاق فى المعسكر الوطنى ، فى الوقت الذى تكتلت فيه قوى الاستعمار .

قرر اليسار بما فيه من عناصر شعبية وكتاب ، مثل عبد الله النديم ، وضباط أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى ، الاحتجاج على هذه المذكرة وطلب تأييد خليفة المسلمين ، وكذلك وقف منها زعماء الاصلاح الاسلامى . وهذان الاتجاهان كانا قد أثرا على النواب ، أو على عدد كبير من بينهم ، فامتدت الحركة الثورية ، وغلت الحماسة وطالب النواب بحقهم فى مناقشة الميزانية ، إلا ذلك القدر المخصص للديون الاجنبية وللجزية . وفى مجلس النواب

تم الانفصال ، فشريف باشا لا يوافق على إعطاء هذه الاختصاصات لنواب الأمة ، بدعوى أنها ستزيد عداء الأجانب للنظام البرلمانى قبل أن يقف على رجليه . وكان شريف باشا يؤمن بالدستور ، ولكن بشرط ألا يغضب ذلك الدول الدستورية المتقدمة وخاصة أنكلترا .. وفرنسا .. !!

فهناك اتجاهان داخل البرلمان : دستورى معتدل وعلى رأسه شريف ، ودستورى ثورى يستند إلى الحزب الوطنى وإلى رجال الجيش . ومع التدخل الاستعمارى الأوربى فى الشئون الداخلية للبلاد إزدادت أهمية العناصر اليسارية الثورية وإضطر شريف باشا إلى الاستقالة ، نظراً لعجزه عن الوقوف بحزم أمام التدخل الاستعمارى ، ولعدم كفايته فى تحقيق المطالب الوطنية . وتألفت وزارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى ، وكان فيها أحمد عرابى مسئولا عن وزارة الحربية . إن هذه الوزارة تعنى انتقال السلطة من الوسط إلى اليسار ، ولايمكن لهذا اليسار أن يتفق مع الاستعمار ، فالاصطدام واقع لا محالة . ومن المتوقع أن تقف حركة الجامعة الاسلامية ، أو بمعنى آخر الحركة الاسلامية المصلحة — مع اليسار فى المعركة ، مادام الاعتداء واقع على البلاد الاسلامية .

ولكن ، لقد أصبح على رجال الثورة أو يستعدوا ماديا ومعنويا للدفاع عن البلاد . فمن الواجب عليهم أن يحصنوا السواحل ، ويستعدوا للهجوم . ومن الواجب عليهم كذلك الحصول على تأييد العالم العربى والاسلامى لهم ، وتأييد السلطان ، وبصفته خليفة للمسلمين ، لا بصفته سلطان يحافظ على الوضع القائم فى الدولة . فهل ينجحوا فيما قاموا به ؟ خاصة وأن الوسائل مختلفة بين اليمين واليسار ، وكان من الضرورى أن ينصهروا سويا قبل نزولهم إلى المعركة .

أما الخليفة فقد إحتج على المذكرة الفرنسية الانجليزية ، واحتج لدى كل الدول التى ضمنت حرية امبراطوريته وسلامة أراضيها . ولكن الدول الأوربية لم تكن فى وضع يسمح لها بالاصطدام ببريطانيا أو فرنسا فى ذلك الوقت ، خاصة وأنها كانت ترتب الأمر فيما بينها ، وقبل وقوعه بسنوات . ومنذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كانت الاتجاهات قد وضحت بين الدول الأوربية لعدم

معارضة فرنسا فى تونس ، وعدم معارضة بريطانيا فى الشرق الادنى . كما كان من بين أهداف بسمارك أن يدفع فرنسا لاحتلال تونس حتى يوقع بينها وبين إيطاليا ، كان من سياسته أن يدفع بريطانيا إلى إحتلال مصر حتى يوقع بينها وبين فرنسا . وكان متفقا مع النمسا والمجر بالتحالف الثلاثى ، وأجبر بريطانيا على الانضمام اليهما بعد احتلال فرنسا لتونس . فلم يكن من المتوقع أن يأتى إحتجاج السلطان على التدخل الانجليزى الفرنسى فى مصر بنتائج إيجابية فى صالح سلطته كخليفة للمسلمين ، وفى صالح الحركة الوطنية فى البلاد . وتكون إجابة الدول الأوربية عليه هى ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم فى مصر ، وهذا يعنى عدم تأييد الثورة .

فالسلطان ضعيف وسياسته لاتعطى نتيجة إيجابية . وبريطانيا وفرنسا تتدخلان فى البلاد . ومصر منقسمة على نفسها بين أنصار الإحتفاظ بالوضع القائم والوطنيين الذين يحاولون التحرر . وحتى المعسكر الوطنى منقسم على نفسه بين اتجاهات ثورية واتجاهات دستورية .

لقد أصبح الثوار مسئولين عن إدارة مصر فكان من الطبيعى أن يقع الاصطدام .

obeikandl.com

الاحتـلال البريطانـــى

إنتصرت الثورة وظهرت خيبة الخديو والعناصر الرجعية . وبدأ مجلس النواب فى وضع دستور صدر يوم ٧ فبراير ، وجاء متضمنا لتعديلات هامة أدخلت على مشروع شريف . وقدمت الاقتراحات لتحسين أحوال البلاد وفى جميع النواحى . وتكاتفت عناصر اليسار مع عناصر اليمين وأخذ أحمد عرابى يردد أقوالا لا تختلف فى جوهرها عن أقوال محمد عبده أو عبد الله النديم . وظهر تأييد المثقفين التام للحركة الثورية ، سواء منهم رجال اليمين أو الوسط أو اليسار ، وظهرت الاتجاهات الشعبية بل والاشتراكية فى الميدان . وفى أثناء خطب الوطنيين دافع المتحدثون عن حقوق الفلاح وعن حقوق الفقراء ، وعن ضرورة عودة الأرض لأصحابها الحقيقيين ، وإزداد اشتعال المشاعر ، وتكتل رجال الشرطة مع رجال الجيش إلى جانب أبناء الشعب ، واستمعوا جميعا للمثقفين . ولكن الصعوبات الخارجية والتدخل الاستعمارى عرقل البرامج الانشائية لوزارة الثورة ، واضطرها إلى تكريس كل جهودها للدفاع عن البلاد ، وبوسائلها المحدودة ، مادامت الميزانية ضعيفة ، وتذهب فى غالبيتها إلى جيوب الدائنين الأجانب .

(١) - بداية العملية :

وكان التفاف الجميع فى هذا الوقت العصيب حول القادة العسكريين . وماأن تطورت الأحداث وظهر أنهم مهددين من الجراكسة حتى علا المد الثورى . ذلك أن الضباط من أنصار البلاط ومن الجراكسة قد عمدوا إلى تدبير مؤامرة ضد القيادة الثورية ، وأرادت هذه القيادة الثورية أن تتخلص منهم كأعداء داخليين يعرقلون سيرها وهى تحاول الدفاع عن المصالح الوطنية ، فحولت عددا من الضباط الجراكسة إلى المحاكمة ، وحكمت على بعضهم

بالتجريد من الرتب وبنفيهم إلى السودان . ولكن بريطانيا وقفت ضد هذه العملية وجرت معها السلطان فيها .

لقد أبدى توفيق عطفه على الجراكسة ، وتقدم هؤلاء بالشكوى إلى السلطان مستندين إلى عدم أهلية الضباط الوطنيين ، ورتبهم لا تعلو رتبة أمير اللواء ، لتجريد رتب منحها السلطان ، وهى رتب أعلى ، إذ أن عثمان رفقى كان فريقا ، وهى رتبة لا يمنحها إلا السلطان هذه المسألة الاهلية ، وهى مسألة قانونية ، والاتجاه القانونى يتعارض مع مبادىء الثورة . وأرسل توفيق أوراق القضية إلى السلطان ، فأغضب ذلك الوزراء الذين عارضوا فى زيادة السلطة الزمنية لحكومة القسطنطينية على مصر . وبطبيعة الحال كانت بريطانيا إلى جانب الخديو وإلى جانب السلطان فى هذه العملية . وأصبحت الوزارة الثورية فى جانب ، والخديو والسلطان والدول الأجنبية فى الجانب الآخر . وشعر الوطنيون بمسئوليتهم فى الدفاع عن حقوق البلاد ، وبضرورة التقدم لا التقهقر . فصمموا على دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع للمحافظة على سلامة البلاد أمام هذا الموقف الجديد . وخاصة من الخديو .

أكد السلطان رغبته فى المحافظة على الوضع القائم ، فقرر الوطنيون ضرورة تحديد اختصاصات الخديو ، واختصاصات ممثلى الشعب . وإتجهت الآراء الثورية الحقيقية نحو التخلص من أسرة محمد على إن لزم الأمر . وهنا كانت الثورة التى بلغت أوجها ، وظهرت فى شكلها الشعبى الواضح ، تغيير الوضع القائم . كان هذا قراراً هاما اضطر العناصر الموجودة داخل الجبهة الوطنية إلى إتخاذ مواقف تدافع فيها عن مصالحها ، فوضحت الضحالة فى مواقف من يحاولون الاحتفاظ بمراكزهم أو يقدمون مصالحهم الشخصية على مصالح البلاد ، كما ظهر الأنشقاق بين العناصر الشعبية والأعيان ، وبين المجاهدين والمتخاذلين . ورغم أن معظم عناصر مجلس الشورى النواب كانت مع الثورة ، نجد أن رئيس المجلس ، سلطان باشا ، قد إنضم إلى الخديو . وواصل البريطانيون الضغط على الخديو للقضاء على الثورة ولإعادة الوضعية إلى ما كانت عليه ، مستعينا فى ذلك بهم وبقوات مأجورة من أى مكان . ثم قرر

المستعمرون مهاجمة الثورة ، وإظهارها بمظهر العاجز عن المحافظة عن الأمن والنظام فى البلاد . فقاموا بتوزيع الأسلحة والأموال لإستغلال الجاليات الأجنبية فى عملية إصطدامات واضطرابات تكون ذريعة للتدخل ولإستخدام القوة الغاشمة ، التى تدعى لنفسها سلطة القانون . فليست العملية سوى عملية منطقية يسير كل فيها على حسب ظروف تكوينه ومصالحه ، وأطماعه أو أهدافه ، وبمعنى آخر . قوى تتلاقى بزوايا مختلفة فتخرج عنها محصلات فى إتجاهات معينة . فإذا أحسن حساب هذه القوى والتقت بزوايا معينة ، خرجت المحصلة فى الاتجاه المنشود .

وقعت مذابح فى الاسكندرية بعد أن ظهر عجز الخديو عن إبعاد الوزراء الثوار ، وبعد أن إشترط شريف خضوع الثورة للنظام وللحياة الدستورية ، واقترح حل الجيش والاستعانة بقوات من الدولة صاحبة السيادة . ووقعت هذه الحوادث فى الوقت الذى قرر فيه السلطان إرسال بعثة جديدة لمصر ، وقررت الدول عقد مؤتمر يقرر المسألة المصرية ، ويكون ستاراً لتدخل أوربى ، يسعى إلى المحافظة على الوضع القائم كما هو ، أى يقضى على الثورة .

كان رئيس البعثة التركية هو درويش باشا الذى حاول اخافة العناصر الوطنية ، ولكنه وجد تصميما منهم على المحافظة على مواقفهم ، إذ أظهروا له أنهم مؤيدون من الشعب ، وأفهموه أن توفيق هو الذى استصرخ بالأساطيل الاستعمارية التى تعتدى على البلاد . كما أن درويش باشا قد فشل فى تهديد النواب . ولقد تمكن كل من الضباط والنواب الوطنيين من إرسال عريضة إلى السلطان ، خليفة المسلمين ، يطالبون فيها خلع توفيق المتحالف مع الاستعمار . وفى هذا الموقف نشأت المشكلات ، ووقعت مذابح الاسكندرية يوم ١١ يونيو ، ونتيجة لتدخل العوامل والعناصر الاستعمارية .

لقد ظهر أن الشعب كله قد إلتف حول عرابى بل أن عرب المشرق والمغرب قد استعدوا وتهيأوا لمساعدته وتعضيده . كما أن الخليفة لم يكن يعارضهم ، بصفته خليفة ، ماداموا يكافحون ضد الاستعمار . ولكن الباب العالى رأى فى حوادث الاسكندرية مايضر ببعثة درويش باشا ، ورأى فيها

تمهيدا لعقد مؤتمر دولى يظهر تركيا مرة جديدة ، وكأنها تحت الوصاية الدولية ، وذلك رغم علم السلطان بتأييد حركة الجامعة الإسلامية ، وفى كل مكان ، لموقف عرابى . فاستعد السلطان ، بصفته خليفة ، للاتفاق مع عرابى ، وكان هذا أساس مشروع تثبيت عرابى فى الوزارة الجديدة التى يرأسها راغب باشا الوطنى . ولكن خوف بريطانيا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى الاقليم ، علاوة على خوفها من ازدياد قوة حركة الجامعة الإسلامية ، مضافا إلى خوف فرنسا من أن تسبب الثورة العرابية فى دفع عرب شمال إفريقية إلى الثورة ضدها ، كل هذا دفع بالاستعمار إلى العمل ، ودفعه إلى القضاء على الثورة ، وإحتلال البلاد .

أما مؤتمر القسطنطينية الذى قرر عدم تدخل أى دولة أوربية لاحتلال مصر أو للعمل على الحصول على الامتيازات فيها ، والذى قرر الامتناع عن التدخل المنفرد فى هذا الاقليم ، إن هذا المؤتمر قد ترك الباب مفتوحا أمام التدخل الفعلى ، وذلك فى حالة « إستثناية » هى حالة « الضرورة القصوى » . فهذا المؤتمر لم يمنع الدول الاستعمارية من التدخل ، بل جاء إتفاقا دوليا يفتح الباب للدول الاستعمارية للتدخل فى حالة خاصة ، وهو حق لم يكن لأى منها فيما مضى . وكان هذا نجاحا كبيرا للورد دافرين ، ونجاحا للسياسة الاستعمارية البريطانية .

ولم يبق أمام بريطانيا إلا إتخاذ الذرائع لايجاد هذه الحالة الاستثنائية ، ولاحتلال البلاد . والذرائع كثيرة : فإن لم يكن الحمل هو الذى عكر الماء الذى يشرب منه الذئب ، فهو أبوه أو أخوه أو إبن عمه ، والنتيجة واحدة ، الافتراس ، والحق للقوة .

(٢) – الـذرائع :

ادعت بريطانيا أن الوطنيين يقومون بتحصين قلاع الاسكندرية ، وكانت بريطانيا تخشى من مجيء كمية من مدفعية كروب إلى العرابيين من ألمانيا ، فعمدت إلى مهاجمة الثورة قبل أن تستعد . وكانت تركيا قد قررت أن إرسال

قوات عثمانية إلى مصر يخدم المصالح الاستعمارية ويثير عليها العرب . فعرفت بريطانيا أنها لن تواجه إلا المصريين وحدهم وقبل أن يتم استعدادهم . فتقدمت بانذار يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بنزع أسلحة قلاع الاسكندرية وتسليمها للأسطول البريطانى قبل مضى ٢٤ ساعة وإلا فستقوم قطع الاسطول بضربها وباحتلالها . فبريطانيا قد صممت على احتلال الاسكندرية واتخاذها قاعدة حربية بحرية لعملياتها فى مصر . والموافقة على الانذار أو رفضه يؤديان إلى نفس النتيجة : والحق للقوة .

ولم يكن الثوار المصريين يعتقدون فى إمكانية وصول الجنون البريطانى إلى مرحلة ضرب شعب آمن وفى بلاده ، ودون أن يعلن العداء لأحد ، خاصة وأن هذه العملية كانت اعتداء على كل العرب ، وعلى الخلافة الإسلامية وعلى المسلمين فى كل مكان ، وكان على بريطانيا أن تحسب حساب الهند . لذلك فان الثوار المصريين قد إتجهوا إلى الرأى العام العربى والاسلامى ، وأظهروا لهم أنهم فى موقف دفاعى شرعى عن أنفسهم وعن بلادهم وكانوا يعلمون أن ضرب الاسكندرية يعنى تحررهم من الاتفاقات الدولية التى فرضت عليهم ، وخاصة فى مسائل المراقبة الثنائية والديون ، وكان فى استطاعتهم أن يغرقوا الدلتا ، ويوقفوا الملاحة فى قناة السويس ، ويستنجدوا بالعرب وبالمسلمين فى كل مكان ، أن يهبوا إلى نصرة الحق والدفاع عن البلاد .

ولقد اتصل أحمد عرابى بالفعل بعرب برقة ، كما اتصل بالشيخ عبد القادر الجزائرى فى سوريا وبأبناء فلسطين وبثوار جنوب الوادى ، بزعامة الامام محمد أحمد المهدى واجتمع الثوار المراد على الانذار البريطانى ، وكان اجتماعا مشهودا وهاما ، إذ أن كل من الخديو ودرويش باشا كان من بين أعضائه . وناقشوا الانذار وقرروا الرد عليه :

« لم تأت مصر شيئا يقتضى إرسال هذه الاساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال ، إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة . والطوابى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الاساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا ، فمن

حقنا – بل من الواجب علينا – أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية أنها باقية بيننا . ومصر ، الحريصة على حقوقها ، الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . فهى بذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك لأحكام قانون حقوق الانسان ولقوانين الحرب » .

ولم يمهل الذئب الحمل ، ففتح الاسطول البريطانى نيران مدفعيته القوية على المدينة الهادئة المسالمة . وكانت الاسلحة غير متكافئة ، واستمر إطلاق النار حتى انهدمت المدينة فى غالبيتها ، وأخذت النيران فى التهامها . ووجد الوطنيون ألا محالة من التضحية بالانسحاب من مدينتهم حتى يتمكنوا من حفر الخنادق فى جنوبها ، ومنع المستعمرين من التوغل فى البلاد . ولكن الخديو قرر البقاء وحيى البريطانيين عند نزولهم إلى المدينة لاعادة النظام ، وعلى أسنة رماح المستعمرين .

(٣) – الخداع والحرب :

عجز البريطانيون ، رغم عددهم وعدتهم ، وأمام إشتعال روح الحماسة الشعبية ، وتصميم الوطنيين على الكفاح وإلى آخر فترة ، عجزوا عن التقدم جنوبا من الاسكندرية صوب القاهرة ، وإحتالوا واستخدموا الخداع حتى يتمكنوا من الوصول إلى عاصمة البلاد .

واشتغل الرأى العام العربى والاسلامى ، وعمدت بريطانيا إلى أن تطلب من السلطان مساندتها فى إعادة الوضع القائم إلى ماكان عليه ، حتى لاتتأثر حكومته بهذا السيل الثورى الجارف ، وتتزعزع أركان حكمه المحافظ أمام تيار الشعوب . وظهرت استجابة لنداءات عرابى فى سوريا وفلسطين والسودان ،

وخشى السلطان على ممالكه ، ولم يتمكن من التراجع ، فاستمر فى أخطائه ، ولم يستمع إلى رجال الجامعة الاسلامية ، ولا إلى الأصوات التى إرتفعت منادية بضرورة خلع توفيق ، وتأييد عرابى والشعب المصرى . ورغم أن السلطان قد إحتج على نزول القوات البريطانية فى الاسكندرية إلا أنه إقتنع بأنها جاءت لحماية مصالح الدول الاوربية ، والوضع القائم . لقد طلبت بريطانيا منه أن يعلن عرابى عاصيا ، وألا يرسل أى قوات إلى مصر إلا بعد الاتفاق معها هى ، خاصة وأن أساطيلها كانت قد أعلنت الحصار على سواحل مصر ، وإستلمت الأوامر بعدم السماح بانزال أى مقاتل أو مواد حربية إلى ميدان العمليات . وبمعنى آخر وضعت بريطانيا السلطان أمام الأمر الواقع ، واضطر السلطان إلى مواصلة السير فى الطريق الخاطىء الذى بدأه ، ودون أن يجد فى نفسه القوة التى تسمح له بالعودة إلى الحق . وأعلن الصدر الأعظم عصيان عرابى ، وجاء هذا الاعلان ضربة قوية لمن قاد المعركة معتمدا على الله ، وجاءته من خليفة رسول الله ، وظل الله على أرضه . فبعد أن كانت الحماسة الشعبية متدفقة ، والتأييد شبه مطلق لعرابى ، حتى بين الجنود الأتراك أنفسهم ، وبعد أن إستعد العالم العربى الاسلامى لتأييد ثوار وادى النيل ، بعد كل ذلك وجدوا أن الخليفة ودار الاسلام قد وقفا فى الصف المقابل من المعركة .

وطبعت بريطانيا آلافا من نسخ هذا المنشور وأخذت فى توزيعها فى كل مكان ، وحتى فى مصر ، وبمساعدة رجال توفيق ، وعلى رأسهم سلطان باشا . وبعد هذا الهجوم المعنوى أو الدعائى استعدت بريطانيا للزحف على القاهرة ، وبامكانيات حربية متفوقة ، ملتفة عبر القناة من الجهة الشرقية . وأقام الثوار المصريون خطوط دفاعهم إلى غربى القناة ، ووقفوا جميعا مستعدين للموت فى سبيل حرية بلادهم وجاء الاستعمار بقوات ضخمة ومدربة إختارها من جميع أنحاء الامبراطورية ، وزودها بأحدث الأسلحة وأحسن الذخائر . وجاء بالذهب ، وأخذ فى توزيعه على ضعاف النفوس وأنصار الخديو وأعوان الأستعمار . وكانت مأساة ومهزلة فى نفس الوقت ، إذ أن فرقا بأكملها صمدت فى الميدان إلى آخر رجل منها ، بينما إستدارت وحدات أخرى وولت الأدبار . ولم يكن الجنود هم المسؤلون عن ذلك ، بل عادت المسئولية إلى

بعض الضباط الذين آثروا الاستمرار فى خدمة الخديو ، وخدمة السلطان ، على الاستمرار فى الدفاع عن حقوق البلاد .

عاد عرابى مسرعا إلى القاهرة لمحاولة الدفاع عنها بمساعدة الصناع والطلبة وأبناء الشعب ، ولكن الأعيان أظهروا فتورهم وعدم جدوى الاستمرار . واستعد الخديو للعودة إلى عاصمة ملكه بحماية أسنة حراب البريطانيين . ودخل القاهرة ، وجلس إلى جواره فى نفس العربة قائد الحملة الحربية البريطانية ، وسارت العربة بين صفين من الجنود البريطانيين شاكين السلاح ، ورفع العلمان المصرى والبريطانى ، وعزفت الموسيقى العسكرية نشيد حفظ الله الملكة قبل أن تعزف السلام الخديو . إنه الاحتلال .

وقبل شريف ، دستورى كما هو ، تأليف وزارة خديوية فى ظل الاحتلال . وهذا يدل على ميوعة الموقف ، الذى أجبر الوطنيين الدستوريين من الوسط على التعاون مع الاستعمار ، بدعوى خدمتهم للأوضاع القائمة . أما القوى الرجعية فقد أظهرت ضعفا وهزالا وخسة حينما فكرت فى تقديم هدية لجنود الاحتلال البريطانيين . أما الوطنيون فقد سلموا سيوفهم كجنود فى ساحة القتال ، وصدرت الأوامر بتقديمهم إلى المحاكمة ، كما أصدر الخديو أهم مرسوم أصدره فى حياته ، ويشتمل على ثلاث كلمات : « يحل الجيش المصرى » . وبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على عرابى والوطنيين بالاعدام ، تدخلت بريطانيا لكى تحصل على العفو ، وكانت خبيثة فى تدخلها ، إذ أنها أوحت إلى بعض ذوى النفوس الوضيعة ومروجى الإشاعات بمادة جديدة ينفثونها للحط من القيمة الوطنية لأحمد عرابى ، باشاعتهم أن هذا القائد الوطنى لم يقاتل حتى النهاية ، واستسلم للبريطانيين ، نظير تدخل بريطانيا للعفو عنه . إنه الاحتلال بكل مايشتمل عليه من رجعية ورذائل ، وخاصة إذا كان الجو قد غلبت عليه الرجعية الشرقية الجامدة .

ونفى أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى إلى سيلان ، ولم يذكر أحد أولئك الابطال الوطنيين الذين خروا شهداء فى ميدان المعركة ، فى الوقت الذى أقيم فيه نصب تذكارى للقتلى من البريطانيين . وأما المثقفون فقد صدر الأمر

بنفيهم كذلك ، سواء منهم من كان من ذوى الاتجاهات اليمينية أو اليسارية أو من رجال الوسط . وخرج الأستاذ الإمام محمد عبده إلى بيروت ، لكى يتركها فيما بعد ويلحق باستاذه السيد جمال الدين فى باريس ، ويتحول من « معتدل » إلى « ثائر » . وأما عبد الله النديم الكاتب الوطنى الشعبى ، فقد إختبأ فى البلاد ، ولسنوات طويلة ، وواصل الكتابة ، وإن لم يتمكن من النشر .

ولقد عمدت بريطانيا إلى حماية مصالحها ، وتدعيم أطماعها فى مصر ، وفى كل تلك الكتلة الافريقية التى كانت متحدة معها . وتغير الموقف الوطنى وإمكانيات الكفاح الوطنى ضد الاستعمار ، نتيجة لدخول هذا العامل الأجنبى الاستعمارى وسط الكتلة الوطنية نفسها ، وعمله على تفكيكها ، وبكل الوسائل ، والافادة من الموقف ، وإلى أقصى درجة ، وعلى حساب الشعب .

obeikandl.com

الفصل التاسع عشر

الثـــورة المهـديـــة

لقد تمكنت القوى الاستعمارية البريطانية ، بتحالفها مع قوة الرجعية الداخلية المتمثلة فى الخديو ورجال العهد القديم ، من كبت الأحرار الثوار وإحتلال مصر ، وإنتهت بذلك وضعية القوى الثورية فى شمال الوادى . ولكن ثورة ثانية كانت تتأرجح فى الجنوب ، وإتخذت موقفا صريحا معاديا للاستعمار وقامت بدورها كاملا للكفاح ضده ، ونجحت فى إبعاد القوى الاستعمارية عن السودان .

(١) المهـدى والمهـديـة :

قامت ثورة السودان نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والجنسية والإرادية هزت المجتمع السودانى فى ذلك الوقت . ولقد كان من الطبيعى أن تحدث هذه الحركة نتيجة لتقابل مستويين حضاريين مختلفين فى السودان فى ذلك الوقت : هما مستوى الحضارة المصرية التى كانت قد بدأت تتأثر بالنظم الأوربية الحديثة ، ومستوى الحضارة السودانية البسيطة . وكان لإدخال نظم ادارية جديدة فى السودان ، وتقرير تشريعات جديدة للتجارة والضرائب وتجارة الرقيق واحتكار بعض الموارد لصالح الحكومة أثرها فى هذه الثورة ، وكان لدخول عدد من السودانيين فى وحدات الجيش المصرى وإحتكاكهم بالمصريين تأثير آخر ، وكان لاستخدام الأوربيين فى إدارة شئون السودان والوسائل التعسفية التى استخدموها فى تنفيذ قراراتهم أكبر الأثر فى دفع السودانيين إلى إظهار عدم رضائهم . ولقد تبلورت كل هذه العوامل ونتائجها ووجدت زعيمها وفسلفتها فى شخصية الامام محمد أحمد (المهدى) وفى إعلانه المهدية . وإن دل هذا الأمر على شىء فانما يدل على

بساطة المجتمع السودانى وشدة تمسكه بالدين والتقاليد مما كان لا يتمشى مع القوانين الوضعية التى طبقتها الإدارة المصرية هناك ، خصوصا وأن الحكام الذين طبقوها لم يحاولوا التدرج فى تطبيقها وجعلها تسير سيراً طبيعيا مع تطور المجتمع السودانى .

كان محمد أحمد بن عبد الله زعيم الثورة المهدية من أصل بسيط ، وأعلن انتسابه للأشراف من سلالة النبى . كان والده يعمل فى صناعة السفن . وقد أظهر محمد أحمد منذ صغره ميلا واضحا للدراسة والتدين ، وبدأ حياته فى الخلوات المحيطة بمدينة الخرطوم وغيرها ، وقد ظهر تفوقه على أقرانه فى خلوة الشيخ محمد الخير فى بربر . ثم أخذ يمضى فترة من الليل فى التأمل والصلاة وتلاوة الأوراد بعد أن يمضى نهاره فى الدراسة . ثم إنضم إلى السيد محمد الشريف نور الدايم شيخ الطريقة السمانية . ولقد سمح له هذا الشيخ بتكوين مريدين له رغم صغر سنه ، وكان ذلك مما ساعده على التمرن فى الوعظ والارشـــاد .

وسرعان ما إتخذ محمد أحمد جزيرة آبا مقراً له يعيش فيها عيشة العابد المتصوف . وكانت هذه الجزيرة تبعد عن الخرطوم بحوالى ٢٠٠ كيلو متراً ولكنها كانت تقع على طريق الملاحة الذى تسلكه السفن فى النيل الأبيض ، مما ساعد على إنتشار صيت هذا العابد المتصوف ، وسرت الإشاعات عن أنه يرى الرؤيا ويسمع الأصوات . وكان هذا كافيا فى نظر العامة من الأهالى ، الذين وجدوا فيه « المختار » من العناية الالهية لخلاصهم .

وإزداد عدد أنصار محمد أحمد وأخذت السفن التى تسير فى النيل بين الخرطوم وفاشودة تنقل أخباره إلى القرى المختلفة على ضفاف النهر . وأعلن محمد أحمد فى هذه الفترة قطع صلته بأستاذه الشيخ محمد الشريف ، شيخ الطريقة السمائية بعد أن إنتقد طريقته فى الاحتفال بختان إبنه مع الموسيقى والرقص والولائم وأعلن أن كل هذه المظاهر لا تليق برجل متدين وهكذا إتخذ محمد أحمد دور المصلح الدينى لجماعته .

خرج محمد أحمد إذاً من الطريقة السمانية مع أنصاره ودخل بهم فى طريقة

الشيخ القرشي ود الزين فى المسلمية على النيل الازرق . وانتشرت سمعة ذلك « الفقيه » فى القرى المحيطة بسرعة . ولكن إقامته فى المسلمية كانت قصيرة ، إذ أن الشيخ القرشي توفى ، وعاد محمد أحمد مع أنصاره إلى جزيرة آبا . ولا شك أن هذا الترحال ، ودخوله فى إحدى الطرق الصوفية ثم خروجه منها ، كان أحسن وسيلة للدعاية له ولفكرته ، وللعمل على تكوين جماعة جديدة تأتمر بأمره وتنفذ إرشاداته .

عاد محمد أحمد إلى جزيرة آبا وأخذ يبشر هذه المرة بضرورة الرجوع للاسلام فى بساطته الأولى ، فدعا إلى التمسك بالإيمان بالله ، وذكر الناس بفناء هذه الدنيا التى ليست إلا دار إنتقال . وأخذ يذكر الناس بضرورة معرفة الله وذكره فى أوقات الشدة ، وأن الله لا يبخل بالسعادة على عباده المؤمنين . كما أنه أمرهم بالابتعاد عن ملذات الدنيا ، وحضهم على مساعدة بعضهم لبعض . وحينما كان الاهالى يحضرون له الهدايا ، كان محمد أحمد يوزعها على الفقراء الذين ازدادوا تفانيا فى حب ذلك الزاهد الذى يرفض ملذات الدنيا[1] .

رأى محمد أحمد أن توزيع المسلمين بين أربعة مذاهب : شافعية ومالكية وحنفية وحنابلة ، ثم تفريقهم بعد ذلك بين « طرق » صوفية مختلفة ، لم يؤد إلا إلى إضعاف الإسلام ، ووجد أن الطريق إلى الله واضح جلى فى كل من القرآن والسنة ، وأن معرفتهما كافية للمؤمن الحق . أعلن محمد أحمد إحتقاره للفقهاء من رجال الدين ، وأحرق كتبهم علانية أمام الناس ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يكتب كتابا دينيا للصلوات أسماه « الراتب » وأجبر أنصاره على قراءته . ورغم إتهام الفقهاء له بالمروق فان أهالى السودان البسطاء من رجال القبائل الرعاة أو المزارعين نظروا إليه وكأنه يمثل الرجوع إلى الاسلام المبسط الخالى من الشوائب ، ويهدف إلى الرجوع إلى الأصول الأساسية للعقيدة والإيمان .

حرم محمد أحمد على أنصاره استخدام فاحش القول وشرب الخمر وتدخين الطباق والحشيش ، وكذلك الرقص والاستماع إلى الموسيقى ، وأوصى بتبسيط

(1) CHURCHILL, W.S; The River War. London, 1949. p. 25.

حفلات الزواج ، وهكذا أصبحت المهدية عبارة عن حركة تبسيط للعقيدة وتجريدها من الشوائب التى التصقت بها على مر الأيام . ولكن المهدية كانت أكثر من ذلك خطراً ، إذ أنها كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان ، الأمر الذى كان يُهدد النظام القائم بالفعل فى السودان .

وليس من السهل علينا أن نفصل بين المظاهر الدينية والمظاهر السياسية فى أعمال المهدى ، إذ أنه قد إعتبر هذين الميدانين متصلين ومرتبطين أحداهما بالآخر تمام الارتباط ، كما كان عليه الحال فى القرون الإسلامية الأولى . فكان رأس الدولة هو أمير المؤمنين وإمامهم ، وكان على هذا الشعب أن يطيعه مالم يوصه بمعصية الخالق . ولم يحاول الامام محمد أحمد أن يقوم بدعاية سياسية مباشرة ضد حكام السودان ورجال الإدارة والنظم القائمة فيه ، بل إنه أخذ عليهم إبتعادهم عن تعاليم الاسلام ، ونعتهم بالكفر . ونادى أنصاره بالقضاء على تلك الحالة الدينية المنحلة دون أن يطلب منهم مهاجمة الحكومة الفاسدة . وكان يهدف إلى هدم الحكومة أولا ثم إقامة حكومة أخرى دينية فى مكانها ، تعمل على تطبيق الشريعة ، ويصبح هو رئيسها الدينى والزمنى .

وإتخذ محمد أحمد لنفسه لقب « المهدى » فى وقت إقامته فى جزيرة آبا[1] . ولا جدال فى أن لقب المهدى ينطبق تمام الانطباق على الإمام محمد أحمد فى جهاده للعودة إلى بساطة الإسلام وللقيام باصلاحات سياسية بين أهالى السودان فى تلك الفترة . و « يهدى الله لنوره من يشاء » . ولكن إعتباره على أنه المهدى المنتظر كان شيئا آخر مختلفا تمام الاختلاف . ولمست شخصية المهدى بهذه التسمية نقطة شديدة الحساسية فى الاسلام ، وستكون سببا فى خلق مشاكل كثيرة له فى العالم الاسلامى خارج السودان .

وعمل المهدى على زيادة أنصاره فى خارج جزيرة آبا والمنطقة المحيطة بالمسلمية ، وإستمع إلى نصيحة أحد أنصاره ، وهو عبد الله التعايشى ، وزار غرب السودان والمنطقة التى تسكنها قبيلته ، وهى التعايشة من البقارة ، وقد سمحت هذه الزيارة للمهدى بأن يتعرف على مدى سخط الأهالى ، خصوصا

---

(1) DUJARRIC, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. p. 39

بعد الحروب التى شنها غردون فى هذه المنطقة ، وعلى مدى التأييد الذى يمكن لهؤلاء الأهالى أن يعطوه له . وكان هذا الاقليم بعيداً عن الخرطوم وصعب المسالك ، وكانت حاميته ضعيفة ، واستطاع الإمام محمد أحمد أن يقدر إمكان اعتماده على هذه المنطقة وعلى أهلها ، لكى تكون نواة لدولته الناشئة ، التى تهدف إلى تغيير الوضع القائم فى السودان .

(٢) - اعلان الثورة :

وجاءت أنباء المهدى ونشاطه إلى الخرطوم ، فازداد قلق رؤوف باشا ، الحاكم العام ، خصوصا وأنه كان يعرف مدى خطر الحركات التى تستند إلى العامل الدينى على أهالى السودان ، وأكثرهم قوم بسطاء يعتقدون فى الخرافات . وأرسل رؤوف باشا حملة عسكرية صغيرة بقيادة أبى السعود ، وصحبها عدد من العلماء ، ليقنعوا المهدى بخطأ آرائه ، وكان على أبو السعود أن يغريه بالحضور إلى الخرطوم . ولكن المهدى قابلهم بترحاب ، ورفض الذهاب للخرطوم . وبعد ذلك بدأ المهدى يرسل منشوراته للمشايخ ، ويدعوهم فيها إلى الانضمام إليه ، وطلب من الأهالى أن يتحدوا ويبدؤا « الجهاد » . وكان هذا نداء صريحا للثورة ، ويظهر بجلاء أن المهدى قد صمم على أن يشنها حربا دينية لتغيير الوضع القائم فى السودان .

وشعر رؤوف باشا بالخطر ، وصمم على ضرورة إحضار المهدى للخرطوم طوعا أو كرها ، ولكنه أخطأ فى تقدير قوة خصمه ، إذ أنه أرسل أبا السعود على رأس سريتين (٢٠٠ جندى) فى إحدى السفن للقبض على المهدى . ولم يكن الجنود يتوقعون مقاومة من أحد الفقهاء ولكنهم ما أن نزلوا الجزيرة حتى وجدوا أربعة أو خمسة آلاف من المهديين مسلحين بالحراب والسيوف ، ومستعدين للدفاع عنه . وأطلق الجنود النار فى الهواء للارهاب ، ولكن الثوار هجموا عليهم وإضطروهم إلى الالتجاء للسفينة . وساعد هذا الانتصار على قوات الحكومة بدون شك على أن يزداد ولاء أنصار المهدى له ، وإعتقادهم بأنه مبعوث العناية الآلهية ، وأنه مؤيد منها فى إنتصاره على « الحكومة » .

وشعر المهدى أن الحكومة لن تسكت على هذه الهزيمة ، ولذلك فانه قرر فى حكمة وبعد نظر أن ينسحب من جزيرة آبا وأن يذهب إلى جبال النوبا فى جنوب كردفان . ولقد عمل هذا الانسحاب على زيادة نفوذ المهدى لأنه وقع بعد الانتصار ، وإعتبره المهديون على أنه يشبه هجرة الرسول من مكة إلى المدينة ، وأعطى المهدى لقب « الأنصار » إلى أعوانه الذين استقبلوه عند وصوله تشبها بالرسول وهجرته .

ولقد حاول حاكم الأبيض أن يتعقب المهديين عسكريا ، ولكن صعوبة الإقليم وعداء الأهالى وقلة جنوده إضطرته إلى العودة إلى الأبيض دون أن يهاجمهم . أما المهدى ، فبدلا من أن يقيم فى منطقة تلال تقلى – التى كان من السهل نسبيا مهاجمته فيها – فانه سار صوب الجنوب بعيدا عن النيل ، وعن مناطق تركز قوات الحكومة ، حتى وصل إلى منطقة جبل قدير ، وهى من أوعر المناطق فى جبال النوبا[1] .

ولقد أظهرت حكومة الخرطوم ترددا وضعفا فى ذلك الوقت ، فأصدر الحاكم العام أمره بتجميع وحدات عسكرية فى قوة ، على النيل الأبيض ، ولكن عدد هؤلاء الجنود لم يبلغ ١,٤٠٠ بقوا هناك دون عمل ، ثم إستدعوا إلى معسكراتهم الأصلية دون أن يقوموا بأى عمل ضد المهدى . ولقد كان من المحتمل فى حالة القيام بالهجوم أن يهزموا المهدى ويفرقوا أنصاره بشكل يقضى على الثورة وهى لاتزال فى بدايتها . ولكن موسم الأمطار كان قد سمح للمهدى بأن ينظم قواته دون أن يخشى من أى تهديد من الخرطوم . وبينما كان الحاكم العام يعتقد أن الزمن سيساعد على نشر الفوضى بين صفوف الثوار ، انتهز الثوار هذه الفرصة لتنظيم صفوفهم وزيادة دعايتهم وتجميع المجاهدين .

وما أن إنتهى موسم الأمطار حتى قامت محاولة جديدة للقضاء على المهدى . ذلك أن راشد بك مدير فاشودة خرج على رأس طابور سريع من ٥٠٠ جندى وتمكن من الوصول إلى جبل قدير ومن الاشتباك مع الثوار . ولكن هزيمته كانت ساحقة . ومرة أخرى نجد أن أنباء هذا الانتصار الجديد قد إنتشرت

(1) THEOBALD, A. B; The Mahdiya. London. 1951.p.30.

وكأنها تحمل المعجزة وتدل على تأييد من الله . وجاء كثير من الأهالى ينضمون للزعيم الجديد المنتصر .

(٣) - الثـورة فى عـام ١٨٨٢ :

أجبرت هزيمة راشد بك الحكومة على التدخل ، ولكن هذا التدخل كان شكليا أكثر منه فعليا . لقد كان من الواضح أن رؤوف باشا كانت تعوزه المقدرة اللازمة للقضاء على الثورة ، وأن الحكومة الخديوية من ناحية أخرى لم تكن فى وضع يسمح لها بارسال إمدادات إلى السودان . وعلى أى حال فان الحكومة قد شعرت بضرورة تنظيم الحكومة العامة للسودان ، وضمان حسن سير الإداره فى تلك الأقاليم ، وذلك بتركيز إدارتها وربطها ربطا وثيقا بالحكومة المركزية . فأصدرت مرسومين فى ٢١ من فبراير سنة ١٨٨٢ لتحقيق هذا التنظيم من الوجهة الرسمية ، ونص المرسوم الأول على توحيد الإدارة والحكم فى الأقاليم السودانية ، وذلك بإنشاء وحدة إدارية تخضع لها كل هذه المناطق ، بما فى ذلك مديريات شرق السودان ومحافظات سواحل البحر الأحمر وحكمداريات هرر وزيلع وبربرة وتاجورة . وأنشئت وزارة جديدة فى القاهرة ، باسم وزارة السودان وملحقاته ، للاشراف على تلك الاختصاصات . أما المرسوم الثانى فانه عين عبد القادر باشا حلمى فى منصب حاكم عام السودان ووزير الأقاليم السودانية وملحقاتها[1] .

كان الحاكم العام الجديد ضابطا كفئا وإداريا نشطا ، وكانت الحكومة تأمل فى أن ينجح فى السيطرة على الموقف فى السودان . ولكن تغيير الحاكم العام لم يكن فى حقيقة الأمر وسيلة لإيجاد أى حل للمسألة السودانية ، مادام موقف الحكومة كما هو ، ووسائلها هى نفسها دون أى تغيير . وكانت مصر نفسها تجتاز فترة ثورية فى تاريخها ، وكان من الصعب عليها نفسيا أن تحاول المحافظة على سيادتها على السودان بالقوة . ولقد كان هناك كثير من الاختلاف بين رؤوف وعبد القادر ، ولكن الثوار وجدوا نقطا كثيرة للتشابه بينهما ، إذ أن

---

(1) Le Moniteur Egyptien. le 23 Fèvrier 1882

كلا منهما كان يحاول المحافظة على النظام والقضاء على الثورة بالوسائل العسكرية ، وكان كل منهما قائدا مخلصا للخديو وللسلطان ، ولقد تقلد أولهما رئاسة المحكمة العسكرية العليا التى أدانت عرابى بعد معركة التل الكبير ، وتعاون ثانيهما بعد ذلك مع الخديو ومع حكومته فى ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٣ كوزير للحربية ، ولن ينسى له العرابيون نشاطه فى خدمة الخديو وهمته فى قمع « الحركة السودانية » .

وعلى أى حال فقد كان على جيجلر باشا ، الذى تقلد فى عهد غردون باشا منصب مدير عام تلغرافات السودان ، أن يقوم بمهام الحاكم العام بالنيابة بعد سفر رؤوف . ولقد أسرع بالإبراق إلى القاهرة ذاكراً أن الحالة فى السودان لا تستدعى إرسال الإمدادات . وكان هذا هو عين ما تأمل فيه الحكومة المصرية فى ذلك الوقت ، نظراً لتفاقم الحالة فى مصر نفسها ، وقرب أشتداد العاصفة عليها . وأخذت الاشتباكات بين الثوار والجيش تتركز فى ثلاث مناطق رئيسية : الأولى حول سنار على النيل الأزرق ، والثانية قرب النيل الأبيض فى إتجاه جبل قدير ، والثالثة فى الأبيض عاصمة كردفان .

أما فى المنطقة الأولى فان الثوار هجموا على سنار وكبدوا قوات الحكومة خسائر فادحة ، وإضطروها إلى التحصن فى داخل الابنية الحكومية ، ثم قاموا بأعمال السلب والنهب والقتل فى المدينة لمدة ثلاثة أيام ، مما يدل على قلة تنظيمهم . وقد بلغت هذه الأخبار الخرطوم فأسرعت الحكومة بارسال المدد من القضارف والقلابات وقوة ، وإضطر الثوار إلى الانسحاب عند اقتراب هذه الامدادات .

وفى منتصف أبريل أرسلت الحكومة ٢٠٠ جندى من الخرطوم لكى تعسكر على الضفة اليسرى للنيل الأزرق ، بينما كان على قوة غير نظامية أن تأتى من القضارف إلى أبو حراز ، عند إلتقاء النيل الأزرق بالرهد ، وتعمل على الضفة اليمنى لذلك النيل بالاشتراك مع بضعة آلاف من رجال قبيلة الشكرية بقيادة شيخها عوض الكريم بك . وكانت الحكومة تهدف إلى القيام بعملية مشتركة للقضاء على الثورة فى إقليم سنار ، وفى أوائل مايو تولى جيجلر قيادة

القوات المتجمعة على النيل الأزرق ، وهاجم الشريف أحمد طه . وحمى وطيس المعركة ولكن دون الوصول إلى نتيجة حاسمة ، إلى أن وصل رجال عوض الكريم بك فقرروا هزيمة الثوار . ولم يتحدث جيجلر باشا وهو يبلغ هذه الموقعة للقاهرة عن مساعدة رجال الشكرية ، بل أفاض فى وصف حمية الجنود المصريين ، فاعتقدت حكومة القاهرة أن عدد رجال الحاميات السودانية كان كافيا للسيطرة على الموقف ، خصوصا وأن جيجلر إنتصر إنتصارا آخر قرب نهاية شهر مايو فى نفس المنطقة .

وكانت حكومة الخرطوم قد اختارت يوسف باشا الشلالى لقيادة العمليات الموجهة ضد قوى المهدى نفسه فى جبل قدير ، وأعدت لذلك حملة ضمت إليها عدداً من رجال الشايقية الذين جندوا وسلحوا كوحدات غير نظامية . وتركت هذه الوحدات الخرطوم فى منتصف شهر مارس إلى قوة ، وكان عددها ٤ آلاف جندى ، وكان عليها أن تعمل فى منطقة الشلوك ولكن عدداً كبيراً من الجنود غير النظاميين فر وإنضم للثوار ، مما إضطر القائد إلى الانتظار فى قوة لمدة بضعة أسابيع . ثم صدرت اليه الأوامر قرب نهاية شهر مايو بالزحف على جبل قدير فبدأ سيره بعد تأخير ، وكان طابوره غير منظم ، وتتبعه قافلة من الحمالين والتجار . وكان موسم الأمطار قد بدأ وأصبح السير صعبا . ولقد إتصل الشلالى بقوات الثوار فى يوم ٧ يونيو فى منطقة مملوءة بالأشجار ، فشكل مربعا فى داخل زريبة محصنة ، ولكن الثوار نجحوا فى كسر التحصين والتشكيل وهزموا قوات الحكومة هزيمة ساحقة(١) . وسقطت كل الأسلحة والذخائر والتموينات والمهمات فى أيديهم ، وتأكد كثير من المترددين من أن المهدى لابد منتصر فأسرعوا بالانضمام إليه .

إنتشرت الثورة فى كل الاتجاهات وإزداد الموقف صعوبة أمام الحكومة . وأصبحت كردفان مهددة تهديدا واضحا . وقد أخذ أهل الأبيض فى التسلح وإقامة الاستحكامات للدفاع عن أنفسهم ضد ستة آلاف من الثوار كانوا

---

(1) GORDON; Journal, siege de Khartoum, Paris 1886 p, 399.

يعسكرون بجوار عاصمتهم ، ويهددونهم بشن الهجوم عليهم فى أى وقت . ثم أعلنت قبيلة الحسانية التى تعيش فى الخرطوم وكردفان الثورة ، مما قطع مواصلات العاصمة مع الأبيض .

ووصل عبد القادر حلمى إلى الخرطوم فى يوم ١١ مايو فاسرع بارسال ٨٠٠ جندى لمحاصرة رجال الحسانية ، وأخذ يجند رجال الشايقية ، وأرسل الامدادات من بربر لكردفان ، وطلب من القاهرة أن تسعفه بارسال الإمدادات والمهمات فى أقرب وقت ، وسحب بعض الجنود من جنوب السودان وحدود الحبشة ، وجمع قوة كبيرة من الجنود غير النظامية ، ونجح بذلك فى تكوين جيش جديد من ١٢,٠٠٠ مقاتل . ثم بدأ فى نهاية شهر يونيو فى إقامة الاستحكامات فى جنوب مدينة الخرطوم نفسها ، وأعلن حالة الطوارىء فيها ، وأقام خمسة طوابى للدفاع عنها وسلحها بالمدافع ، وقسم المدينة إلى أربعة مناطق عسكرية ، وأخذت الداوريات تمر فيها ليلا ونهارا ، كما أنه قرر حماية الجهة الجنوبية للمدينة بحفر خندق يصل بين النيلين الأبيض والأزرق .

ووقعت اشتباكات كثيرة بين رجال الحكومة والثوار ، أهمها تلك الهزيمة التى لحقت بقوات واد الكاشفى قرب الدويم فى يوم ٢٨ أغسطس ، ولكن الثوار سينجحون فى الأبيض ، ويقطعون بذلك خطوط مواصلات الخرطوم مع دارفور فى أقصى الغرب .

(٤) - حصار الأبيض والعلاقات مع عرابى :

كانت الأبيض - عاصمة كردفان - أكبر مدن السودان وأغناها بعد الخرطوم ، كانت مركز تجارة مزدهرة فى الصمغ العربى وريش النعام والمواشى والجلود . وكان عدد من كبار تجارها مثل الياس باشا يعطف على الثوار ويساعدهم سرا . وهاجم الثوار بارة فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٢ ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب أمام قوات الحكومة بعد أن تكبدوا خسائر فادحة .

ومنذ هذه الفترة بدأت ضواحى الأبيض نفسها تتعرض لهجوم عصابات الثوار .

وكان هدف المهدى الأول هو الاستيلاء على كردفان ، ولم يكن هناك إلا مدينتان تستطيعان مقاومته فى هذه المنطقة كلها هما الأبيض وبارة . وكانت هاتان المدينتان محصنتين وتعسكر فى كل منهما حامية قوية ، ولكن إستيلاء الثوار عليهما كان يعنى سيطرتهم على كل غرب السودان . حقيقة إن مديرية دارفور فى أقصى الغرب كانت تستطيع المقاومة تحت قيادة رودلف سلاتين ، النمسوى النشط ، ولكن إستيلاء الثوار على الأبيض سيقطع خطوط مواصلات هذا المدير مع الخرطوم ، ويضطره إلى تسليم مديريته فى أقرب وقت كما أن المهدى سيجد الأسلحة والذخائر ومواد التموين فى كل من بارة والأبيض . وهكذا يستطيع أن يزحف صوب النيل والخرطوم ، مركز القوات الحكومية ، بعد أن يضمن معاونة المناطق الغربية واستخدام مواردها البشرية فى حربه ضد العاصمـــة .

بدأ المهدى زحفه من جبل قدير صوب الأبيض فى نهاية شهر أغسطس ، وزادت قواته على طول الطريق حتى وصل إلى ضواحيها فى أوائل شهر سبتمبر ، حيث أقام معسكره . وكان محمد باشا سعيد حاكم غرب السودان قد فشل فى مهاجمة الثوار فى جبل قدير ، ثم أخذ يحصن مدينة الأبيض نفسها ، فحفر خندقا حولها ، وسلحه بالمدافع وأقام عليه ستة آلاف جندى مسلحين بالبنادق الرمنجتون . ثم أقام خطا دفاعيا ثانيا إلى الداخل من الخط الأول ، وحول الأبنية الحكومية والقشلاقات .

ولقد طلب المهدى من المدينة أن تستسلم ، ولكن الحاكم رفض ، ففر عدد من الأهالى والجنود وإنضم إلى الثوار . وبدأ هجوم الثوار على المدينة فى يوم ٨ سبتمبر ، وإستمات الثوار فى هجومهم ووقعت المعركة بين خطى الدفاع . وأخذ الجنود يطلقون النار على الثوار من فوق أسطح المنازل والاستحكامات ، فاضطر الثوار إلى التقهقر والانسحاب ، خصوصا وأن غالبيتهم كانت مسلحة بالحراب وبنادق تعبأ من فوهتها . وكانت خسارة الثوار فادحة ، وتفوق كثيرا

- خسارة قوات الحكومة . وفشل كذلك هجوم الثوار فى يومى ١١ و ١٤ من ذلك الشهر مما جعل المهدى يفكر فى النتائج التى تترتب على فشله التام ، أو الثمن الذى قد يدفعه لها إن كتب له أخيراً أن يستولى على الأبيض بهذه الطريقة . وكان المهدى قد تخلى عن تكتيكه القديم الذى يعتمد على نصب الكمائن ، وشعر الآن بقوة الأسلحة النارية وراء الاستحكامات . فأمر بسحب قواته ، ولم يقم بالهجوم مرة أخرى ، وصمم على عدم مهاجمة أى مدينة محصنة تدافع عنها قوات مسلحة إلا بعد أن يمهد لذلك بحصار طويل الأجل ، يؤثر على بطون الجنود وروحهم المعنوية . وقرر تطبيق هذه الخطة فى إستيلائه على الأبيض .

وبينما كانت مدينة الأبيض محاصرة قررت الخرطوم العمل على رفع الحصار عن بارة ، ولكن القوة التى أرسلتها صادفت مشاق كثيرة ، خصوصا وأن الثوار كانوا قد ردموا الآبار الموجودة على طريق سيرها ، وكانت عصابات الثوار توالى مناوشة تلك الحملة الصغيرة على طول الطريق . ثم قام الثوار بشن الهجوم عليها وقتلوا قائدها وكثيرا من الجند وغالبية الضباط ، وغنموا منها ١,١٥٠ بندقية رمنجتون ، وكمية كبيرة من الذخائر والمعدات ، وعادت قوات الثوار إلى حصار بارة .

إزداد الموقف سوءا وأخذت القبائل تعلن إنضمامها للثوار ، وأخذ عدد من الجنود غير النظاميين يفر وينضم اليهم واضطرت الحكومة العامة أمام حركة عدم الولاء التى بدأت تنتشر بين الجنود النظاميين إلى أن تستعين بالقبائل العربية التى كانت لاتزال موالية ، وحثتهم على محاربة المهدى ، ووعدتهم بمكافآتهم وبأعفائهم من الضرائب لمدة سنة[1] . ورغم هذه الاجراءات فان القبائل قد استمرت تعلن إنضمامها للثوار ، الواحدة بعد الأخرى .

ولقد وصلت إلى السودان فى خلال شهر أكتوبر أنباء حوادث مصر وثورة عرابى وضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية والاحتلال البريطانى

---

(1) GORDON; journal, Siège de Khartoum, Paris, 1886. P. 401.

للبلاد ، وإنا لنأسف أشد الأسف على أن تكون المصادر المصرية لتاريخ تلك الفترة غير كافية أو غنية . ولذلك فانه من الصعب علينا أن نحكم على العلاقات بين عرابى والمهدى بشكل قاطع ، إذ أن مصادر التاريخ التى نستعين بها هى مصادر أوروبية ، وتختلف على هذا الأمر فيما بينها . ولكن يبقى لنا أن نحكم بحدوث الثورتين فى وقت واحد ، وعمل كل منهما على تغيير « الوضع القائم » فى كل من مصر والسودان ، وفى نفس الوقت .

ويرفض كثير من المؤرخين الأوربيين الاعتراف بأن هاتين الثورتين « لم تكونا إلا مظهرين مختلفين لحركة جامعة إسلامية واحدة » . وقام البعض باتهام ثورة عرابى بأنها كانت موجهة ضد المسيحيين ، وثورة السودان بأنها كانت تسعى إلى إخراج الاتراك وإعطاء الإسلام صورته الأولى النقية رغم مضى قرون عديدة ، وأنها كانت « مرحلة من العصور الوسطى فى قلب القرن التاسع عشر »[1] . والحقيقة هى أن العامل الدينى قد لعب دوراً خطيراً فى كل من الثورتين ، ولكن فى محيط وإطار إدارى وإقتصادى ونفسى وعسكرى مختلف .

وعلى أى حال فإن عرابى قد حاول بعد ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية فى شهر يوليو سنة ١٨٨٢ أن يكسب تأييد العالم الاسلامى ومساعدته لمصر فى محنتها ، فكتب إلى الأمير عبد القادر الجزائرى ، الذى كان يقيم فى دمشق ، وإلى بدو برقة ، وكان العرابيون « يفكرون أيضا فى التحالف مع المهدى الذى كان يعمل فى ذلك الوقت على إثارة أهالى دارفور وكردفان[2] » . كانت هذه السياسةُ تسعى إلى إقامة جبهة موحدة ضد التدخل العسكرى البريطانى فى مصر وضد ذلك التدخل الذى لم يرحب به أحد سوى الأسرة الخديوية ، التى رأت فيه الوسيلة الوحيدة للمحافظة على كيانها . وكانت المحافظة على الوضع القائم فى مصر بواسطة الأتراك أو الانجليز تتعارض تعارضا تاما مع أمانى المصريين القومية . ولقد كاد عرب برقة أن يجيبوا على

(1) BREHIER, Louis; L'Egypte de 1878 à1900. Paris 1903, p. 224

(2) BIOVES, Achilles; Français et Anglais en Egypte 1881-1882. Paris, 1910. p.247.

نداء عرابى ، ولكن إنجلترا أجبرت السلطان على أن يرسل بتعليمات محددة إلى والى طرابلس ومتصرف بنغازى . وفى فلسطين طلب الانجليز كذلك من الحاكم التركى أن يتصرف بكل صرامة ، فألقى القبض على كثير من شيوخ العرب . وعلى العموم فإن العدوان الانجليزى على مصر قد ساعد على زيادة اشتعال الثورة السودانية وانتشارها .

وكان هناك تشابه إلى حد ما بين الحركتين فى أسبابهما وأهدافهما وقائديهما . كانت كل منهما تطالب باصلاحات إدارية وإجتماعية ، وكانت كل منهما ضد الوضع القائم والتدخل التركى أو الأجنبى ، وكانت كل منهما عبارة عن حركة تحرر إسلامية . ونجد أن بعض عناصر المهديين قد أعلنوا تأييدهم لعرابى ، مثل عثمان دقنه الذى « كان يحقد بشدة على الادارة التركية والانجليزية ، وعزم على أن يقوم بحركة فى سواكن »[1] ولكن مجهوداته قد فشلت ، إذ أنه لم يكن فى إستطاعة أهالى ذلك الميناء البحرى غير المحصن أن يقوموا بحركة فعالة خصوصا وقد كان فى إستطاعة قطع البحرية البريطانية أن تصل فى أى وقت ، ولم يكن ضربها للاسكندرية بالقنابل قد نسى . وعلى أى حال فان عثمان دقنه لم يتأخر عن الانضمام للمهدية فى بادية عام ١٨٨٣ ، وأصبح قائد قواتها الثورية فى شرق السودان ، وكان عليه أن يقطع كل إتصال بين سواكن على البحر الأحمر وبين الخرطوم .

لم يخف عرابى وهو فى منفاه تأييده وميله إلى المهدى ، وأعلن أنه كان ينوى تعيينه حاكما عاما على السودان[2] . ومن ناحية أخرى نجد أن المهدى كان يهدف إلى توحيد وادى النيل تحت زعامته كمقدمة لتوحيد العالم الاسلامى فى ظل المهدية ، وكان هذا يعنى أنه كان يعتبر مصر والسودان أمة واحدة أو دولة يمكن توحيد عناصرها .

وكان رجوع الخديو إلى القاهرة فى حراسة الجنود البريطانيين يدل على

---

(1) JACKSON, H.C.; Osman Digna. London, 1926. p. 23.

(2) CREWE, The Marquess of; Lord Rosebery. London, 1931. Vol. I. p. 191.

المحافظة على الوضع القائم ، وتدعيم سلطة الخديو فى القاهرة تحت السيادة التركية . وكان معنى هذا القضاء على الثورة العرابية فى مصر ، وتهديد ثورة المهدى فى السودان . وإذا كان رجال الحكومة الخديوية قد رأوا منذ أول إنتصار للمهدى أنهم مهددون فى ممتلكاتهم السودانية ، فان السلطان العثمانى من ناحية أخرى قد « شعر بأنه قد أهين فى شخصه كخليفة »[1] للمسلمين ، وذلك نتيجة لتصريحات الإمام محمد أحمد ، علاوة على أن ثورة السودان كانت تهدف – بمحاولتها تغيير الوضع القائم – رفع كل سيادة لتركيا على السودان . وكما أعلن السلطان أن عرابى كان ثائراً وخارجا على النظام ، فانه لم يتوان عن أن ينعت محمد أحمد بأنه نبى مزيف ، وأنه متمهدى ، وأنه شقى دنقله . وكما نشر الانجليز فى وقت إحتلالهم مصر إعلانا للسلطان بأن عرابى ثائر ، نجد أن السلطات الخديوية تنشر فى السودان إعلانات مماثلة ، تقول إن محمد أحمد ثائر متمرد ضد سلطة الخليفة .

تلك هى الحالة العامة فى السودان فى الوقت الذى إحتلت فيه القوات البريطانية مصر ، وسنرى أن هذا الاحتلال لم يكن مما يسهل التفاهم بين شطرى الوادى ، أو يساعد على تطور الأمور تطوراً طبيعيا – إذ أن إدخال هذا العامل الأجنبى سيقلب الأمور رأسا على عقب ، ولن يستفيد من الوضع الجديد إلا إنجلترا ، وسيكون ذلك على حساب كل من مصر والسودان .

---

(1) DUJARRIG, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan, Paris, 1901. p. 46